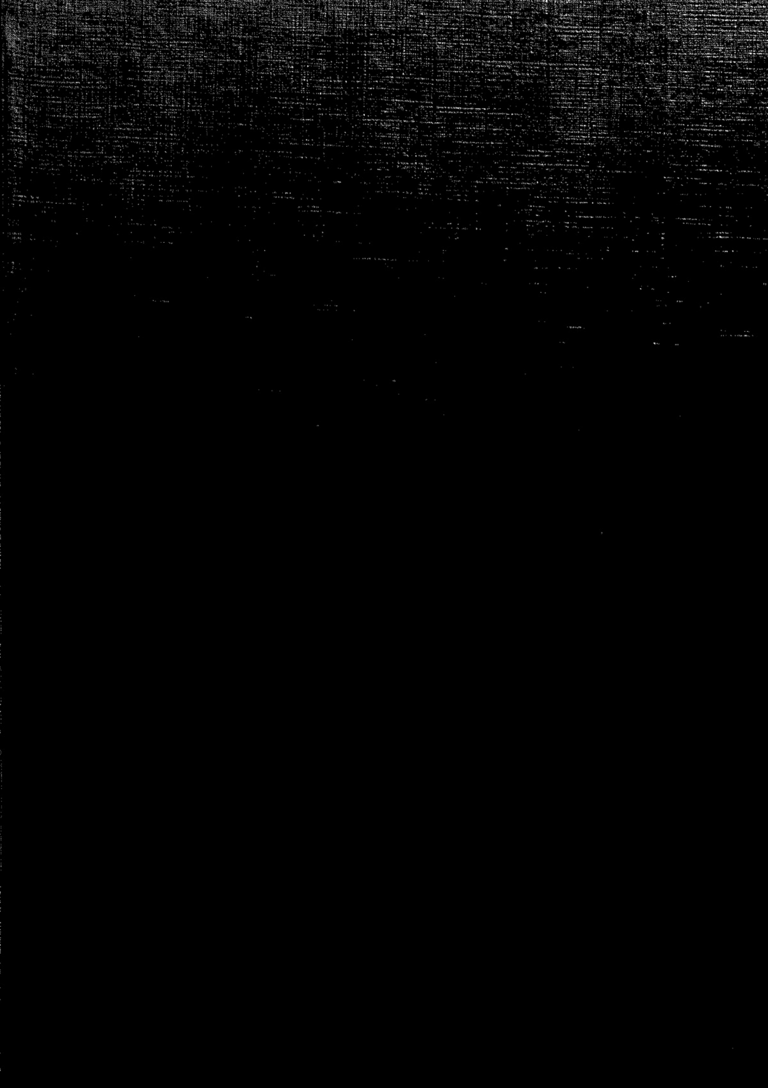


اليابان

القوة الصناعية في آسيا

نشر هذا الكتاب بالاشتراك

مع

مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر

القاهرة — نيويورك

نوفمبر سنة ١٩٦٦

اليابان

القوة الصناعية في آسيا

تأليف

روبرت ب. هول

ترجمة

الدكتور راشد البراوي

ملتزمة الطبع والنشر

مكتبة النهضة المصرية

لأصحابها حسن محمد وأولاده

٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

المشتركون فى هذا الكتاب

المؤلف :

روبرت ب . هول :

أستاذ مساعد للجغرافيا فى جامعة روشستر . حصل على منحة فولبرايت الدراسية (جامعة كوب باليابان) سنة ١٩٥٤ — ١٩٥٥ وعمل محاضرا زائرا لهيئة فولبرايت فى جامعة طوكيو باليابان سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ . ونشرت مقالاته فى مطبوعات رسمية . وهو عضو فى جمعية الدراسات الأسيوية ، وعضو فى الجمعية الأمريكية للجغرافيا .

المترجم :

الدكتور راشد البراوى :

شغل عددا من المناصب الهامة، فكان أستاذا مساعدا بكلية التجارة جامعة القاهرة ، وعضوا بالمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، ورئيساً لمجلس إدارة البنك الصناعى والعضو المنتدب ، وعضواً بالمجلس الاستشارى للصناعة، وسكرتيرا عاما لاتحاد الغرف التجارية المصرية . ترجم كتاب « نظرات فى مستقبل الحركة العمالية »، و «المذاهب الاقتصادية الكبرى »،و «قصة أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى » كما اشترك فى ترجمة كتاب «الشرق الأوسط فى مؤلفات الأمريكيين»، وهى من الكتب التى نشرتها هذه المؤسسة .

مصمم الغلاف :

عادل محمد كامل على

محتويات الكتاب

مقدمة

تتعرض اليابان اليوم كما تعرضت من قبل فى تاريخها ، لتغييرات كبرى فى الصناعة والزراعة ، وفى طرق وأماكن العيش ، بحيث يصعب متابعة حتى الاتجاهات العامة العريضة . والغرض من هذا الكتاب إعطاء القارىء فكرة موجزة عن اليابان باعتبارها مجتمعاً حديثا ، وصناعياً حضرياً سريع التطور ، وأن يبين بعض جوانب دورها المتغير فى العالم كنتيجة مترتبة على استرجاعها لأهميتها الصناعية .

إنى أضع التأكيد على « اليابان المتغيرة ». ولا يزال هناك الكثير من « اليابان التقليدية » فى العادات ، وأساليب الفكر ، والفن ، والصناعة والزراعة - ولكن النغمة الرئيسية فى كل مكان هى التغيير (برغم أنى على بينة من أخطار المبالغة فى التبسيط والحذف) . فالتجديد والتصنيع والتحضير تعمل على تشكيل مجتمع يصبح فى كل عام أكثر شبها بمجتمعات أعظم الشعوب الصناعية الحضرية تقدما .

وقد يبدو هذا الكتاب فى نظر البعض متفائلا أكثر مما ينبغى ، من ناحية مستقبل اليابان ، نظراً لأن تطورها سوف يتوقف على مايحدث خارج البلد واليابان معرضة للتهديد بوجه خاص من جانب القوى الخارجية . وبرغم هـــذا ، وبرغم الكثير من المشكلات ، فإنجازات الشعب الاقتصادية بلغت القدر الذى يجعل التفاؤل المتزن مناسبا .

ليس فى الإمكان أن أزجى الشكر الواجب إلى جميع الذين علمونى مايتصل باليابان ، وأسهموا بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، فى الملاحظات والأفكار التى يتضمنها هذا الكتاب . لكنى أود أن أقدم شكراً خاصاً للأستاذ توشيونوه ، رئيس المعهد الجغرافى بجامعة توهوكو ، والأستاذين أكيرا واتانابى بجامعة اوشانوميزو ، وكاورو تاناكا بجامعة كوبى .

وإنى لمدين كثيراً للسيد ريوجى موريواكى والسيد يوشيو ماكامورا من رجال المعهد الجغرافى بجامعة توهوكو ، لما قاما به من تجميع وعمل المسودات الأصلية للخرائط التى تمثل اليابان اليوم . كما أنى مدين للسيد موريواكى بسبب مساعدته التى لاتقدر بثمن ، فى جمع المواد وترجمتها . كذلك أسدى إلى العون الكثير السيدان نوريوهاسيجاوا وتاتسوو واكو من رجال المعهد نفسه .

وأشعر بالامتنان لمنح فولبرايت فى ١٩٥٤ ـ ٥٥ ، ١٩٦١ ـ ٦٢ وللجنة التعليمية الأمريكية فى اليابان ، إذ أتاحت لى فرصة التدريس والقيام بالبحوث فى البلد .

وكانت الآنسة ناومى فوكودا أمينة مكتبة البيت الدولى فى طوكيو ، كريمة إلى أبعد حد، إذ عاونتنى فى البحث عن المواد ، كما أرغب فى توجيه الشكر إلى الكثير من الشركات ومكاتب الحكومة والمصارف التى رتبت المقابلات وزيارات المصانع وزودتنى بالمواد الإحصائية .

وقدم لى الدكتور ج . اتزل بيرسى الشريك فى الإشراف على

إصدار هذه السلسلة ، أكبر العون بقراءته الدقيقة للنسخة الخطية وانتقاداته الممتازة عليها ، وبإعداد خريطة الإمبراطورية اليابانية . وأشكر أيضا السيد جاك انجلين على بيان الصيغة النهائية لوضع الخرائط وعلى رسمها .

وأزجى الشكر الخاص إلى والدى روبرت ب . هول لقراءته المخطوط ولقيامه بالتدريس طيلة سنوات كثيرة ، والذى كان اهتمامه العميق باليابان مصدر عدوى انتقلت إلىّ .

هذا وإنى لمسئول بالطبع ، عن أية أخطاء فى الحقائق أو الحكم قد تظهر فى الكتاب .

وأخيرا ، شكراً لزوجتى أنجريد على تشجيعها وعونها اللذين لم ينقطعا .

سنداى ، اليابان   ر . ب . هـ

ديسمبر ١٩٦٢

١

اليابان اليوم

قيل الكثير ، وكتب ، عن إمكانيات اليابان المحدودة ، وأطلق على البلد عبارة « اليابان الصغيرة الفقيرة » .

هناك حقاً أسباب كثيرة ووجيهة تفسر مشاعر التشاؤم العامة بشأن اليابان ومستقبلها ، وهي أسباب آمن بها الكثيرون في البلد وفي خارجه إثر هزيمته في الحرب العالمية الثانية . فاليابان أولا بلد صغير ، مساحته ١٤٣,٠٠٠ ميل مربع ، ومع ذلك يتجاوز سكانه اليوم ٩٤,٠٠٠,٠٠٠ بحيث إنه يعتبر من الناحية السكانية من أكبر بلاد العالم سكانا . وهذا العدد - الذي يربو على أكثر من نصف سكان الولايات المتحدة - يعيش في مساحة هي أصغر من ولاية كاليفورنيا وتبلغ الكثافة السكانية أكثر من ٦٥٠ نسمة في الميل المربع ، أي أكثر من عشرة أمثالها في الولايات المتحدة ، ويزيد عدد السكان بالنسبة إلى الميل المربع من الأرض المنزرعة على ٤٠٠٠ ، ولعلها أكثر كثافة بالنسبة إلى الوحدة من الأرض الزراعية في العالم . وتتكون أراضي الجزر في الأغلب من جبال ، ولا يصلح للزراعة سوى نحو ١٦ في المائة من المساحة . والمزارع ضئيلة الحجم ، ويقل متوسط مساحة الواحدة منها عن فدانين ونصف فدان ، بالقياس إلى أكثر من ٢٠٠ فدان في الولايات المتحدة .

وإلى جانب ماتعانيه اليابان من نقص فى الأرض المنتجة ، فهى فقيرة أيضاً فى الموارد الطبيعية للصناعة . إنها تفتقر إلى الموارد الكافية من فحم الكوك بحيث يتعين عليها استيراد حوالى نصف احتياجاتها ، ويصل الإنتاج الحالى من البترول إلى أقل من ٢ فى المائة من استهلاك الشعب .

وتعانى اليابان أيضاً من نقص فى جميع المعادن تقريباً ، ويجب أن تستورد جانباً من جميع حاجاتها من المصادر الأجنبية . فيجب مثلا أن تستورد أكثر من ٩٠ فى المائة من متطلباتها من الحديد الخام وكل حاجتها من البوكسيت ، ومعظم الأخلاط الحديدية . وعلى اليابان أيضاً أن تعتمد على الواردات فى سد جزء من حاجاتها الزراعية بما فى ذلك كل حاجتها من القطن الخام والصوف الخام ، وما يتراوح بين ١٥ ، ٢٠ فى المائة من غذائها .

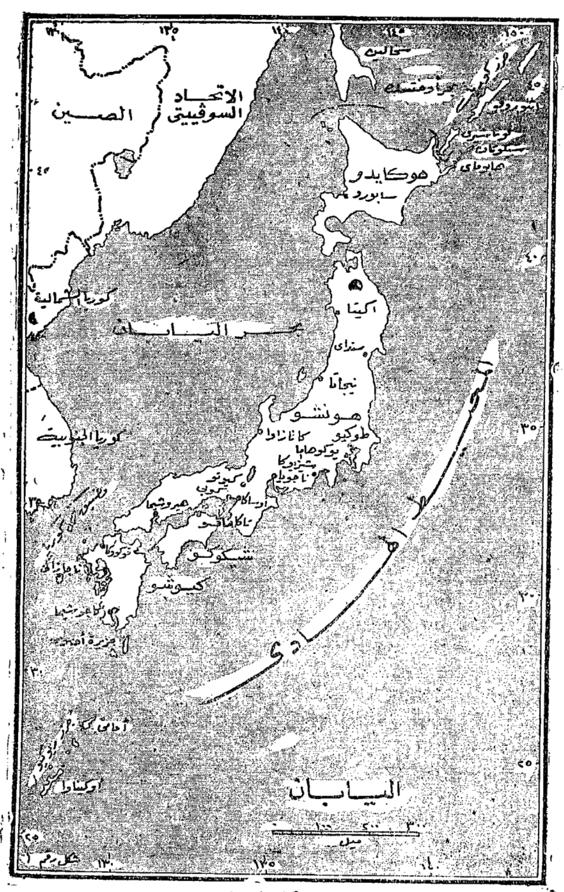
وجرد انتصار الحلفاء فى المحيط الهادى اليابان من امبراطورية شاسعة كانت عند بداية الحرب العالمية الثانية تمتد من سخالين وجزر كوريل فى الشمال إلى بورما وجزر جيلبرت فى الجنوب . وفضلا عن ضياع هذه الامبراطورية بمواردها الهائلة من المواد الأولية ، وبما توفره من أسواق ، خسرت اليابان أيضاً بالفعل كل بحريتها التجارية ، وعانت جزرها الأصلية من خسارة مادية فادحة نتيجة الغارات التى كانت تشنها القاذفات . لم يكن المستقبل يبشر فى عام ١٩٤٥ بخير على الإطلاق بالنسبة إلى اليابان .

لكن برغم صغر الحجم ، وكثرة السكان ، ونقص الموارد الطبيعية ، والهزيمة الساحقة فى الحرب العالمية الثانية ، وضياع الامبراطورية والأسواق، تعود اليابان دولة من الدول الصناعية الكبرى فى العالم . وهى قطعا أعظم شعوب آسيا نموا وأوفرها رخاء . كما تمر اليوم بفترة نمو اقتصادى لم يسبق لها مثيل . إن توسع اليابان الصناعى الحديث يدخل فى عداد المعجزات ، وقد لا يعادله توسع حققه أى شعب آخر .

إن مشاعر الكآبة والتشاؤم القديمة من ناحية مستقبل اليابان الاقتصادى أفسحت الطريق أمام حالة جديدة من التفاؤل والتوقعات الكبيرة . كان النمو والتطور الاقتصاديان الحديثان شيئين لم يكن فى الإمكان بالفعل التفكير فيهما منذ عشر سنوات خلت . وبينما لا تزال مستويات المعيشة دونها بكثير فى أغنى بلاد الغرب ، تعتبر اليابان أمة تنعم بالرخاء إذا قورنت بمعظم بقية العالم، بل وحتى لو قورنت بماضيها هى نفسها . وبينما كان الكثيرون حتى فى عام ١٩٥٥ القريب العهد منا ، يتحدثون عن « اليابان الصغيرة الفقيرة » يقال اليوم الشيء الكثير عن « ثورة الاستهلاك » ، «الرخاء غير المحدود » ، » رواج الدنكا »(الذى يشير إلى المبيعات الكبيرة من العدد والأدوات الكهربية « مشروع مضاعفة الدخل القومى » فى عام ١٩٧٠ ذلك المشروع الذى يثور بصدده الجدل إلى حد ما. ففى أعوام ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ارتفع الرقم القياسى الصناعى فى اليابان (التعدين والصناعة) بأكثر من ٢٠ فى المائة فى

السنة ، ووصل الرقم المبدئى عن الربع الأخير من عام ١٩٦١ إلى حوالى ٣٠٠ (١٩٥٥ = ١٠٠) .

وفى عام ١٩٦١ تفوق صناع الصلب اليابانيون على المملكة المتحدة فى إنتاج الصلب ، فجعلوا من اليابان رابعة الدول المنتجة فى العالم ، بل إن البعض قد وضعوا نصب أعينهم التفوق فى المستقبل القريب على إنتاج ألمانيا الغربية ، وتتزعم اليابان العالم فى بناء السفن ، وما إن حل عام ١٩٦٠ حتى عادت فامتلكت أسطولا من أكبر أساطيل العالم التجارية وأحدثها . ومرة أخرى تعود اليابان فتصبح أول مصدر للمنسوجات القطنية ، وتشغل المكان الثانى بعد الولايات المتحدة فى إنتاج الألياف الصناعية ، كما تحتل هذه المرتبة نفسها اليوم فى إنتاج أجهزة الراديو والتليفزيون وأصبحت مصدراً كبيراً لهذه السلع وبوجه خاص أجهـــزة الراديو الترانزستور ، كما راحت فى وقت أحدث من ذلك تصدر أجهزة التليفزيون « سهلة الحمل » الصغيرة التى يجرى تسويقها الآن فى الولايات المتحدة . ليس هذا سوى عدد قليل من الأمثلة الكثيرة عن ظهور اليابان من جديد شعبا من شعوب العالم الصناعية الكبرى . وتتضمن الإنجازات الأخرى الارتفاع السريع فى صناعة البصريات وتوزيع آلات التصوير فى أرجاء العالم بما فى ذلك الصادرات إلى ألمانيا ، ونمو صناعة مكنات الخياطة ، وازدياد إنتاج السيارات واللوريات والأوتوبيسات وتصديرها إلى جميع أجزاء العالم . وبعبارة موجزة نقول إن اليابان الآن منبع كبير لجميع المنتجات


الاتحاد السوفييتي
الصين
سخالين
هوكايدو
سابورو
كوريا الشمالية
بحر اليابان
اكيتا
سنداي
نيجاتا
هونشو
طوكيو
كانازاوا
يوكوهاما
شيزووكا
ناجويا
كيوتو
كوبي
أوساكا
هيروشيما
تاكاماتسو
كوريا الجنوبية
شكوكو
كيوشو
فوكووكا
ناجازاكي
أوكيناوا
اليابان
ميل
شكل رقم ١

شكل (١)

الهامة تقريبا التى تخرجها الصناعة الحديثة ، والتى تتراوح من المنسوجات والصلب والكيماويات إلى المعدات الإلكترونية ، وتسبق بعشرات السنين بقية آسيا فى جميع مجالات التطور الصناعى والتكنولوجى تقريبا . إن اليابان لا يمكن إدراجها فى عداد شعوب العالم المتخلفة ، وإنما تقف فى مصاف الولايات المتحدة وأوربا الغربية وشعوب الكومنولث الناطقة بالانجليزية والاتحاد السوفييتى ، بوصفها من أرقى البلاد نمواً ، وهى الأمة الوحيدة التى توشك أن يقوم فيها مجتمع صناعى حضرى حديث حقاً .

ليس الرخاء الحالى فى اليابان مسألة تتعلق بتوافر القدر الكافى من الغذاء والملبس اللذين تشتد إليهما الحاجة بشكل يبعث على اليأس فى معظم بقية آسيا ، ولكن الأحرى أنه مسألة تتصل بازدياد الاستهلاك من الكماليات ـ المزيد من اللحم واللبن والبن وغيرها من الأغذية الغالية نسبياً ، ومن الأدوات الكهربية والكتب ، ومن الترفيه والأسفار .

ويقدر أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الأسر الحضرية فى اليابان الآن تملك أجهزة للتليفزيون ، وتسعة أعشارها تملك أجهزة الراديو ، وأكثر من النصف تستخدم آلات الغسل الكهربية . ويقتنى الملايين المكنات الكهربية لطهى الرز ومكنات الخياطة ، والخلاطات ، وغير ذلك من المعدات الصغيرة ، وانتشر نظام الشراء بالتقسيط .

وتقوم الأدلة فى كل مكان على وجود الرخاء ؛ فساريات التليفزيون التى ترتفع فوق أسطح البيوت فى المدن والقرى ، والشوارع المزدحمة

بالسيارات وسيارات النقل والدراجات البخارية ، وأعمال الإنشاء القائمة على قدم وساق فى جميع أنحاء البلاد .. هذه كلها تشهد بهذه الفترة المتفجرة من النمو الاقتصادى .

ويعيد اليابانيون تشكيل أرضهم ويدخلون عليها التعديل حتى تواجه حاجة مجتمع صناعى وحضرى حديث . ويبدو أن الناس والآلات فى عمل متصل يبذلون كل جهد فى كل مكان كى يفسحوا المجال أمام الصناعات الجديدة ، ونظم النقل ، ومشروعات الإسكان ، وغير ذلك من جميع المرافق التى يحتاج إليها لدعم هذه الصناعات وإمدادها بما تتطلبه . ولقد أضافت المركبات الجديدة الضخمة التى تضم صناعات عدة كمصانع توليد الكهرباء ، ومصانع المواد البتروكيميائية والمنسوجات فى منطقة واحدة ، أضافت بعداً جديداً إلى الطلب المتزايد على الأرض من جانب الصناعة .

وفى جميع أرجاء المدن تقوم المبانى الجديدة من الخرسانة المسلحة والصلب والزجاج والألمنيوم ، بسرعة تبعث على الدهشة . فنجد فى طوكيو أن مبانى المكاتب ، والمتاجر المتعددة الأقسام ، والفنادق ، والبيوت المقسمة إلى شقق ، والبنوك ، تبدو وكأنها تظهر بين يوم وليلة . وثمة إضافة حديثة إلى أفق طوكيو ، وكانت موضع الإعلان الكثير عنها ؛ تلك هى برج طوكيو ، وهى برج للإرسال التليفزيونى يفخر اليابانيون إذ يقولون إنه يعلو برج إيفل فى باريس بعدة أقدام . ولا يستطيع المرء أن يسير فى أرجاء المدن الكبيرة فى اليابان دون أن يتأثر بهذه المظاهر

الكثيرة التى تنم عن الرخاء : القوم فى ملابس حسنة ، المخازن التى تعج بالنشاط ، من أسواق للفاكهة والخضر فى الأماكن المتجاورة إلى المخازن التى لا حصر لها لبيع الأدوات الكهربية وآلات التصوير ، والازدحام الذى تلقاه فى المقاهى والمسارح والمطاعم والبارات ومراكز اللهو والكباريهات ، وفى صالات « الباشنكو » التى لا تزال مزدهرة بما تضمه من مكنات البلى اليابانية الطراز .

فى إمكان المرء أن يحصل على انطباع واضح عن رخاء اليابان الجديدة بمشاهدة المخازن التجارية الموجودة بالمدن فى كل مكان ، والكثير منها عبارة عن مبان كبيرة وحديثة ومتعددة الطوابق ، ومزودة بالمصاعد ، وهذه المخازن ملأى بمجموعة متنوعة تدعو إلى الحيرة ، من سلع يابانية وغربية الطراز ، تتراوح من الأغذية إلى الملابس والأثاث وأجهزة التليفزيون والأدوات الصلبة ، كما تشتمل فى العادة على مقاه وملاعب فى الطوابق العليا وفوق سطوحها .

وتسير المدن اليابانية فى طريق التوسع فى جميع الاتجاهات كلما تدفق السكان عليها من الريف . فطوكيو التى تضم أكثر من عشرة ملايين نسمة وتعتبر طبقا لبعض التقديرات أكبر مدينة فى العالم ، تواصل النمو بمعدل حوالى ٣٠٠،٠٠٠ فى السنة . ويوكوهاما الواقعة إلى الجنوب مباشرة تنمو بشدة أيضاً ، كما أن إقليم كيهيين الممتد على طول الشاطىء الغربى لخليج طوكيو ، بصدد أن يصبح منطقة شاسعة من مناطق التنمية الحضرية والصناعية . والجزء الجنوبى الغربى من جزيرة هنشو ،

والجزء الشمالى من كيوتشو بوجه خاص ، بصدد أن يصبحا ورشة حضرية كبرى ، إذ تنتشر المدن لتغطى الأراضى المنخفضة المحيطة به .

والرخاء الجديد الذى غالباً ما يتميز بفترات الرواج، هو بالطبع أعظم فى المدن الكبرى منه فى المناطق الريفية، ولكنه آخذ فى الانتشار إلى المدن الصغيرة والقرى ، ويشارك أهل الزراعة فى نصيب منه ولو بدرجة أقل . ومن التغييرات الأشد إثارة وأعظم أهمية التى طرأت على المناطق الريفية ، الثورة الميكانيكية التى حدثت فى الزراعة منذ انتهاء الحرب ، فعم استخدام كل أنواع الآلات ، بما فيها آلات دق الحبوب وتقشيرها ، كما تنتشر بسرعة الآن الجرارات التى تدار باليد ، أو آلات الزراعة التى تدار بالقوة المحركة ، فى شتى أرجاء البلاد .

ولا يقتصر التباين بين اليابان والشعوب الأخرى فى آسيا على التطور الاقتصادى والتكنولوجى. ففى اليابان نسبة من أعلى نسب المعرفة بالقراءة والكتابة فى العالم ، بحيث يصل عدد الذين يتصفون بأنهم ممن يعرفون القراءة والكتابة إلى ٩٨ فى المائة من مجموع السكان، وهذا يختلف اختلافاً بيناً عما نلقاه فى معظم البلاد الآسيوية حيث لاتزال هذه النسب فى الغالب دون ٥٠ فى المائة بكثير. والتعليم إجبارى خلال الصفوف التسعة الأولى ، وتزداد باطراد النسبة المئوية للطلاب الذين يواصلون الدراسة بالمدارس الثانوية والكليات . وهناك عدة مئات من الكليات الأصغر مركزاً والأعلى مكانة، وتعتبر اليابان من ناحية النسبة المئوية للطلاب الذين يلتحقون بالكليات والجامعات ، من بين قادة العالم فى هذا المجال .

وكما هو متوقع ، تشغل اليابان مركزا فريداً فى آسيا من ناحية المستويات الصحية والغذاء وأمد الحياة الذى يبلغ الآن حوالى ٦٥ سنة للذكور ، و ٧٠ سنة للإناث . وهذا شبيه بمثله فى الشعوب الغربية . إن معدلات المواليد والوفيات أقل بالفعل منها فى الولايات المتحدة اليوم ، ومال عدد السكان إلى الاستواء ، وإذا استمر الاتجاه الحالى فسوف يثبت عدد سكان اليابان فى نهاية الأمر عند حوالى مائة مليون . وهذا أمر ذو أهمية كبيرة جداً ، فاليابان هى الشعب الكبير الوحيد فى آسيا الذى تمكن من السيطرة على نمو السكان ، وهو عمل رائع كان الكثيرون منذ سنوات قلائل خلت ، يعتبرونه شيئاً مستحيلا .

وبينما كان البرنامج الأمريكى بتقديم المعونة والمساعدة لليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، من أنجح البرامج التى نفذتها الولايات المتحدة ، فإن انتعاش اليابان الرائع يرجع أصلا إلى جهود أهلها ، حيث أثبت اليابانيون مرة أخرى أنهم يتصفون بالنشاط والكفاية والقدرة على التكيف ، وأظهروا بمالا يرقى إليه الشك أنهم قادرون للغاية فى الصناعة والتجارة . لقد أفاقت اليابان تماماً من الحرب ، وهى اليوم أغنى بكثير عن ذى قبل حين كانت تملك امبراطوريتها . واليوم ، وبعد عشر سنوات من التوقيع على معاهدة سان فرانسيسكو للصلح ، تعتبر اليابان من شعوب العالم الجرالكبرى ، وهى قائدة فى التجارة والصناعة وبرزت بوصفها ديموقراطية برلمانية مستقرة نسبياً ، وتنعم باقتصاد

حر يشيع فيه الرخاء — وهى تواصل سياسة تقوم على التعاون الوثيق مع الغرب ، وبخاصة الولايات المتحدة حيث هناك بين البلدين ميثاق للأمن المتبادل .

وبازدياد القوة القومية والاقتصادية تلعب اليابان دوراً هاماً أكثر فأكثر ، فى الشئون العالمية . فبالإضافة إلى مد نطاق تجارتها إلى جميع أجزاء العالم ، فاليابان آخذة فى أن تصبح مصدراً للسلع الصناعية والمعونة الفنية للبلاد الأقل نمواً ، سواء بمفردها أو عن طريق برامج من قبيل برنامج الأمم المتحدة الموسع للمعونة الفنية ، ومشروع كولومبو ، ولجنة التنمية الاقتصادية ، وهذه الأخيرة تضم عشرة شعوب نامية تعمل معاً من أجل تقديم المعونة الاقتصادية إلى الشعوب الأقل نمواً .

ونجاح اليابان فى إعادة بناء اقتصادها وتجديده يمكن أن ينطوى على أهمية كبيرة بالنسبة إلى الشعوب المختلفة فى آسيا وغيرها ، والتى تبحث عن النماذج والمساعدة فى تنمية اقتصادياتها بأسرع ما يمكن . إن ما تملك اليابان من المعرفة والخبرة ينبغى أن يكون ذا قيمة لاحد لها .

وبرغم انتعاش اليابان الاقتصادى الرائع ورخائها الجديد ، لايزال الشعب يواجه الكثير من المشكلات الخطيرة ، أولها وفى مقدمتها بالنسبة إلى معظم اليابانيين الحاجة إلى مواصلة توسيع نطاق التجارة . فاليابان ورشة تستورد الخامات من جميع أرجاء العالم

وتصدر السلع المصنوعة كى تدفع ثمن وارداتها . والبلد لا يستطيع الإبقاء على نفسه بغير التجارة ، ويجب أن يواصل توسيع نطاق هذه التجارة إذا أريدمن اقتصاده أن يواصل النمو . إن اعتماد اليابان الكبير على التجارة الخارجية يجعل البلد حساسا للغاية من ناحية أى تهديد حقيقى أو من نتاج الخيال ، ومن ناحية أية قيود تفرض على تجارتها ، ومن الأمثلة القريبة العهد على هذا ، أن الاقتراح الخاص بفرض رسم خاص على الواردات من المنسوجات القطنية إلى الولايات المتحدة خلق قدراً كبيراً من الاستياء والاضطراب فى اليابان . وهناك أيضاً الكثير من النقاش والخوف بصدد مستقبل تجارة اليابان بسبب ازدياد قوة الجماعة الاقتصادية الأوربية (السوق المشتركة) وإمكانية انضمام المملكة المتحدة إلى هـذه الكتلة ، وسياسة الولايات المتحدة التى تستهدف إقامة علاقات أوثق معها .

وثمة خوف متزايد من العزلة الاقتصادية ، إذ يتجه بقية العالم إلى الانقسام إلى كتل إقليمية لأغراض التنمية المتبادلة فى مجالات التجارة والصناعة ، على مايبدو بالنسبة إلى الكثيرين من اليابانيين . وسواء أكانت هـذه المخاوف لها مايبررها أم لا ، فإنه لأمر مفهوم أن تستشعر اليابان القلق العميق من ناحية مشكلات التجارة . إن بقاء الشعب على قيد الحياة يتوقف على قدرته على الاتجار ، وليس فى الإمكان تحقيق آماله ومشروعاته للتنمية المستقبلة بغير توسع كبير فى تجارته الخارجية .

وتواجه اليابان أيضاً مشكلات كثيرة فى اقتصادها الداخلى ، وقد علق الكثيرون من الكتاب على طبيعة الاقتصاد اليابانى المزدوجة. فمن جهة هناك المنشآت الحديثة الكبيرة التى تدفع أجوراً عالية نسبياً وهناك من جهة أخرى المحلات الصغيرة التى لا حصر لها والمنشآت المتوسطة الحجم والتى لا تزال تستخدم معظم عمال الشعب بأجور تقل عن هذا كثيراً . هناك اختلافات واسعة فى الدخول بين المناطق الحضرية والريفية ، وبين مختلف الأقاليم الجغرافية بالبلاد ، ولا يزال الفقر موجوداً . لقد جاء نمو الصناعة السريع بحركة كبيرة من انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المدن سعياً وراء أعمال أفضل وأجور أعلى . لقد خسر أكثر من نصف الولايات prefectures بالفعل سكاناً فيما بين عامى ١٩٥٥ و١٩٦٠ بسبب انتقال الناس إلى الأجزاء الأكثر تحضراً فى اليابان ، وبخاصة المناطق المحيطة بالمدن الكبرى فى الحزام الصناعى الممتد بين طوكيو وكيوشو الشمالية . وخلق تركز السكان فى المراكز الحضرية مشكلات كثيرة ليست مجهولة فى الغرب، بما فى ذلك الازدحام الشديد فى المناطق السكنية ، وانحطاط الإسكان وعدم الوفاء بتسهيلات السفر والانتقال ، ثم مايبدو الآن من المشكلات غير القابلة للحل ، وهى المشكلات المتعلقة بازدحام حركة المرور . ويرى الكثيرون أن فى طوكيو أسوأ ازدحام للمرور فى العالم ؛ فاليابان لم تتمكن من أن تجعل تنمية تسهيلات النقل والثغور ومختلف الخدمات والمنافع العامة ، فى المناطق الحضرية والريفية على السواء ، متمشية مع خطى الصناعة .

وتواجه اليابان أيضاً مشكلات كبرى فى سياستها الداخلية وعلاقاتها الخارجية . فالحزبان ـ المحافظون القائمون بالحكم أو الديمقراطيون الأحرار ، والاشتراكيون الذين يمثلون أكبر أحزاب المعارضة ـ منقسمون انقساماً بعيد الغور فى سياساتهما وبرامجهما ، ويلقى كلاهما صعوبة كبيرة جداً فى الوصول إلى تفاهم أو تعاون بينهما . وأحياناً أدت الصدمات حول السياسة والتشريع ، إلى مظاهرات عنيدة فى قاعة الدايت وفى غيرها من الأماكن ، وأثارت المخاوف بصدد مستقبل النظام البرلمانى فى اليابان .

وفى ميدان السياسة الخارجية ، انتهج الديمقراطيون الأحرار بوجه عام سياسة تعاون وثيق مع العالم الحر ، بما فى ذلك توقيع ميثاق للأمن المتبادل مع الولايات المتحدة ، والعمل تدريجيا على تكوين قوة عسكرية للدفاع عن النفس . وطالب الاشتراكيون بإلغاء معاهدة الأمن بين الولايات المتحدة واليابان ، وانتهاج سياسة قوامها « الحياد الإيجابى » أو عدم الانحياز إلى الشرق أو الغرب ، فضلا عن المعارضة العامة لإنشاء قوات مسلحة . وغالباً مايبدو الحزبان مختلفين تماماً بشأن السياسة الخارجية ، بما فى ذلك مسائل من قبيل مشكلة الصين وإعادة العلاقات مع كوريا الجنوبية .

إن تحول الاقتصاد اليابانى ونموه السريع وصف حديثاً بأنه من أعظم القصص الاقتصادية إعجازاً فى جميع الأزمنة [1] ، واطراد

---

(1) " Consider Japan - I." The Economist, Vol, CCIV, no 6210, Sept.1, 1962, P. 793.

نجاح تطوره ذو أهمية كبيرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة والعالم الحر الذى تشكل اليابان جزءاً منه . لقد كان الاهتمام الذى وجه إلى إنجازات اليابان المثيرة قليلا ، وربما يرجع السبب فى هذا إلى حد كبير إلى الانشغال بالنمو الصناعى عند « عملاقى » آسيا : الصين الشعبية والهند . ومهما تكن قوة وأهمية الصين والهند فى المستقبل ، فاليابان هى الدولة الصناعية القائدة فى آسيا اليوم .

٢
الإمبراطورية

ترتب على انتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية أن عادت اليابان لتشغل بالفعل نفس الأراضى التى كانت تشغلها فى عام ١٨٦٨ فى وقت عودة الميجى بعد أن فتح الكومودور بيرى أبوابها أمام العالم . وبعد انهيار حكم الشوجونات ، وبعد ٢٥٠ عاما من العزلة التى فرضها الشوجونات من جماعة توكوجاوا ، وهم الحكام الإقطاعيون ، وبعد عودة الميجى[1] بوقت قصير ، بدأت اليابان تبنى امبراطورية مدت سلطانها فى نهاية الأمر على معظم الشرق الأقصى والباسيفيك الغربى. وعندما بلغت القوة العسكرية اليابانية ذروة توسعها ، كانت تمتد على طول الطريق من كيسكا وآتو فى جزر ألوشيان الغربية إلى بورما فى جنوب شرقى آسيا وجزر جيلبرت فى الباسيفيك الغربى . ولفترة قصيرة سيطرت اليابان على امبراطورية من أكبر امبراطوريات العصور الحديثة وأعظمها من ناحية الثروات المحتملة فيها . كانت الامبراطورية تضم مناطق غنية بالموارد الطبيعية بما فيها الحديد الخام والفحم فى منشوريا والصين ، والرز وغيره من المنتجات الزراعية فى كوريا وفورموزا ، والبترول والقصدير والبوكسيت والمطاط والكبره

---

(١) Meiji الاسم الذى أطلق على الامبراطور موتسهيتو (١٨٦٨ ــ ١٩١٢) عندما تولى الحكم (المترجم)

وغير ذلك من المعادن والمنتجات الزراعية فى جنوب شرقى آسيا .

كانت السرعة التى نمت بها اليابان حتى أصبحت دولة عالمية ، من الأحداث الجيوبوليتيكية الرائعة فى أواخر القرن التاسع عشر وفى القرن العشرين . ففى وقت عودة الميجى كانت اليابان أمة ضعيفة متأخرة . وخلال عزلتها النسبية التى استمرت ٢٥٠ عاما كانت الدول الغربية قد طورت الصناعة والتكنولوجيا ، واقتطعت لنفسها امبراطوريات ومناطق نفوذ فى جميع أرجاء العالم ، وكان هذا يشكل بيئة لا تبشر بالخير كثيراً بالنسبة إلى القادة الجدد فى مجتمع زراعى متخلف بدأ يخرج من فترة طويلة من الإقطاع . ودفع قادة اليابان فى عهد الميجى ببلادهم إلى السير فى برنامج عاجل للتجديد والتصنيع ، فى محاولة للحاق بالغرب ومنح اليابان القوة كى تحمى نفسها من أن يجتاحها الاستعمار الغربى الذى كان قد ابتلع الكثير من آسيا ، وخلق الامبراطوريات ومناطق النفوذ وموانى المعاهدات وغير ذلك من الامتيازات . أقامت الحكومة اليابانية صناعات جديدة ، وبعثت بالطلاب إلى البلاد الأجنبية للدراسة وجاءت بالمستشارين الأجانب إلى اليابان للمساعدة على تجديد بلادهم وتنميتها الاقتصادية . كان قادة اليابان الجدد فى عصر الميجى قادرين وناجحين للغاية ، ولم يمض جيل حتى كانت اليابان فى طريقها إلى أن تصبح دولة عالمية .


الإمبراطورية اليابانية
التوسع الياباني قبل الحرب العالمية الأولى.
التوسع الياباني من الحرب العالمية الأولى حتى ديسمبر سنة ١٩٤١
المساحة المحتلة بالبعد توسعي.
الاتحاد السوفييتي
منشوريا
الصين
الهند
المحيط الهادي
المحيط الهندي
جزيرة ميدواي
الفلبين
جزر كارولين
جزر مارشال
استراليا
غينيا الجديدة
جاوه
شكل رقم ٢

بناء امبراطورية

بدأ العمل بالفعل على اقتناء الامبراطورية فى ظرف عشر سنوات من عودة الميجى ؛ ففى عام ١٨٧٥ منحت اليابان السيطرة على جزر كوريل مقابل الاعتراف القانونى بجزيرة سخالين أرضا روسية . وجرى الاستيلاء على جزر ريوكيو فى عام ١٨٧٩ وجعلت جزءاً لا يتجزأ من اليابان فى عام ١٨٩٥ ، فى حين تم فى عام ١٨٩١ احتلال مجموعة فولكانو بما فيها أيوجيما . ثم فى عام ١٨٩٥ استحوذت اليابان على أول ممتلكاتها الكبيرة فيما وراء البحار وهى فورموزا ، فى أعقاب انتصار سهل بشكل يثير الدهشة ، على الصين . كذلك استولت اليابان على بسكادورس وشبه جزيرة لياوتنج فى منشوريا الجنوبية ، ولكنها لم تتمكن من الاحتفاظ بالأخيرة بسبب الضغط من جانب الدول الغربية . وهيأت السيطرة على هذه الأقاليم لليابان ستاراً حاجزاً من الجزر الاستراتيجية يمتد من طرف كامتشتكا إلى مسافة تبعد حوالى ١٠٠ ميل من الساحل الجنوبى الشرقى للصين ، وإلى المداخل الشمالية إلى جزر الفلبين .

وأتاحت السيطرة على هذه الجزر لليابان شبكة من القواعد يمكن فيها الاحتمال بأن تكون ذات أهمية كبيرة باعتبارها فى آن واحد حاجزاً واقياً بالنسبة إلى الجزر الأصلية ، وقواعد لعمليات من أجل مزيد من التوسع فى آسيا والباسيفيك .

وجاءت الخطوة الناجحة التالية فى اندفاع اليابان وراء بناء امبراطورية ، بعد انتصارها فى الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ — ١٩٠٥) حين استولت على النصف الجنوبى من سخالين ، وعلى كونجتونج (الجزء الجنوبى الشرقى من شبه جزيرة لياوتنج بمنشوريا) وبسطت حمايتها على كوريا ثم ضمتها فى عام ١٩١٠ . وكانت الرغبة فى السيطرة على كوريا قوية بوجه خاص ، إذ ظل اليابانيون زمنا طويلا يعتبرونها معبراً إلى آسيا ويعدونها أيضاً خنجراً موجها إلى قلب اليابان . وينبغى أن يلاحظ أنه خلال الفترة المبكرة من التوسع اليابانى كانت ألمانيا وروسيا وبريطانيا العظمى وفرنسا تحصل أيضا على الامتيازات فى الشرق الأقصى ، وأصبحت الولايات المتحدة باستيلائها على الفلبين فى عام ١٨٩٨ دولة استعمارية فى الباسيفيك .

وحاربت اليابان إلى جانب الحلفاء ضد ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى ، وكوفئت بمنحها انتدابات على ممتلكات ألمانيا . وهى جزر ماريانا (عدا جوام التى سبق أن تنازلت عنها إسبانيا للولايات المتحدة) وكذلك جزر مارشال وكارولين . وبالسيطرة على هذه الجزر امتدت القوة العسكرية اليابانية كثيرا حتى وصلت إلى منتصف الباسيفيك وخلقت قواعد فيما بين هاواى والفلبين ، جعلت من اليابان تهديداً محتملا للقوة الأمريكية فى الباسيفيك الغربى .

ومدت اليابان قوتها إلى البر الآسيوى ؛ بأن أنشأت فى منشوريا عام ١٩٣٢ دولة منشوكو التى كانت ألعوبة فى يدها ، وأعقب ذلك

ابتلاع مقاطعة جيهول المتاخمة لمنشوريا من ناحية الجنوب الغربى . وهـــذا العمل أعقبه الاندفاع فى عام ١٩٣٧ إلى شمالى الصين والجهد الطويل غير الناجح من أجل إكمال الحرب مع الصين . لقد أحرز اليابانيون انتصارات كثيرة ، وتوغلت قواتهم فى الأراضى الصينية ، وانتهى الأمر بأن سيطروا على معظم شمالى شرق الصين والمناطق الوسطى والساحلية الجنوبية ، ولكنهم لم يستطيعوا أبداً أن يهزموا الصين فى النهاية .

ضياع الامبراطورية

إن العجز عن إنهاء الحرب ، وازدياد العطب ، وتدفق الإمدادات على الصين من الخارج ، أدى إلى إحساس بالخيبة العميقة والمرارة من جانب الحكومة اليابانية والقادة العسكريين . كذلك ترتب على ازدياد مقاومة التوسع اليابانى فى آسيا ، فرض قيود على شحنات المواد الاستراتيجية كالبترول وخردة الحـــديد من البلاد الغربية ومستعمراتها ، كما ترتب عليه أيضاً تقوية تعاون الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا مع الصين لعرقلة أى توسع يابانى بعد ذلك. إن اشتداد الحصار ، والانتصارات التى أحرزها المحور فى أوروبا ، وضروب الإحباط التى أحس بها اليابانيون ، وازدياد التوترات مع الغرب ، والأخطاء الخطيرة التى اتسمت بها أحكام قادة اليابان العسكريين والسياسيين ، هـذه كانت عوامل هامة أدت باليابان إلى اتخاذ قرارها الخطير بالهجوم على بيرل هاربور .

وخلال المرحلة المبكرة من الحرب فى الباسيفيك أحرزت اليابان نجاحاً كبيراً فى اندفاعها داخل الباسيفيك وجنوب شرقى آسيا . ولكنها لم تملك الموارد أو الصناعة للصمود أمام الحلفاء ، ومنيت فى النهاية بالهزيمة التامة . لم يتمكن اليابانيون من السيطرة على البحار والجو لحماية خطوط مواصلاتهم فى المحيط ، وباطراد زحف قوات الحلفاء، صارت جزر اليابان الأصلية فى متناول قاذفات القنابل التى جلبت الدمار إلى معظم المدن الكبيرة فى اليابان وأنزلت خسائر فادحة بصناعاتها ونظم مواصلاتها ، وأخيراً غلبت اليابان على أمرها بفعل القنابل الذرية [1] التى ألقيت على هيروشيما ونجازاكى ، ودخول الاتحاد السوفييتى الحرب فى آخر مراحلها ، ولأول مرة فى تاريخها ، هزمت اليابان واحتلتها دولة أجنبية .

إن فترة الحرب العالمية الثانية فى آسيا هى الآن من أحداث التاريخ . ولكن كان لها ولا يزال ، تأثير هام فى اليابان الحديثة . لقد راحت الممتلكات الشاسعة التى كانت لليابان قبل الحرب ، وهى

(١) يختلف تقدير الدور الذى للقنبلة الذرية فى استسلام اليابان . صحيح أن القنبلة قد نشرت الدمار ولكن إلقاءها كان بلا سبب ، لأن اليابان كانت قد بدأت المفاوضات لعقد الهدنة، وكانت حرب الاذاعة على أشدها بين الولايات المتحدة واليابان ، وكانت اليابان تستفسر عن معنى « التسليم بلا قيد ولا شرط، وتسأل عن الموقف بالنسبة للامبراطور». راجع مهمة سرية للأميرال زفارياس . (المترجم)

كوريا وفورموزا وكرافوتو (سخالين الجنوبية) والجزر الخاضعة للانتداب ، فضلا عن الأجزاء الأخرى من الامبراطورية والممثلة فى منشوكو وأجزاء من الصين ، وفضلا عن المنطقة الشاسعة التى احتفظت بها اليابان مؤقتا فى الباسيفيك الجنوبى الغربى وفى جنوب شرقى آسيا . إن اليابان اليوم تشتمل على الجزر الرئيسية الأربع والمئات من الجزر الصغيرة والصخور القريبة من الشواطىء ، ومساحتها جميعا ١٤٣٫٠٠٠ ميل مربع تقريباً ، ويحتل الاتحاد السوفييتى جزر كوريل ، وكذلك جزر هابوماى وشيكوتان الواقعة إلى مسافة قريبة شمال هوكايدو ، والتى تعتبرها اليابان جزءاً من الأخيرة لا جزءاً من كوريل . وتواصل الولايات المتحدة الاحتفاظ بسلطانها على جزر بونين وريوكيو ، باستثناء مجموعة أمامى ـ أوشيما الواقعة على مسافة قريبة جنوبى كيوشو ، إذ أعيدت إلى اليابان فى عام ١٩٥٣ .

وكان لضياع الامبراطورية تأثير سيكولوجى كبير فى اليابانيين . فقد ولى ماصاحب الممتلكات فيما وراء البحار من مجد وأمن . وراحت الثروة المعدنية الطائلة والأسواق التفضيلية والأعمال والمناطق التى يهاجرون إليها . وفقدت اليابان موارد كبيرة من الفحم وخام الحديد والخشب ، والرز ، وفول الصويا وغيرها من المواد التى كانت تحصل عليها من امبراطوريتها القديمة . وخسرت أيضاً استثمارات كبيرة بما فيها فى منشوريا مركز من المراكز الكبرى للصناعة الثقيلة فى آسيا . ولكن بينما كان اليابانيون يشغلون وظائف فى جميع أنحاء الامبراطورية

لم تكن هناك حركة جماعية من جانبهم إلى هذا المجال الحيوى Lebensraum والواقع أن الحكومة اليابانية أحرزت نجاحاً ضئيلا فى إقناع الناس بأنه ينبغى لهم أن يستوطنوا حتى أماكن قريبة مثل جزيرتهم الشمالية هوكايدو . وبرغم هذا كان ضياع الامبراطورية يعنى بالنسبة إلى الكثير من الناس أن اليابان أصبحت مفلسة بصورة تبعث على اليأس وأنها عاجزة عن أن تساند من جديد جهازاً صناعياً كبيراً ، وبينما ربما كانت كلفة الامبراطورية أكبر مما كانت تساويه ، إلا أن ضياعها كان ضربة مذهلة وعاملا هاماً فى الموقف العام بعد الحرب عن «اليابان الصغيرة الفقيرة» .

وخلقت الفترة اليابانية فى بناء الامبراطورية مشكلات دبلوماسية كثيرة ليابان مابعد الحرب . فبينما كان من الصحيح أن اليابان فعلت الكثير لتنمية اقتصاديات منشوريا وكوريا وفورموزا والأجزاء الأخرى من الإمبراطورية ، فقد تم هذا بالقوة العسكرية ، وبوصفه عملية استعمار لمنفعة اليابان ، وغالبا مااتسمت قوات الاحتلال اليابانية بالشدة والعجرفة ، وبالوحشية أحياناً ـ ولم تنس الشعوب الأخرى أو تصفح تماماً بعد ، ولا يزال البعض فى آسيا وغيرها ينظر إلى اليابان بعين الشك والريبة . مثال ذلك أن اليابان وكوريا لم تعقدا بعد اتفاقيات دبلوماسية رسمية ، ووجد اليابانيون من الصعب إقناع الكثير من الناس فى الفلبين وإندونيسيا بأنهم الآن شعب ديمقراطى محب للسلام . لقد تحسنت الأمور تحسناً بالغاً ، ولكن لايزال هناك طريق

طويل يجب السير فيه ، ولا يزال هناك الكثير الذى يتعين نسيانه .
إن المشروعات التى جرى اقتراحها حديثاً بشأن اشتراك اليابان فى التنمية الاقتصادية فى جنوب شرقى آسيا لها فى أسماع البعض رنين يشبه كثيراً فكرة الماضى عن « مجال الرخاء المشترك فى آسيا الشرقية الكبرى » .

٣
الأرض والثورة الزراعية

تتكون اليابان من مجموعة جزر تقع على مسافة من ساحل شمالى شرقى آسيا مكونة قوسا ضيقة وطويلة ، وتمتد حوالى ١٤٠٠ ميل من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى . وتنتمى هذه الجزر إلى تلك المجموعة الكبيرة من السلاسل البركانية التى تكون حافة حول الباسيفيك الغربى ، وهى عبارة عن الأجزاء العليا من السلاسل الجبلية العالية التى ترتفع من قاع المحيط بقمم تصل إلى أكثر من ١٠٠٠٠ قدم فوق سطح البحر . وإذ تقع اليابان فى منطقة غير مستقرة ، فإنها تتعرض لزلازل تقع من حين لآخر ، وكانت تسفر أحيانا عن درجة بالغة جداً من الدمار . كذلك تعانى البلاد من النشاط البركانى ، وهناك الكثير من البراكين النشيطة والخامدة ، أجملها وأشهرها جبل فوجى الذى هو أيضاً أعلى جبل فى اليابان ؛ إذ يبلغ ارتفاعه ١٢٫٣٧٥ قدماً .

ومعظم أرض اليابان مرتفع ووعر ، ويتكون حوالى ٧٥ فى المائة من المساحة الكلية من جبال أو تلال . والنمط العام لكل جزيرة هو النمط الممثل فى قلب جبلى يشتمل على أحواض داخلية صغيرة ، وأودية نهرية ضيقة ، وسهول ساحلية تمتد على طول الأطراف . وهناك قليل من المساحات المستوية الواسعة ، وتتناثر الأرض الزراعية الجيدة داخل الجزر على صورة أنوية منفصلة بعضها عن بعض بوجه

عام ، أو بمجموعات من مواطن الإقامة ، وتتصرف فى الأرض أنهار قصيرة وسريعة قليلة الفائدة بوجه عام للزراعة ، ولكنها ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى توليد القوة الكهربية المائية . إن التضاريس العالية والوعرة والأودية العميقة تعرض لنا بعضا من أجمل المناظر الطبيعية بالعالم ، ولكن معظمها لا يصلح للزراعة ، وهناك أرض مستوية قليلة للمزارع ، والمدن والمصانع وغير ذلك من متطلبات سكنى البشر .

ويتكون الأرخبيل اليابانى من أربع جزر رئيسية ومئات من جزر أصغر . وأكبر هذه الجزر هنشو التى تبلغ مساحتها ٨٨٩٦٨ ميلا مربعا ، وتضم ٣٥٧ و ٣٥٤ و ٧١ نسمة ــ أى حوالى ثلثى مساحة اليابس كله وأكثر من ثلاثة أرباع سكان اليابان . وغالباً مايشار إلى هذه الجزيرة على أنها « البر الأصلى » وفيها تقوم جميع مدن اليابان التى تضم الواحدة منها مليونا أو أكثر من الأنفس ، كما يقوم فيها أيضا الجزء الأكبر من صناعة الشعب .

وتقع أهم مناطق المنخفضات فى هنشو ، بما فى ذلك كانتو أكبر سهول اليابان ، وفيه مدينتا طوكيو ويوكوهاما ، وسهل نوبى الذى يضم مدينة ناجويا ، ومنطقة كيناى أوكانسى بمدنها أوزاكا وكوبى وكيوتو . كل هذه السهول والتجمعات الحضرية واقعة على ساحل المحيط الهادى فيما عدا كيوتو القائمة فى الداخل . وتشتمل مناطق المنخفضات المهمة الأخرى على سهل سنداى فى الشمال الشرقى ، وسهل نيجاتا فى الشمال

الغربي ، على بحر اليابان . وعادة يشار إلى القسم الشمالى من هنشو بأنه توهوكو .

وثانية جزيرة من ناحية الحجم فى اليابان هى هوكايدو بمساحتها البالغة ٣٣٤ و ٣٠ ميلا مربعا ، وسكانها يبلغون ٢٠٦و٣٩و٥٠٠ نسمات وأهم منطقة من مناطق المنخفضات ، سهل إيشيكارى فى الجزء الجنوبى الغربى من الجزيرة حيث تقع سابورو العاصمة وأكبر المدن . وبرغم كبر مساحة هوكايدو فإنها لاتضم سوى حوالى ٥ فى المائة من مجموع سكان البلاد .

وتضم كيوشو ومساحتها ٧٥٦ و ١٥ ميلا مربعا ، وسكانها ٥١٥ و ٩٠٣ و ١٢ نسمة ، منطقة كيتا ـ كيوشو الصناعية المهمة جداً ، فى الشمال الغربى ، وتقع على طول شقة ساحلية ضيقة جداً تمتد بين مدينتى موجى وياواتا .

وأصغر الجزر الرئيسية شيكوكو ومساحتها ٧٢٨٠ ميلا مربعا ، وعدد سكانها ٤٢٣ و ١٢١ و ٤ نسمة . والأرض المستوية صغيرة فى شيكوكو ، وكذلك الصناعة .

المنــاخ

ومناخ اليابان ملائم بوجه عام للزراعة ، إذ تتلقى البلاد قدراً كافياً من الأمطار لنمو المحصولات ، وليست بالجزر فصول جافة أو مناطق جافة حقيقية . ويتراوح متوسط المطر بين حوالى ٤٠ بوصة فى هوكايدو ومنطقة البحر الداخلى إلى أكثر من ١٠٠ بوصة فى

أغزر الجهات أمطاراً فى الجنوب . والانحراف الطولى الطويل من هوكايدو إلى كيوشو من حوالى خط عرض ٤٥ إلى ٣٠ درجة شمالا ، يفسح المجال أمام تنوع واسع للأقاليم المناخية ، يمكن مقارنتها بوجه عام بالأقاليم الواقعة على ساحل أمريكا الشمالية الشرقى من نيو انجلند إلى فلوريدا من حيث تفاوت درجة الحرارة .

وتتميز هوكايدو بالشتاء البارد الطويل والصيف المعتدل القصير فى حين أن كيوشو منطقة شبه مدارية يسودها صيف حار طويل وشتاء معتدل قصير . ويتراوح فصل نمو النبات من أقل من ١٥٠ يوما فى أجزاء من هوكايدو ، إلى حوالى ٣٠٠ يوم فى أشد أجزاء الجنوب دفئاً . وتتعرض هوكايدو وشمالى هنشو عموماً إلى تساقط الجليد وهو يسقط بغزارة بوجه خاص على طول الساحل الغربى الذى يواجه الكتلة الأرضية الآسيوية ، كما يتعرضان للرياح الشمالية الغربية التى تهب من القارة مارة ببحر اليابان خلال أشهر الشتاء . والجليد نادر فى الأجزاء المعتدلة وشبه المدارية من وسط وجنوب اليابان ، وتتراوح متوسطات درجة الحرارة فى يولية من حوالى ٧٠ درجة فى هوكايدو إلى ٧٨ فى طوكيو ، ٨٠ فى كيوشو ، فى حين تتراوح درجات يناير من حوالى ١٤ إلى ٣٨ ، ٤٥ فى المنطقة ذاتها . وثمة تفاوت أصغر من هذا بكثير فى درجات حرارة الصيف ، وفصل النمو من الطول بحيث يسمح بزراعة الرز من كيوشو إلى شمالى هوكايدو ، حيث تزرع أنواع سريعة النضج . إن أهم العوامل المناخية تتمثل فى طول الشتاء وقسوته وهذان يختلفان من منطقة إلى أخرى .

وعند حوالى خط العرض ٢٧ درجة شمالا تنقسم اليابان إلى منطقتين على نحو ما . فإلى الشمال وفى بعض مناطق المرتفعات العالية فى وسط اليابان ، نلقى الشتاء بوجه عام أطول وأبرد مما ينبغى بحيث لا يسمح بازدواج المحصولات، والنمط العام فى الجنوب هو القائم على زراعة محصولين ، هما فى العادة الرز عن طريق الزراعة المروية ، وإلى جانبه محصول جاف فى الشتاء . وهذا الخط الفاصل مهم أيضاً من الناحيتين التاريخية والثقافية ، إذ جاء الاستيطان شمالى الخط فى توهوكو وهوكايدو فى وقت متأخر كثيراً عنه فى وسط اليابان وجنوبها . والأراضى الشمالية أقل من ناحية الكثافة السكانية . والمزارع أكبر، فتتراوح مساحة الواحدة من ٣ إلى ٥ أفدنة فى توهوكو ، ومن ١٠ أفدنة إلى ١٢ فدانا فى هوكايدو ، إذ يتطلب إعالة أسرة ريفية فى مناطق المحصول الواحد ، مساحة أكبر من الأرض . وهناك مساحات كبيرة من الأراضى تغطيها المراعى والآجام ، إلى جانب اعتماد أكبر نسبياً على الصناعات الأولية ، ومظهر البلد أقل تهذباً وصقلا منه فى اليابان القديمة . وهناك عدد قليل من المدن الكبيرة أو المناطق الصناعية .

الأرض الصغيرة

يتمثل لب مشكلة الأرض فى اليابان فى وجود قدر صغير من الأرض المستوية وفى شعب كبير جداً ولا يزال يسير فى طريق الزيادة .

فعلى خلاف اليابان بمساحتها البالغة ١٤٣٠٠٠ ميل مربع ، وتضم ٩٤٠٠٠٠٠٠ نسمة ، تبلغ مساحة اليابس فى الولايات المتحدة ثلاثة ملايين ونصف مليون من ايال المربعلأمة ، وعددالسكان ١٨٥ مليونا فى حين يضم الاتحاد السوفيتى ثمانية ملايين ونصف مليون من الأميال المربعة لسكان عددهم ٢١٠ ملايين نسمة . وتبلغ الكثافة السكانية حوالى ٦٥٠ شخصا للميل المربع فى اليابان ، وحوالى ٥٠ فى الولايات المتحدة ، ٢٥ فقط فى الاتحاد السوفيتى . فمن حيث مساحة اليابس وكثافة السكان فخير مانعمله هو مقارنة اليابان ببلاد أوروبا الغربية مثل ألمانيا والمملكة المتحدة . إن الرقم الدال على الكثافة السكانية فى اليابان هو من أعلى الأرقام فى العالم ، ولكنه يقل عنه فى بلجيكا حيث يبلغ ٧٨٠ وفى الأراضى الواطئة يتجاوز ٩٠٠ شخص للميل المربع . ومع هذا فمن ناحية عدد السكان بالنسبة إلى الميل المربع من الأرض المنزرعة ، ربما تتميز اليابان بأعلى كثافة فى العالم ، ويصل متوسط مساحة الأرض الزراعية بالنسبة إلى الفرد الواحد إلى أقل من خمس الفدان . والمناطق المشتغلة بالزراعة فى المنخفضات باليابان مزدحمة بالناس الذين يعيشون بصفة رئيسية فى قرى ، ويفلحون قطعاً صغيرة من الأرض . إن متوسط حجم المزرعة يقل عن فدانين ونصف فدان ، وحوالى ٤٠ فى المائة من المزارع تقل مساحة الواحدة منها عن فدان ونصف فدان . ولعل أفضل وصف للمزارع اليابانية هو أنها حدائق .

إن مايمكن عمله لزيادة المساحة الكلية لأرض الزراعة فى اليابان قليل جداً ؛ ذلك أن جميع الأرض المستوية تقريباً تستخدم الآن فى فى الزراعة . وبينما من الصحيح أن فى الإمكان استخدام المرتفعات على نحو أفضل ، وأنه لاتزال هناك بعض الأرض التى يمكن الاستيطان فيها فى هوكايدو ، إلا أنه لا وجود لمساحات شاسعة يمكن استغلالها لأغراض الزراعة ، وسوف يتعين على اليابانيين أن يواصلوا العيش بمعدل صغير جداً من المساحة المنزرعة بالنسبة إلى الفرد الواحد . وفضلا عن هذا فإذ يواصل السكان الزيادة تأخذ المناطق الحضرية والصناعية فى التوسع المطرد خارج حدودها فتستنفد أرض كانت تستخدم للزراعة .

الزراعة الكثيفة

من المحقق أن من أبرز المظاهر التى تتميز بها اليابان مانلقاه من شاهد دائماً على مايبذل الإنسان من العمل ، وما يبدى من البراعة فى تشكيل الأرض وتكييفها لتتفق مع حاجاته . كان اليابانيون يعملون عبر القرون على تغيير وجه الأرض ، بتطهيرها وتسويتها ، وإنشاء النظم الدقيقة للرى والصرف ، وحفر المدرجات فى جوانب التلال للحصول على أعظم غلة ممكنة من أراضيهم . لقد خلقوا مايعتبر فى جوهره مشهداً طبيعياً من صنع الإنسان .

والخاصية البارزة التى تتميز بها التكنولوجيا اليابانية هى استخدام الأرض بصورة كثيفة والعناية بها ، وبخاصة فى الأجزاء الوسطى

والجنوبية من اليابان . فتمتد الحقول حتى تتاخم الطرق وخطوط السكك الحديدية، ثم تنتشر فوق المرتفعات إلى الحد الذى يمكن ممارسة الزراعة عنده . وحيث تسمح التربة والمياه أنشئت المدرجات على جوانب المرتفعات ، وتتتابع الحقول إلى أعلى كأنها سلالم كبيرة . وفى جنوب اليابان حيث يسمح المناخ والتربة والصرف ، تغل الحقول محصولين أو أكثر فى العام، والنمط العام هو الرز الذى يقوم على الرى، فى الصيف ، وإلى جانبه محصول جاف فى الشتاء ، وبعد ذلك يمكن زراعة محصول ثالث بين الصفوف . وينقل الرز من الشتل إلى حقول الرز أو الشعير بما يجعل فى الإمكان إطالة فترة النمو للمحصول الشتوى وضمان قدر أفضل من العناية بالزرع النابت من البذور والرقابة عليه فى أوائل فترة النمو . . ويجرى التحكم بعناية فى الماء ، ويعتمد أكثر من نصف جميع الأرض المنزرعة فى اليابان على الرى . وتضاف المقادير الكبيرة من المخصبات إلى الأرض بما فى ذلك الأسمدة الخضراء أى « التربة الليلية[1] » أو المجارى ، والمخصبات السمكية والكيماوية . وتتضمن التكنيكات الأخرى التسوية الدقيقة للحقول وإعداد المدرجات على جوانب التلال لزراعة المحصولات الجافة والبساتين ، واستخدام الرش الكيماوى للتحكم فى الأعشاب والآفات .

(١) Night-Soil أطلق هذا الاسم بسبب أنها تجمع ليلا ، وهى مخلفات تجمع من البالوعات وتستخدم كمخصبات (المترجم)

وغالباً ماتعرض الأساليب الزراعية اليابانية على أنها النظام النموذجى للزراعة الآسيوية ، وهذه الأساليب الكثيفة للإنتاج هى من نواح كثيرة خاصية تتميز بها الزراعة فى معظم الشرق . وفى الوقت نفسه هناك اختلافات كثيرة هى الآن أكثر أهمية من نواحى الشبه ، وبخاصة لأنها تسفر عن إنتاج أوفر بكثير فى اليابان .

وثمة استخدام أكبر للمخصبات فى اليابان . فيستخدم اليابانيون « التربة الليلية » ـ وهو مالا يفعله بوجه عام الفلاحون فى جنوب وجنوب شرقى آسيا ، ونظراً لأن فى اليابان أكبر صناعة كيماوية فى آسيا ، لهذا يحصل اليابانيون على مقادير أكبر وأرخص من المخصبات التجارية . ويمكن القول بوجه عام إن اليابانيين يمارسون الزراعة بقدر من العناية أكبر مما نلقاه فى كثير من جنوب وجنوب شرقى آسيا . ومع هذا فالعمل والعناية وحدهما لا يضمنان غلة عالية ، فالتكنولوجيا والآلات ضرورية أيضاً ، وفى هذين المجالين وصلت الزراعة اليابانية إلى درجة عالية من التطور ، وتختلف اختلافاً كبيراً عنها فى بقية آسيا . إن شعباً متعلماً من الفلاحين ، والمساعدة النشيطة والتعاون من جانب الوكالات الحكومية ـ بما فى ذلك شبكة واسعة الانتشار من محطات التجارب ـ كل ذلك جعل فى الإمكان نشر التكنولوجيا فى جميع أنحاء المناطق الزراعية .

فبفضل التكنيكات الأرقى يحصل الفلاح اليابانى من الوحدة من الأرض على محصول من الرز يزيد ثلاث أو أربع مرات على مايحصل

عليه الفلاح الهندى ، ويحصل طبقا لبعض التقديرات على خمس أوست مرات من الوحدات الحرارية . وقد يكون أدنى إلى الدقة أن نقارن التكنولوجيا الزراعية اليابانية فى زمن عودة أسرة الميجى بالزراعة اليوم فى الكثير من آسيا . ولو ضربنا المثل بالرز ـ وهو أهم محصول مفرد ـ فإن غلة الفدان فى اليابان فى الفترة من ١٨٧٨ - ٨٢ كانت حوالى مثلها فى الهند فى ١٩٥٤ - ٥٦ [1]

الثورة الزراعية

وبينما تواصل اليابان اتباع النمط الآسيوى التقليدى من الزراعة الكثيفة ، أضافت التكنولوجيا الحديثة والتألية ، وأحدثت ثورة زراعية كبرى . فالإنتاج الزراعى من وحدة الأرض هو أعلى إنتاج فى آسيا ، ومن المؤكد أنه من أعلى الغلات فى العالم . وبهذه الزراعة ذات الغلة العالية تنتج اليابان حوالى ٨٥ فى المائة من احتياجاتها الغذائية ، أى إنها تتمتع بنفس الدرجة من الاكتفاء الذاتى كما كانت عليه الحال قبل الحرب حين كان عدد السكان يقلون عشرين مليونا عنهم اليوم . وتنعم البلاد بصفة رئيسية بالاكتفاء الذاتى من حيث إنتاج الرز . ويواصل الإنتاج الزيادة ، بحيث إن المحصولات الكبيرة فى أوائل الخمسينيات من القرن تعتبر الآن محصولات عادية . ويزيد الرقم القياسى

(1) K. Ohkawa and H. Rosovsky. "The Role of Agriculture in Modern Japanese Economic Development", Economic Development and Cultural Change, Vol. IX, no. 1, part 2, Oct. 1960, P. 65.

الـكلى للإنتاج الزراعى فى عام ١٩٦١ ، بحوالى ٤٠ فى المائة على الرقم الخاص بالفترة ١٩٥٠ - ١٩٥٢ .

وإلى جانب الزيادة فى الإنتاجية ، يسير عدد المشتغلين بالزراعة فى طريق التناقص السريع ، فكانت نسبته أكثر من ١٠ فى المائة فى السنوات الخمس الأخيرة ، أى كان أكثر من مليون ونصف مليون . ويقدر عدد المشتغلين بالزراعة الآن بما يقل قليلا عن ٣٠ فى المائة من مجموع السكان . هذا الرقم أعلى بدرجة بالغة منه فى الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة ، ولكنه أقل منه فى الاتحاد السوفيتى وبلاد عدة أخرى ، ولا يمثل آسيا بأى حال من الأحوال .

ليست التغييرات التكنولوجية جديدة على الزراعة اليابانية ، فخلال فترة توكوجاوا (١٦٠٠ - ١٨٦٧) تحققت زيادة لها شأنها فى الإنتاج الزراعى عن طريق اتباع تكتيكات جديدة ـ أساليب أفضل فى انتقاء البذور ، وتركيز المحصولات المتخصصة فى أنسب البيئات ، وتحسين نظم الرى وتوسيع نطاقها . إن مايتميز به اليابانيون من استعداد لتقبل التجريب والتغيير ذو أهمية كبرى فى فهم السبب الذى من أجله حققوا نجاحا فريداً فى اتباع التكنولوجيا الزراعية الجديدة ـ فالاستعداد لإجراء التجارب والتغيير ليس بالشىء الذى حدث فجأة فى اليابان الحديثة ، والأحرى أنه متأصل فى التاريخ اليابانى[٢] .

---

(2) T. C. Smith. Agrarian Origins of Modern. Japan. Stanford University Press, Stanford, California, 1959.

وشهدت الفترة التالية لعودة الميجى فترة أخرى من التوسع فى الزراعة اليابانية ، وحدثت الزيادة فى الإنتاج ، وإلى حد كبير ، نتيجة مزيد من التحسينات أدخلت على التكنيكات القائمة ، وإضافة أرض زراعية جديدة . وفترة التوسع هذه تلتها أخرى من الركود النسبي فى الزراعة ، فأبطأت الزيادة فى الإنتاجية الخطى ، وساء حظ الفلاح بوجه عام . غرق الكثيرون من الفلاحين فى الدين وفقدوا أراضيهم ، وأصبحت الحيازة مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة . وفى الوقت الذى نشبت فيه الحرب العالمية الثانية كان حوالى ٧٠ فى المائة من الفلاحين مستأجرين بصفة جزئية أو كلية ، وكان ٣٠ فى المائة تقريبا ممن لا يملكون أرضا . وكان الإيجار مرتفعاً جداً ؛ وكان أهل الريف غير سعداء بحظوظهم ، وأصبح القلق فى صفوف أهل الزراعة مشكلة قومية خطيرة . وأعد احتلال الحلفاء ، وبصفة رئيسية استهل برنامج أعدته الولايات المتحدة ، المسرح لقفزة أخرى فى الإنتاجية الزراعية لاتزال مستمرة حتى اليوم . وبسرعة وكفاية نفذ برنامج كبير للإصلاح الزراعى يعترف بوجه عام بأنه من أنجح المغامرات التى أقدم عليها الاحتلال . فعرضت أراضى الملاك الغائبين عنها للبيع ، ولم يسمح للملاك المقيمين بالاحتفاظ إلا بفدانين ونصف فدان من الأرض التى تزرع عن طريق الإيجار ، وكانت المساحة أكبر نوعا فى هوكايدو . واقتصر الحد الأقصى من حجم جميع الملكيات على حوالى ٧٫٥ فدانا للملكية الواحدة، ومرة أخرى كان الحد أعلى فى هوكايدو .

واشترت الحكومة الأرض من الملاك وسددت الثمن على هيئة سندات طويلة الأجل . وكذلك خفض برنامج الإصلاح معدلات الإيجار حتى تدفع نقداً . ونتيجة للبرنامج أصبحت اليابان بلداً من المزارعين الملاك، إذ يملك الفلاحون مايقرب من ٩٠ فى المائة من الأرض التى يزرعونها. كان برنامج الإصلاح الزراعى الذى نفذ فى أيام الاحتلال وفى الفترة التالية له ، وبرنامج الحكومة لدعم الأسعار والذى طبقته فى فترة ما بعد الحرب ، عاملين كبيرين فى تحقيق الرخاء النسبى الذى تتمتع به المناطق الريفية. وساعدت الفلاحين أيضا إلى حد بالغ فترة شهدت نقصا فى الغذاء ، ونشطت فيها السوق السوداء ، وحدث خلالها التضخم .

وبينما خلق الإصلاح الزراعى مشاق للكثيرين من الملاك السابقين كانت النتيجة الكلية طيبة بالنسبة إلى مجتمع أهل الزراعة وإلى الشعب كله . وإن اليابان لتضم الآن فريقا زراعيا من أهلها يتمتع برخاء واستقرار نسبيين ، على خلاف مانلقاه فى الكثير من آسيا .

التآلية فى الزراعة

وتجتاز اليابان الآن مرحلة أخرى فى ثورتها الزراعية ، هى إحلال الآلات محل العمل اليدوى . إن استخدام آلات التقشير والدراس والتبييض التى تدار بالبخار والآلات الميكانيكية لرفع الماء والمحركات الصغيرة ، والآلات البخارية للرش ، وآلات إدارة الطلمبات وغير ذلك من كثير من الأدوات الميكانيكية ، أمر شائع فى جميع أجزاء

اليابان . ولقد كان أحـــدث وأظهر تطور هو الإقبال على استخدام الجرارات التى تدار باليد ، أو آلات الزرع المدارة بالقوة البخارية والتوسع فيها ـ وهى آلات قوتها من ٣ إلى ٧ أحصنة بخارية . وكان هناك منها ٧٠٠٠ فى عام ١٩٤٧ و ٣٥٠٠٠٠ فى ١٩٥٣ و ٨٥٠٠٠٠ فى عام ١٩٥٥ ، وتصل التقديرات عن عام ١٩٦١ إلى مليون . وهـذه الآلات تستخدم لزراعة الأرض، ولتحل محل العمل الحيوانى والمحراث، ويمكن استخدامها فى الحقول المروية والجافة وتشكل انطلاقة تكنولوجية فى زراعة الرز الشعير . وهى خفيفة وسهلة الاستعمال ، وأسرع وأقوى من المحاريث التى تجرها الثيران . وبالإضافة إلى الزراعة يمكن أن تستخدم الآلات لإدارة الطلمبات وآلات الدراس والمناشير ، ويمكن أن تلحق بها معدات خاصة مثل المقطورات وآلات الرش وآلات نشر السماد .

وباستخدام جرار يدوى يستطيع الفلاح أن يعمل فى يوم واحد مايعمله فى عشرة أيام باستخدام قوة الحيوان ، وهذا الوقت الإضافى يطيل فصل النمو ، ويتيح للفلاح مرونة أكبر فى عملياته الفلاحية ، وجعل فى الإمكان زراعة محصول ثان فى أرض أكثر . وحرر استخدام الآلات أيضاً وقتاً للعمل فى أشياء من قبيل تحسينات الطرق وتنمية أراضى الرى والبساتين ، وجعل فى الإمكان إحلال الحيوانات التى تربى من أجل إنتاجها من اللبن واللحم ، محل حيوانات الجر .

إن نجاح الفلاح اليابانى فى رفع إنتاجية الزراعة إلى مثل هذه المستويات العالية عن طريق الربط بين الزراعة الكثيفة فى المزارع الصغيرة وبين التكنولوجيا الحديثة والآلات الآن ، هذا النجاح يبشر بثورة زراعية كبرى فى البلاد فى جميع أنحاء العالم . لقد خشى الكثيرون أن استخدام الآلات ، وإن هو زاد من إنتاجية العامل ، سوف يقلل من غلة الوحدة من الأرض ، ولعل المغزى الكبير الذى تنطوى عليه الثورة الميكانيكية الزراعية اليابانية « أنها ساعدت على رفع كلتا إنتاجية القوة البشرية والأرض » .

وهناك الآن عدة آلاف من الجرارات اليدوية تستخدم فى فورموزا ، وهى تستخدم على أساس تجريبى فى عدة بلاد أخرى .

وتتعاون شركات الآلات الزراعية اليابانية ، والمزارع التجريبية والمدارس الفنية فى إجراء التجارب على استخدام الآلات التى تقوم بشتل الرز وحصده . وسوف تعمل الآلات الناجحة لهذه العملية على أن تكمل بصورة جوهرية تآلية إنتاج الرز ، وتساعد على حل مشكلة نقص الأيدى العاملة فى أوقات الغراس والحصاد ، تلك المشكلة التى سوف تزداد حدة وصعوبة كلما واصل الفريق المشتغل بالزراعة النقص ، وكلما أصبحت مشكلة نقص الأيدى العاملة ، وهى خطيرة الآن فى مناطق كثيرة ، أشد خطورة .

وتفوق التكنولوجيا الزراعية اليابانية فى آسيا يهيىء لليابان فرصة مهمة لإقامة علاقات أوثق مع البلاد الآسيوية الأخرى ولتقديم

المعونة الفنية التى تعظم حاجة الأخيرة إليها . فإذا استطاع الفلاح الهندى مثلا أن يحصل على غلة تعادل ما يحصل عليه الفلاح اليابانى ، فسوف يتوافر له فائض كبير من الغذاء . غير أنه ليس من الأمور السهلة نقل نظام بأسره من الزراعة من بلد وتطبيقه فى بلد آخر ، ذلك أن الاختلافات فى المناخ ، وأنواع التربة ، وضروب التفضيل المتعلقة بأنواع الغذاء ، والنظم الاجتماعية والمعرفة بالقراءة والكتابة ، وسياسة الحكومة إزاء الزراعة وغير ذلك من عوامل أخرى كثيرة ، هذه جميعا تشكل مشكلات معقدة فى نقل التكنولوجيا من منطقة إلى أخرى . وبرغم هذا فضغط السكان الآخذ فى الازدياد ، على موارد الغذاء المتاحة فى آسيا ، هو من أحرج مشكلات العالم . ولقد أظهرت اليابان بشكل واضح ما يمكن إنجازه فى الزراعة عن طريق العلم والتكنولوجيا والآلات .

وارتفعت الإنتاجية ارتفاعا شديداً فى كل من كوريا وفورموزا خلال فترات الاحتلال اليابانى لهذه البلاد ، كما يظهر الفلاحون اليابانيون قدراتهم فى البرازيل وغيرها اليوم . ففى ظل مختلف تنظيمات التعاون الاقتصادى مثل مشروع كولومبو ، يجرى تصدير التكنولوجيا اليابانية فى الزراعة والتحريج ومصايد الأسماك ، إلى البلاد الأخرى . فأرسل الخبراء الزراعيون اليابانيون إلى باكستان وسيلان وكمبوديا وفيتنام وغيرها من بلاد جنوب وجنوب شرقى آسيا . وأرسلت البلاد الآسيوية الأخرى أبناءها للتدريب وتعلم أساليب زراعة الرز واستخدام

الآلات الصغيرة والرى والصناعات الكوخية ، وأنشأت الحكومة اليابانية مراكز للتدريب الفنى فى بلاد عدة . وتشير التقارير إلى أن مزارع الرز النموذجية فى اليابان فى ظل الإرشاد اليابانى ، قد أنتجت أكثر من ضعف الغلة السائدة فى البلاد .

وقد تساعد برامج المعونة الفنية أيضاً فى مقاومة بعض العداء ضد اليابان والذى جلبته على نفسها فى فترة « مجال الرخاء المشترك » وينبغى أيضا أن يؤدى تصدير التكنولوجيا اليابانية إلى توسيع الأسواق أمام المعدات والآلات الزراعية اليابانية . ولقد أرسلت المعارض التجارية العائمة لعرض المنتجات اليابانية ، وهناك مشروع الآن بشأن إنشاء مركز فنى للآلات اليابانية فى جنوب شرق آسيا .

هذا النجاح العجيب الذى حققه اليابانيون فى رفع إنتاجهم من الرز إلى مستويات قياسية لسنوات عدة ـ ستة محصولات وفيرة فى ست سنوات وزيادة فى إنتاج الرز قدرها حوالى ٣٠ فى المائة فى السنوات العشر الأخيرة ـ خلق أيضا مشكلة سياسية تلفت النظر فى اليابان . فاليابانيون يودون أن يصدروا المزيد من المنتجات الصناعية إلى جنوب شرقى آسيا وفورموزا وكوريا ، وهذه المناطق جميعا بها فائض من الرز تود تصديره بأكبر قدر ممكن إلى اليابان . فكوريا مثلا ، أصرت فى الماضى على أن تستورد اليابان عدداً معلوما من أطنان الرز قبل أن توافق على التنظيمات المتعلقة بالتجارة . إن الرز هو سلعة التصدير الكبرى فى عدة من بلاد جنوب شرقى آسيا ،

ويجب أن تصدره حتى يتسنى لها استيراد الآلات وغيرها من السلع المصنوعة .

وجرى اقتراح أساليب عدة لحل مشكلة التجارة بما فى ذلك مشروعات الاتفاقيات التجارية الثلاثية . وطبقا لأحد المقترحات تشترى اليابان الرز وتنقله وتخزنه فى بلادها ثم تبيعه بأسعار مخفضة إلى بلاد فى آسيا هى فى حاجة إلى استيراد الرز ، وتقدم اليابان المعونة لتغطية نفقات النقل والتخزين ، وربما تدعم نظاما مزدوجا للأسعار ، وبينما ينطوى هذا على تكاليف بالنسبة إلى اليابان ، فالمأمول أن ازدياد حجم التجارة سوف يساعدها على أن تزيد من صادراتها خلال فترة من الزمن ، وقد يخصم جانب من التكاليف من التعويضات التى لا تزال اليابان مدينة بها . إن فكرة مشروع بنك الرز هذه فكرة جديدة. ولكن من الصعب أن نرى كيف يمكن أن تتحمس جداً البلاد التى يعنيها الأمر لمشروع يمكن أن يجعل لبلد ثالث قدراً كثيراً من السيطرة على صادراتها ، كذلك اقترح أن تقدم اليابان المعونة الفنية للمساعدة على تنمية إنتاج المحصولات الأخرى التى تستوردها اليابان ، مثل الحبوب الغذائية والألياف ، وميزة هذا الأسلوب أنه يزيد من ترابط البلاد ، ويساعد على تنويع الإنتاج الزراعى فى جنوب شرق آسيا ، ويفتح الطريق أمام توسيع نطاق التجارة مع اليابان .

وإذ نعرف غرام اليابانيين بالرز ، وسيطرته فى الإنتاج الزراعى اليابانى (حوالى نصف الأرض المنزرعة) والاستثمارات الرأسمالية

الضخمة فى الرى والمرافق الأخرى ، وشعور الأمان الذى يصاحب الاكتفاء الذاتى ، فلعله من الكثير أن نتوقع من اليابان أن تقلل من إنتاج الرز وتركز جهودها على سلع أخرى من قبيل الخضر ومنتجات الألبان وأن تعتمد على الواردات من الرز ، إلا أن مثل هذا البرنامج قد تكون له ميزته لو توافرت بيئة دولية مواتية .

المستقبل

برغم نجاح الزراعة النسبي تثير ضآلة حجم المزارع مشكلات من ناحية مستقبل نظام الزراعة الحالى فى اليابان . فبينما من الصحيح أن الفلاحين أحسن حالا نسبياً مما كانوا عليه قبل الحرب ، فالدخل من الزراعة متخلف كثيراً عن دخل العمال الصناعيين ، ولا تغل أصغر المزارع دخلا يكفى لأن يوفر لأسر الفلاحين مستويات لائقة من العيش بالقياس إلى الجماعات الأخرى . إن الدخول الزراعية دون متوسط الدخل القومى ، والمركز الاقتصادى النسبي الذى يشغله الفلاح أخذ يسير فى طريق الهبوط خلال السنوات الحديثة . وتتفاوت التقديرات عن الهوة بين دخول أهل الحضر وأهل الريف تفاوتاً بالغاً ، فبعضها يبين أن الدخول الزراعية أقل من نصف المتوسط القومى لو أخذنا الدخل من الزراعة وحده فى الاعتبار ، أى إنها حوالى الثلثين لو أدخلنا فيها الدخل الناجم من أعمال جانبية ، فحوالى ثلثى أسر الفلاحين تعتمد فى الحصول على جزء من دخلها على أعمال خارجية ، ويعتبر العمل خارج المزرعة فى نظر الكثيرين من هذه الأسر مصدراً للدخل أهم من ممارسة الزراعة .

وأدى ازدحام الأرض وتوافر فرص اقتصادية أوفر فى البنادر والمدن ، إلى هجرة كبرى . وبخاصة من جانب الذكور والشباب من المناطق الريفية . وتظهر أرقام التعداد الحديثة حدوث نقص ملحوظ فى عدد أهل الزراعة فيما بين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ . والفلاحون كـكل يتقدمون فى السن ، وتشكل النساء الآن نسبة تزيد زيادة بالغة على نصف القوة العاملة الزراعية . وتبين الدراسات الحديثة أيضاً على الأقل بدايات اتجاه نحو قيام ملكيات كبيرة ؛ لأن المزارع الكبيرة أفضل كثيراً نسبياً من المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم ، ويزداد الاعتقاد فى اليابان بأن المزارع الضئيلة الحجم جداً لا يمكن أن توفر للأسرة مستويات عيش معقولة، ولا تنتج من الدخل ما يكفى لإجراء التحسينات اللازمة لرفع الإنتاجية .

واقترحت الحكومة اليابانية برامج جديدة تهدف إلى ترشيد الاقتصاد الفلاحى ، فهى تود أن يقل عدد الفلاحين وعدد الأسر المشتغلة بالفلاحة ، وأن يكبر حجم المزارع ، وأن تدعم التعاونيات ، وتتحسن الإدارة ، ويزداد استخدام التألية ، وأن يحدث تغيير فى أنماط المحصولات ، مع وضع مزيد من التأكيد على إنتاج الأنواع الأغلى ثمناً والأوفر جزاء نسبياً ، مثل منتجات الألبان والفواكه والخضر ، ويعتبر البرنامج جزءاً هاما من مشروع مضاعفة الدخل القومى الذى أعدته الحكومة متضمنا التوجيهات اللازمة لمضاعفة الدخل القومى فى عام ١٩٧٠ ، كما يعتبر خطوة نحو توزيع أعدل للثروة

عن طريق تجديد الاقتصاد بصفته الكلية . وعن طريق التشريع الجديد المقترح من قبيل إلغاء القيود المفروضة على حجم المزارع ، والمساعدة من جانب الحكومة على تشجيع الاستخدام التعاونى لرأس المال والآلات ، تأمل الحكومة أن تقلل من عدد المزارع بحوالى نصف مليون مزرعة ،وأن تخفض عدد الفلاحين من ١٣ مليونا، وهو عددهم الحالى ، إلى رقم يتراوح بين ١٠ ملايين و ١١ مليونا فى العقد التالى .

إن المشروع الذى تتبناه الحكومة لتشجيع الوحدات الزراعية الأكبر، والزراعة التعاونية ، يعتبر بصفة جزئية اعترافاً بالحاجة إلى مزيد من الكفاية فى استخدام الآلات . فمن المشكلات الاقتصادية التى ينطوى عليها استخدام الجرارات وغيرها من الآلات ، أنها تكون أعظم كفاية فى المساحات الأكبر . وإلى جانب زيادة إنتاجية الآلات الحالية ، فإن خطة الدعم التى تستهدفها الحكومة تساعد أيضا على الاتجاه نحو استخدام آلات زراعية أفضل (من ناحية الحجم والقوة مقيسة بعدد الأحصنة التجارية) . والاقتراح الجديد أيضا يشجع على مزيد من تنويع الزراعة مصحوب بتوسع فى إنتاج المحصولات البستانية ومنتجات الألبان والخضر الغضة « الطازجة » وغير ذلك من المنتجات ذات القيمة والتى يزداد الطلب عليها تمشيا مع ارتفاع مستويات العيش واستمرار الأخذ بأساليب الحياة الغربية .

وثمة مثال عن الاتجاه الجديد فى الإنتاج الغذائى والزراعى يمكن أن نلقاه فى الزيادة الكبيرة فى إنتاج اللبن واللحم خلال السنوات

العشر الأخيرة . فزادت ماشية اللبن حوالى عشرة أضعاف ومنتجات اللحوم حوالى ثلاثة أضعاف . وحققت السنوات الخمس الأخيرة زيادة فى البساتين قدرها حوالى ٥٠ فى المائة ، وتتوقع الحكومة مواصلة الزيادة السريعة فى إنتاج هذه الأغذية خلال السنوات العشر القادمة مع نمو أبطأ من هذا بكثير فى إنتاج الحبوب . لا يزال استهلاك الفرد من اللبن صغيراً جداً بالقياس إلى مثيله فى الولايات المتحدة ، ولكنه مرتفع بالمقارنة مع الأزمان الماضية فى اليابان ومع معظم البلاد الآسيوية الأخرى . والآن أصبح اللبن واللحم أشياء عادية إذ تتوقع الأجيال الشابة أن تحصل غذاء أكثر وأفضل . إن اليابان تستورد الآن اللحم ومنتجاته برغم النمو السريع فى الإنتاج المحلى ، وهذه الأغذية غالية ، وتنظر الحكومة بعين العطف والتشجيع إلى زيادة الإنتاج المحلى .

وبينما قد تشجع مقترحات الحكومة تركيز الأرض فى مزارع أقل عدداً ، يبدو هذا برنامجاً منطقياً فى هذا الوقت . فالصناعة آخذة فى النمو الكبير ، وأخذت الكثير من مناطق الإنتاج تعانى من ضروب النقص فى الأيدى العاملة .

لقد وعدت الحكومة بتوفير مستويات معيشة أعلى للجميع ، ولا تستطيع المزارع الضئيلة الحجم أن تدر القدر الكافى من الدخل . والانتقال من المناطق الريفية يسير فى الوقت الراهن بخطى سريعة جداً ، فمنذ عام ١٩٥٥ فقدت سبع وعشرون ولاية من الولايات الست والأربعين عدداً من أهلها . وثمة حاجة إلى مساعدة الحكومة

لجعل الانتقال أكثر انتظاما بخلق فرص العمل عن طريق البرامج التي تدرب الفلاحين على مزاولة أعمال أخرى ، وتشجع إقامة المزيد من الصناعة فى المناطق الريفية الأقل تصنيعا . إن موقف العمالة صعب بوجه خاص بالنسبة إلى المسنين ، ذلك أن معظم الشركات اليابانية تبحث عن العمال الشبان تقريباً .

وبالتصنيع الآخذ فى التوسع بسرعة ، سوف يكون هناك بغير شك نقص مستمر فى عدد المشتغلين بالزراعة الذين يشكلون الآن ٢٩ فى المائة من مجموع السكان . ولم يعد الكثيرون من الشبان، ومنهم حتى الأبناء الأول الذين يرثون المزارع بوجه عام ، يهتمون بالزراعة . فالإغراء الذى يتمثل فى المدينة ، والوظائف الأعلى أجراً فى الصناعة وما يبدو فى نظر الكثيرين من الشبان والشابات أسلوبا للحياة أوفر حرية وأكثر عصرية ، هذه كلها تجعل من الصعب « إبقاءهم فى المزرعة » وهذه مشكلة ليست غير مألوفة بالتأكيد فى الغرب .

وإذا تساوت الأشياء الأخرى ، فالمزارع الأقل عدداً والأكبر حجما توفر دخولا أعلى وحياة أفضل . كذلك يمكن أن تكون الوحدات الأكبر ذات الانتاجية الأعلى ، عاملا هاما فى دعم الاتجاه نحو إنتاج أوفر من الفواكه والخضر والمنتجات الحيوانية . إن تحقيق التحول إلى منتجات أخرى يستغرق وقتا ويتطلب رأس مال ، وفى هذا يلقى الفلاح الصغير صعوبة .

سوف يواصل استخدام الآلات التوسع ، إذ تصبح الأيدى

العاملة أقل . والآلة أيضاً عامل هام فى تخفيف العمل الجثمانى الذى يزاوله الفلاح ، وقد يساعد التوسع فى استخدام الآلات على جعل الزراعة عملية أكثر جاذبية . لاتزال الكثير من العمليات فى الزراعة اليابانية أعمالا صعبة تقصم الظهور ، وليس مما يبعث على الدهشة أن نرى الكثيرين قد اختاروا مغادرة المزرعة للبحث عن عمل فى أماكن أخرى .

وباستمرار النقص فى الأيدى العاملة ، وبقوة عمل تسير فى طريق الشيخوخة ، وازدياد النسبة المئوية للعاملات فى المزارع ، فسوف تزداد أهمية الآلات والتكنيكات التى توفر العمل إذا أرادت اليابان الإبقاء على زراعة إنتاجية إلى درجة عالية . لقد انتشر الآن وعلى نطاق واسع أنواع كثيرة من الآلات ، ووسعت صناعة الآلات الزراعية من إنتاجها إلى حد كبير . فالإنتاج السنوى من الجرارات اليدوية مثلا هو الآن حوالى نصف مليون جرار . وتجرى التجارب الآن على الزراعة المباشرة للرز فى حقول الشتل ، وعلى غير ذلك من التكنيكات التى توفر العمل والوقت .

٤

مصائد الأسماك والغابات

بينما ارتفع استهلاك الفرد من منتجات الألبان واللحم والبيض ارتفاعا شديداً بعد الحرب ، لايزال اليابانيون يعتمدون على الغذاء من البحر باعتباره مصدرهم الكبير للبروتينات ، وعادت اليابان فأصبحت أولى شعوب العالم المشتغلة بصيد الأسماك ، إذ يشكل الصيد السنوى مابين ١٥ ، ٢٠ فى المائة فى مجموع مايصاد فى العالم ،كما أنها تضم أعظم استهلاك للفرد من الغذاء البحرى فى العالم .

ويعتبر موقع اليابان مثاليا بالنسبة إلى صيد الأسماك ؛ فهذا الشعب الجزرى يقوم حيث تلتقى التيارات الدافئة والباردة فتجعل بيئة ممتازة للحياة البحرية . والمياه الشمالية الأكثر برودة غنية بالرنجة ، القفندر[١] السلمون ، البقلة ، السرطان ،وغير ذلك من مختلف الأنواع التى تعيش فى المياه الباردة ، فى حين توفر المياه الأشد دفئا الواقعة إلى الجنوب الأسماك من نوع السردين والسمك الاسقمرى والبنيت والتونة والسمك ذى الذنب الأصفر . إن الشاطىء الطويل الذى يبلغ ١٧٠٠٠ ميل تقريبا ، وفيه خلجان وأخوار لا عد لها ، يزود اليابان بتسهيلات ممتازة لجنى موارد الباسيفيك الغنية . ويشتغل أكثر من نصف المليون بصناعة صيد الأسماك . ومعظم المقادير التى يجرى صيدها تأتى عن طريق صيادين يعملون فى المياه الساحلية والغريبة من الشواطىء ممن

---

(١) سمك بحرى كبير مفلطح . (المترجم)

يستخدمون قوارب صغيرة ومتوسطة الحجم . وتقوم بالصيد فى المياه العميقة شركات تستخدم سفنا حديثة كبيرة تزاول عملها الآن فى المياه فى جميع أرجاء العالم .

وكما هو الشأن بالنسبة إلى الصناعة والزراعة ، حقق صيد الأسماك انتعاشا رائعا بالقياس إلى سنوات أوائل فترة مابعد الحرب . كان ماتصطاده اليابان سنويا لايزيد إلا قليلا على ٤،٠٠٠،٠٠٠ طن ، وعند انتهاء الحرب وبسبب ضياع جزء كبير من حمولة سفن الصيد التى تدور بالبخار ، هبطت الكمية إلى حوالى مليونى طن . واضطلعت الحكومة بتنفيذ برنامج لإعادة بناء صناعة الصيد بقصد إبدال وتجديد القوارب ومعدات الصيد . واستردت الصناعة مستويات قبل الحرب فى أوائل الخمسينيات ، واليوم تبلغ المقادير التى يجرى صيدها سنوياً أكثر من ٦ ملايين طن .

بعد الحرب قصرت سلطات الاحتلال نشاط سفن الصيد اليابانية على مناطق معينة فى الباسيفيك . ومنذ عقد معاهدة الصلح فى عام ١٩٥٢ عادت المنطقة المخصصة للصيد اليابانى فاتسعت بسرعة ، ولكن لاتزال هناك عدة مشكلات سياسية خطيرة تتعلق بحقوق الصيد فظلت حكومة كوريا متمسكة بما يقال له خط رى Rhee Line ، وهو قيد فرض من طرف واحد على المياه القريبة من كوريا ، وتمتد فتشمل الرف القارى . ولقد وقعت حوادث اتهم فيها الصيادون اليابانيون بعبور هذا الخط واستولى على القوارب ووضع ملاحوها فى السجن . لاتزال المشكلة

بدون حل ، وقررت الحكومة التى شكلت حديثا فى كوريا أنها تعتزم التمسك بالخط وتنفيذه . وهذا الموقف خلق الكثير من سوء النية فى اليابان ، وكان عاملا يحول دون عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى مجراها العادى .

وأدى ضياع سخالين وكوريل التى استولى عليها الاتحاد السوفيتى إلى حرمان اليابان من مناطق صيد وقواعد هامة فى مناطق السلمون الغنية فى الباسيفيك الشمالى . وقيد الصيد من جانب اليابانيين أو حرم فى مناطق واسعة بما فيها بحر أوخوتسك . كذلك اتهم الاتحاد السوفيتى بأن إسراف اليابانيين فى الصيد يعرض موارد السلمون للخطر ، وتعين على اليابانيين إجراء المفاوضات فى كل عام بشأن حصة من السلمون . وكانت هذه المفاوضات تطول فى العادة مع اقتراب فصل الصيد حتى تشكل أقصى حد من الضغط على صناعة صيد الأسماك والحكومة اليابانية . وتواصل الحصص اليابانية من السلمون التناقص فى كل سنة ، ويواصل الاتحاد السوفيتى إضافة مناطق جديدة يجرى فيها تقييد الصيد أو تحريمه . وأغلقت حديثا مناطق كبيرة حول شبه جزيرة كمشتكا . ومنذ انتهاء الحرب جرى الاستيلاء على عدة مئات من السفن اليابانية « لخرقها المياه الإقليمية » واعتقل ملاحوها .

وفرضت حكومة الصين الشيوعية أيضا قيوداً وأغلقت مناطق فى وجه صناعة الصيد اليابانية فى البحر الأصفر وبحر الصين الشرقية طبقاً لاتفاق انتهى أجله فى عام ١٩٥٨ ، وبرغم انتهاء أجل الاتفاق صرحت

الحكومة اليابانية بأنها سوف تنزل فى الوقت الحالى على أحكام القيود القديمة .

وتتضمن المناطق الأخرى التى فرضت فيها القيود ، مصائد السلمون الواقعة على مقربة من شمالى غرب أمريكا الشمالية ، حيث قصر نشاط اليابانيين على المياه الواقعة غربى خط طول ١٧٥ درجة إلى أن يتخذ قرار بشأن الحقوق طبقا لمعاهدة الصيد بين الولايات المتحدة وكندا واليابان . ولم يحسن اليابانيون تقبل الاقتراحات التى تقدمت بها الولايات المتحدة لنقل الخط بمقدار ١٠ درجات إلى الغرب ، كما قيدت استراليا أيضاً عمليات صيد اللؤلؤ اليابانية فى بحر آرافورا .

ويشعر اليابانيون أن الشعوب الأخرى تستخدم مسألة المحافظة على موارد الصيد والاحتفاظ بها ، بقصد إخراجهم من مناطق تعتبرها اليابان من البحار المفتوحة . وليس أمام اليابان إلا القليل جداً تفعله بشأن هذه المشكلة سوى أن تجرى المفاوضات للحصول على الامتيازات. ليست المشكلة بالبسيطة ، وهى فى جانب منها نتيجة مترتبة على المقادير الكبيرة جداً التى يستخرجها الصيادون اليابانيون فى بعض المناطق حيث هناك قلق حقيقى بسبب تناقص الموارد ، وخلاف حول حاجات وأساليب المحافظة عليها .

وهذه أيضا فترة من الجدل الذى يدور على النطاق العالمى حول مدى المياه الإقليمية . فإندونيسيا تدعى ملكية جميع المياه الواقعة داخل المنطقة التى يحيط بها خط وهمى حول جميع الجزر التى يتكون منها

أرخبيلها . وتطالب بلاد عدة الآن منها الاتحاد السوفيتي ، بمنطقة تبعد عن شواطئها اثنى عشر ميلا أو أكثر من ذلك بكثير فى بعض الحالات، باعتبارها من المياه الإقليمية . وهذه الاتجاهات مثيرة بوجه خاص لقلق اليابان بسبب ما تنطوى عليه صناعة الصيد من أهمية كبيرة بالنسبة إلى اقتصادها .

وكحل جزئى لجميع هذه المشكلات السياسية أخذت أساطيل الصيد اليابانية تبتعد بعملياتها وبصورة متزايدة عن وطنها، حتى إنها تعمل الآن فى جميع أرجاء العالم تقريبا ، وتقوم سفن البحوث باستمرار بالبحث عن مناطق جديدة للصيد ، ويقوم اليابانيون ببناء وتشغيل سفن أكبر لأغراض الصيد ومصانع عائمة لمعالجة الأسماك ، ويواصلون ابتداع تكنولوجيا ومعدات جديدة .

وكما هو الشأن فى الزراعة قاد اليابانيون الطريق بين البلاد الآسيوية فى تكنيكات الصيد، وهم يصدرون الآن مهاراتهم ومعرفتهم التى تشتد إليها الحاجة فى منطقة تنقصها البروتينات . وأقيمت مراكز للتدريب الفنى وأنشئت شركات ومشروعات مشتركة لا مع الشعوب الآسيوية الأخرى فحسب ، بل وفى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وغيرها من أجزاء العالم أيضا .

وتشكل الغابات التى تغطى حوالى ٦٠ فى المائة من مساحة اليابس فى اليابان مورداً من موارد الشعب الكبرى . ويعتمد اليابانيون على الخشب لأغراض كثيرة ومتنوعة . فمعظم بيوتهم تبنى إلى حد كبير من

الخشب الذى لا يزال مادة مهمة لصنع الكثير من الأدوات المنزلية ، كما أن الفحم النباتى وقود لا غنى عنه لأغراض التدفئة والطهو . وبالإضافة إلى متطلبات الاستهلاك تستخدم الصناعة اليابانية مقادير هائلة من الخشب لعمل اللب والورق والحرير الصناعى والأثاث والأبلكاش ومنتجات كثيرة أخرى . وللغابات أيضا أهمية كبرى فى منع تعرية التربة على المرتفعات ، وللتحكم فى الفيضانات ، وللوقاية ضد غمر الخزانات بالطمى . وبعض أراضى الغابات من المناطق الهامة ذات الجاذبية فى صناعة السياحة .

وبامتدادها الطويل من الشمال إلى الجنوب ، من الأراضى الباردة فى هوكايدو إلى الجنوب شبه المدارى ، تملك اليابان مجموعة متنوعة من أنواع الغابات . ففى هوكايدو والجهات الأعظم ارتفاعاً فى شمالى هنشو نجد الغابات من النوع الشمالى ، وتضم أنواعاً مثل الشربين والتنوب الفضى وخشب الموسكى . وفى وسط هنشو غابات مختلطة من الأشجار ذات الأوراق العريضة والمخروطية ـ الصنوبر والسدر ، والاسفندان ، والزان والقسطل . ويضم جنوب اليابان غابات دائمة الاخضرار ، أشجارها ذات أوراق عريضة ، مثل البلوط الحى والكافور وغير ذلك من الأنواع .

وبينما لليابان تقليد طويل فى المحافظة على أراضيها من الغابات ، فقد حدث خلال الثلاثينيات وبخاصة فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، إسراف ضار فى قطع الغابات وأصيبت الأرض بخسائر كثيرة . وتقوم

الحكومة من جديد بتنفيذ برنامج نشيط لإعادة غرس الغابات فى فترة ما بعد الحرب ، ولكن لا يزال هناك الكثير الذى يتعين عمله ، ولا يزال القطع يسير بأسرع من النمو .

إن ضياع أراضى الغابات فى سخالين ومنشوريا وكوريا ، إلى جانب استنفاد الموارد المحلية ، وازدياد احتياجات سكان أكثر عدداً وصناعة متوسعة ، نقول إن هذا كان معناه ازدياد تكاليف الخشب واعتماداً شديداً على الواردات لعمل اللب اللازم لصناعة الحرير الصناعى ، وتأتى معظم الواردات من الولايات المتحدة وكندا ، ولقد أقامت اليابان حديثا مصنعا لعمل اللب فى سيتكا ، وهو شركة ألاسكا للخشب واللب التى تشترى الخشب من حكومة الولايات المتحدة وتحوله إلى لب وتشحنه إلى اليابان .

وموارد اليابان من الغابات لا تكفى لسد حاجات الشعب ، وأكبر الاحتمال أن الاكتفاء الذاتى سيكون مستحيلا فى المستقبل . إن إعادة غرس الغابات وفتح أراض جديدة لم يصل إليها أحد حتى الآن ، وبخاصة فى هوكايدو ، أمر سيساعد على حل المسألة وينبغى تنفيذه كجزء من برنامج قومى شامل للمحافظة على الغابات ، ولكن سوف يتعين أن تعوض الواردات من الخشب ومنتجاته معظم النقص الآخذ فى الازدياد . وقد يصبح توسع التجارة مع الاتحاد السوفيتى الذى يملك مناطق كبيرة من الغابات فى المناطق الشرقية منه ، عاملا هاما فى المستقبل . ولقد تضمن أحدث

ميثاق تجارى بين اليابان والاتحاد السوفيتى نصاً عن استيراد اليابان للأخشاب ، وإذا افترض استمرار التوسع فى التجارة بين البلدين ، فسوف يكون الشرق الأقصى السوفيتى بما فيه سخالين مصدراً قريباً وميسوراً لمقادير إضافية تحصل عليها اليابان .

ويمكن التخفيف من مشكلة الحصول على الأخشاب بل ويجرى التخفيف منها إلى حد ما الآن ، عن طريق إحلال مواد أخرى مثل الصلب والألمنيوم والبلاستيك . فهناك مثلا اتجاه متزايد نحو استخدام الأسمنت وغيره من البديلات الأخرى عن الخشب ، فى الإسكان ، إن ارتفاع كلفة الخشب ، والحاجة إلى مبان أطول عمراً ولا تؤثر فيها النيران ، والزيادة الكبيرة فى الإقامة بالبيوت المكونة من الشقق ، كل هذه عوامل فى هذا الاتجاه .

٥
المواد اللازمة للصناعة

أكثر مايستحق الاعتبار من جوانب انتعاش اليابان الاقتصادى بعد الحرب أن البلاد فقيرة جداً فى الموارد الطبيعية . ومن هذه الناحية فعبارة « اليابان الصغيرة الفقيرة » وصف مناسب لها . فاليابان فقيرة فى موارد الطاقة ، وتفتقر إلى المقادير الكافية من جميع المعادن الفلزية الكبرى تقريبا ، وتعتمد على المصادر الخارجية لتزويدها بمعظم أو كل حاجتها من القطن الخام والصوف والمطاط والملح وصخر الفوسفات ، ونكتفى بذكر عدد قليل من المواد . وبالإضافة إلى هذا تستورد اليابان مابين ١٥ ، ٢٠ فى المائة من احتياجاتها الغذائية . وتشكل المواد الغذائية والمواد الخام (بما فيها أنواع الوقود) معاً فى العادة حوالى ٨٠ فى المائة من مجموع واردات اليابان . وتعمل الصناعة اليابانية والحكومة معاً على زيادة الإنتاج المحلى من الخامات ، فجددت مناطق التعدين المستقرة ووسعت واستغلت مناجم جديدة ، وجعلت التحسينات التكنولوجية فى الإمكان استخدام المواد المنتجة محلياً بديلات عن الواردات ، ومن ذلك رمال الحديد ورماد البوريطى (حجر النار) مكان خام الحديد . الا أنه برغم جميع الجهود التى تبذلها اليابان ، فالأمر ببساطة هو أنها لا تملك خامات تكفى لمساندة مركب

من أعظم المركبات الصناعية بالعالم . إن مقادير كبيرة من المواد الخام يجرى استيرادها ، ومن المؤكد أنها سوف تزداد فى المستقبل .

وإذا استثنينا خامات قلائل مثل الحجر الجيرى والكبريت والفضة ، فالاحتياطيات صغيرة ولا يمكن الوصول إليها ، أو هى من نوع منحط بحيث لا يجعل استخدامها عمليا من الناحية الاقتصادية .

وبعبارة موجزة نقول: إن اليابان هى ـ وسوف تظل ـ « ورشة عالمية » تحصل على المواد الخام من جميع أجزاء الكرة الأرضية وتصدر السلع المصنوعة حتى يتسنى لها دفع ثمن ذلك الفيض المتدفق باطراد من الخامات اللازمة لمركبها الصناعى الهائل . هذا الاعتماد على المواد الخام المستوردة والاعتماد على الأسواق الأجنبية لسداد ثمن المواد الخام ، هو من المشكلات الأساسية التى تواجهها التنمية الاقتصادية فى اليابان .

موارد القوة المحركة

سفر النمو الانفجارى الذى شهدته الصناعة فى السنوات القلائل الأخيرة عن توسع كبير فى الطلب على القوة الكهربية وأنواع الوقود ، وساور الحكومة والصناعة قلق من ناحية ازدياد النقص وارتفاع تكاليف الانتاج . وكان ازدياد الطلب على القوة المحركة فى اليابان يسير بمعدل مرتفع يتراوح بين ١٠ و ٢٠ فى المائة سنويا ، ومن المتوقع أن يواصل الارتفاع بنسبة ١٠ فى المائة على الأقل لسنوات عدة قادمة

ولمواجهة مشكلة ضروب النقص فى القوة المحركة ، ساندت الحكومة الصناعة وساعدتها فى برامج التوسع الكبرى .

ولقد تغيرت الأدوار التى تلعبها مصادر الطاقة فى اليابان تغيراً مثيراً للنظر فى فترة مابعد الحرب . فزاد الاستهلاك من الكهرباء والبترول بسرعة ، فى حين لم يطرأ سوى تغيير يسير جداً على الانتاج والاستهلاك من الفحم ، بل إن أرقام عام ١٩٦٠ أقل نوعا بالفعل عنها فى عام ١٩٤٠ ، وهذا يتمشى مع اتجاه سائد فى العالم . فكما هو الشأن فى الولايات المتحدة وبلاد كثيرة غيرها كانت صناعة تعدين الفحم تعانى المتاعب خلال معظم الفترة التالية لانتهاء الحرب . وكان التوسع الهائل فى استخدام البترول ذا مغزى كبير فى أنماط تجارة اليابان بعد الحرب ، فاليابان الآن من أكبر أسواق العالم طلبا على البترول الذى فاق القطن الخام باعتباره أهم مادة مفردة تستوردها .

والقوة المائية من أهم الموارد الطبيعية فى اليابان . فالأراضى الجبلية ، والمطر الغزير ، والمجارى السريعة توفر القوة لصناعة من أكبر الصناعات الهيدروليكية فى العالم ، وتقوم محطات توليد الكهرباء من الماء فى معظم اليابان ، وتلقى أكبر تجمعاتها فى وسط هنشو وشمالها . وللتركز فى وسط هنشو ميزته بوجه خاص بسبب موقعه قرب مركز الحزام الصناعى الواقع بين طوكيو وكوبى . ومعظم المصانع اليابانية صغيرة وتستخدم الانسياب الطبيعى للمجرى .

وتستخدم المصانع الحرارية لتكملة الانتاج خلال فترات الجفاف ، وهى عادة فى الشتاء ، ولسد المطالب حين يشتد الضغط على الكهرباء . إن النظام القديم القائم على الاعتماد أصلا على قوة الماء واستخدام الإنتاج من المحطات الحرارية لسد الثغرة ، نظام لا يتسم بالكفاية والإنتاجية بالدرجة التى تكفى احتياجات اليابان بعد الحرب ، وراحت صناعة القوة الكهربية تتغير بسرعة . إن إنتاج الكهرباء من المحطات الحرارية يكاد الآن يتساوى مع إنتاجها من القوة المائية . وإلى عهد قريب مثل عام ١٩٥٠ كان إنتاج الكهرباء الحرارية أقل من ١٥ فى المائة من مجموع إنتاج الكهرباء .

ولا يزال يجرى إنشاء مصانع توليد الكهرباء من القوة المائية ، ولكن إمكانيات البلاد من القوة المائية ليست كبيرة بالقدر الذى يكفى لمواجهة الزيادات الكبيرة فى الطلب على القوة المحركة . وبينما من المرجح أن الطاقة الهيدروليكية المتطورة أقل من نصف مجموع مورد القوة المائية ، فقد استغلت معظم الأماكن الأفضل ، وتسير تكلفة بناء مصانع جديدة فى طريق الارتفاع ، فى حين انخفضت التكلفة النسبية للإنتاج الحرارى . وتتطلب السياسة الحالية وضع التأكيد على أنماط الخزانات الكبيرة التى هى أعظم كفاية وإن تكن أكثر كلفة ، وتضع صناعة الكهرباء الخطط لبناء مصانع لتوليد الكهرباء من القوة المائية ، ولكن ارتفاع كلفة الإنشاء مشكلة خطيرة .

وكان ارتفاع تكاليف توسيع الموارد الهيدروليكية وموارد الفحم المحدودة ، كما كان ازدياد الاعتماد على الوقود المستورد ومن البترول بوجه خاص ، حوافز هامة وراء برنامج اليابان لتنمية الطاقة الذرية ، فتكونت فى عام ١٩٥٧ شركة اليابان للقوة الذرية ويعمل الآن فى توكاى مصنع الطاقة من الطراز البريطانى والذى كان مقرراً إتمامه فى عام ١٩٦٤ . إن الأهمية المستقبلة للقوة الذرية فى اليابان ليست واضحة فى الوقت الحاضر . فارتفاع تكاليف الإنتاج المقدرة ، والرخص النسبي للزيت الثقيل المستورد ، يثيران أسئلة كثيرة بشأن مستقبل القوة الذرية فى اليابان . إن ما يمكن قوله عند هذه النقطة هو أن اليابان شديدة الاهتمام بها إذا أمكن إنتاجها بطريقة تنافسية مع موارد الطاقة الأخرى ، وهى ملتزمة بمواصلة إجراء البحوث المتصلة بتنمية القوة الذرية ، بما فى ذلك السفن التى تسير بالطاقة الذرية . فإذا علمنا افتقار اليابان إلى موارد الطاقة المحلية وتقدم التكنولوجيا فى هذه البلاد ، فإن اليابان بيئة طبيعية لتنمية الطاقة الذرية .

وبينما تضاءلت أهمية الفحم ، فإنه يظل من أهم موارد اليابان . والإنتاج الحالى منه ، ويبلغ حوالى ٥٠ مليونا من الأطنان فى السنة ، كاف لمواجهة معظم احتياجات الشعب إلا من ناحية فحم الكوك من الدرجة العالية . واحتياطيات اليابان من الفحم معتدلة فى حجمها ، ويقدر ما يمكن استخلاصه بحوالى ثلاثة بلايين طن ، وهو مقدار صغير جداً بالقياس إلى بلاد كالولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى ، ولكنه كاف

لخمسين عاما على الأقل حسب معدلات الإنتاج الحالية . وتقع حقول الفحم الكبرى فى طرفين متقابلين من البلاد ، فى كيوشو وهوكايدو . ويشغل حقل كيوشو أو شيكوهو مركز الصدارة ، إذ يخرج منه ما يزيد قليلا على نصف إنتاج البلاد ، كما أنه فى أفضل موقع حيث له سوق كبيرة فى مركز الصناعات الثقيلة الراسخ منذ أمد طويل ، فى شمال كيوشو . كذلك ينتقل فحم شيكوهو على طول البحر الداخلى إلى الأسواق فى اليابان الوسطى . وتضم حقول هوكايدو أكبر المدخرات وأكثر العروق سمكا ، كما أنها أصلح لأساليب التعدين الحديثة . وبينما يشحن الآن الفحم من الجزيرة الشمالية نحو الجنوب حتى البحر الداخلى ، إلا أن طول المسافة عن المراكز الصناعية المستقرة ، إلى جانب عوامل أخرى ، عرقل تنمية الصناعة ، ولا تخرج هوكايدو سوى ثلث الإنتاج الحالى . ومن المرجح أن يؤدى استنفاد عروق الفحم الأفضل فى كيوشو ، إلى تحول فى مركز الانتقال إلى هوكايدو فى المستقبل .

ومعظم الفحم اليابانى من النوع البيتومينى المنحط الدرجة ، وقيمته الحرارية منخفضة والعروق رقيقة ، منحرفة ، وكثيرة الكسور . واستخدام الآلات صعب ، وتكاليف الإنتاج عالية . وبرغم أن برنامج الترشيد الذى وضع فى الخمسينيات والذى عمل على تحسين المعدات وأغلق المناجم غير المنتجة ووسع نطاق البحوث المتعلقة باستغلال الفحم ، كان ناجحا جداً فى رفع الإنتاجية ، فإن الصناعة ظلت موبوءة بفترات من الإفراط

فى الإنتاج ، ومن ارتفاع تكلفة الإنتاج ، واستمرار المنافسة من جانب الوقود البترولى المستورد الرخيص .

وغالبا ما نلقى ظروف العيش فى مراكز تعدين الفحم سيئة ، مما ترتب عليه مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة . وشهدت مناطق تعدين الفحم إضرابات طويلة الأمد ومريرة واضطرابات عمالية خطيرة ومشكلات كبرى بسبب البطالة .

وموارد اليابان من الفحم ليست من الدرجة العالية بحيث تكفى لسد احتياجاتها من فحم الكوك ، وهى تستورد نصف حاجتها من الأخير تقريباً . هذا الاعتماد على الاستيراد أمر خطير بالنسبة إلى اليابان نظراً لأنها تضم صناعة من أكبر صناعات الصلب فى العالم . وتبلغ الواردات الآن حوالى خمسة ملايين طن فى السنة ، ومن المتوقع أن تصل إلى ضعف هذا الرقم على الأقل خلال السنوات الخمس القادمة .

كانت منشوريا والصين تزودان اليابان قبل الحرب العالمية الثانية بمعظم وارداتها من فحم الكوك ، واليوم تمثل الولايات المتحدة المصدر الكبير الذى تحصل منه اليابان على حاجتها . ولهذا النمط المتغير من مصدر الفحم الكوك مزاياه ، ومساوئه . فالعيب الأكبر يتمثل فى طول المسافة التى ينقل عبرها الفحم من شمالى شرق أمريكا الشمالية إلى اليابان فضلا عن كلفته . وفى الوقت نفسه ففحم الولايات المتحدة أعلى درجة من الفحم الذى كانت تبعث به الصين فى الماضى ، وهذا يعوض بعض ارتفاع تكلفة النقل . وتدعى صناعة الصلب فى اليابان أنها تستهلك أقل معدل فى العالم من الفحم الكوك بالنسبة إلى الطن من سبائك الحديد.

وبعبارة أخرى نقول إن صناعة الصلب الجديدة فى اليابان مرتبطة باستخدام المواد الخام العالية الدرجـــة ، واستخدام الكوك من الولايات المتحدة جزء مهم من هذا النمط الجديد . لقد استوردت الشركات اليابانية فى فترة مابعد الحرب ، الفحم من الصين ، وكانت النتائج لاتبعث على الرضا إلى حد مابسبب ارتفاع مايحتوى عليه من الرماد والكبريت . كذلك أثارت العوامل الاقتصادية والسياسية الشكوك من ناحية صواب الاعتماد على المصادر الصينية .

وهناك أيضاً مشكلة الفحم الذى يمكن الحصول عليه من الصين اليوم . فمع النمو الكبير فى الصناعة الثقيلة بالصين تنشأ مشكلات خطيرة من ناحية قدرتها على سد حاجات اليابان . لقد زعم الصينيون فى السنوات الحديثة أنهم حققوا زيادات خيالية فى إنتاج الفحم ، ومن الممكن أنهم سيكونون قادرين على تصدير الفحم الكوك بمقادير كبيرة فى وقت مافى المستقبل . فإذا حدث هذا فإن قرب الصين سوف يعطيها بالتأكيد ميزة من ناحية تكاليف النقل . وبينما هناك حديث متصل فى بعض الدوائر ، عن تحول إلى الفحم الصينى ، يبدو على الأقل أن صناعات الصلب والحكومة تفضل التنظيم الحالى ، ويستدعى التخطيط الاقتصادى حتى عام ١٩٧٠ استمرار الاعتماد على فحم الولايات المتحدة .

وأبدت صناعة الصلب اليابانية اهتماما بإمكانية الاستثمار فى حقول الفحم بالولايات المتحدة . كى تضمن مورداً من الفحم للمصانع

اليابانية يمكن الاطمئنان إليه . وكان هناك بعض الاهتمام بإمكانية الحصول على الفحم من ألاسكا عن طريق الاستثمارات اليابانية . وثمة عامل آخر لا يمكن إغفاله هو اعتماد صناعة الصلب فى اليابان على الولايات المتحدة من ناحية التكنولوجيا ورأس المال والأسواق التى تستوعب منتجات الصلب . فالتحول إلى الفحم الصينى بفرض أن فى الإمكان أن تزود الصين به اليابان يمكن أن تكون له ردود فعل فى الولايات المتحدة .

وبينما يستحيل التنبؤ بما سوف يحدث فى المستقبل، فمن المحتمل أن تظل الولايات المتحدة لبعض الوقت فى المستقبل ، المصدر الكبير لواردات اليابان من الفحم . إن اليابان تبحث عن مصادر أكثر تنوعا تزودها ببقية احتياجاتها ، واستوردت حديثا مقادير من الفحم من استراليا وكندا والاتحاد السوفييتى .

واليابان ـ شأنها شأن أوروبا الغربية ـ مستهلك كبير للبترول ، كما تعتمد مثلها على استيراد كل حاجاتها بالفعل . ويبلغ إنتاج اليابان حاليا من البترول حوالى ثلاثة ملايين برميل ، وهو أقل من ٢ فى المائة من الاستهلاك السنوى المقدر بما يقرب من ٢٠٠ مليون برميل ، وبعيد عن الاحتمال وجود أية حقول بترولية ضخمة ينتظر اكتشافها فى اليابان . إن مجموع موارد اليابان من البترول لا تكفى الولايات المتحدة سوى أيام قلائل .

ويأتى معظم إنتاج اليابان البترولى من ساحل هنشو الشمالى الغربى بين نيجاتا واكيتا . وبينما الإنتاج ضئيل بشكل يدعو إلى الأسى بالقياس إلى حاجات اليابان ، فقد شهد هذا المجال حالة من تلك الحالات الكثيرة التى يقال لها الرواج فى فترة ما بعد الحرب .

فالروايات عن نجاح أعمال التنقيب فى المناطق المغمورة ، وعن النمو غير العادى لصناعة غاز طبيعى صغيرة وإن كانت مهمة من الناحية المحلية ، خلقت الكثير من الإثارة ، وهناك الآن مشروعات لمد خط أنابيب لنقل الغاز عبر اليابان إلى منطقة طوكيو .

وكانت الولايات المتحدة المورد الأكبر للبترول فى أيام ماقبل الحرب ، ولكن الشرق الأوسط يزود اليابان الآن بالشطر الأكبر من وارداتها . ومن أكثر التطورات دلالة ولفتاً للنظر ، فى التغيير الذى طرأ على مصادر البترول ، الامتياز الجديد الذى حصلت عليه اليابان فى المنطقة المغمورة الواقعة فى الأرض المحايدة على الخليج الفارسى [١] والتى تسيطر عليها الكويت والعربية السعودية . فتملك شركة الزيت العربية اليابانية امتيازاً مدته ٤٤½ سنة فى منطقة تبشر بأن تكون من الحقول الكبرى فى الشرق الأوسط . ولقد بدأت الشركة الإنتاج وتأمل فى إنتاج أكثر من ٦٠ مليون برميل فى السنة بحلول عام ١٩٦٦ . غير أن هناك روايات وتقديرات أخرى توحى

(١) الخليج العربى بعبارة أصح (المترجم)

بأن هذا الرقم قد يكون بالفعل أقل مما يجب . والشركة مشغولة الآن بإنشاء المرافق اللازمة لجمع الزيت وتخزينه وشحنه ، وهى ملتزمة بإنشاء مصفاة فى وقت ما بعد ذلك » ويقوم الامتياز اليابانى على أساس صيغة تحصل بمقتضاها العربية السعودية والكويت على ٥٧ فى المائة من الأرباح على خلاف الاتفاقات العادية القائمة على أساس انقسام الأرباح مناصفة ، كما أن هناك اختلافات مهمة أخرى فى نصوص الامتياز الممنوح لليابان .

وإذا حققت الحقول اليابانية الجديدة التوقعات ، فسوف تجعل اليابان من منتجى البترول المهمين فى الخليج الفارسى ، كما ستوفر لليابانيين مصدراً كبيراً يمكن الاعتماد عليه ، لما يأملون أنه سيكون خاما أرخص ، وان لم يكن بالمصدر الذى يكفى لمواجهة احتياجات اليابان المقدرة فى المستقبل، والتى يتوقع أن تتضاعف خلال السنوات الخمس القادمة . وباندفاع اليابان نحو توسيع أسواقها للصادرات ، يمكن أن يكون الاستثمار فى الشرق الأوسط عونا من هـذه الناحية بتوسيع نطاق الاتصالات وزيادة الاعتراف باليابان كأحد الشعوب التى بلغت مبلغا عاليا من النمو .

ولتنمية حقول الشرق الأوسط دلالتها من ناحية علاقات اليابان بإندونيسيا المنتج الكبير للبترول فى آسيا (باستبعاد الشرق الأوسط) والتى لعلها تنطوى على احتمالات كامنة كبيرة لزيادة الانتاج وإندونيسيا أقرب بكثير من الخليج الفارسى إلى اليابان وهى كما يبدو

يحتمل أن تكون مصدراً هاما للواردات . وبرغم أن البيئة السياسية فى إندونيسيا فى فترة ما بعد الحرب لم تجتذب الاستثمار الأجنبى ، ففى العام الماضى اشتركت اليابان مع اندونيسيا فى مشروع لتنمية حقول الزيت فى سومطرة الشمالية . وحديثا أصبح البترول السوفييتى مهماً .

المعادن الفلزية

ومركز اليابان بالنسبة إلى مواردها من المعادن الفلزية ضعيف ، وتعتمد البلاد على الخارج فى سد جزء من احتياجاتها من المعادن الصناعية ، أو معظمها أو كلها . فتستورد اليابان كل حاجتها من البوكسيت ، وحوالى ٩٠ فى المائة من خام الحديد ومعظم الأخلاط الحديدية ، ويلزمها الآن أن تستورد حتى الزنك والنحاس ، وهما معدنان كانت اليابان فى العادة تنعم باكتفاء ذاتى من ناحيتهما ، وذلك لمواجهة التوسع الكبير فى الطلب .

واليابان فقيرة للغاية فى خام الحديد ، وهو أهم المعادن ؛ إذ يتجاوز إنتاجها السنوى مليون طن بقليل ، وهو مبلغ صغير جداً بالنسبة إلى بلد به واحدة من أكبر أربع صناعات للصلب فى العالم . ويأتى معظم الخام المحلى من شمال هنشو وهوكايدو ، وتبلغ المدخرات منه ٧٠ مليون طن فقط ، أى ما يعادل تقريبا إنتاج عام واحد فى الولايات المتحدة . إن جميع الحاجيات الإضافية من الخام لصناعة الصلب التى تسير فى طريق التوسع السريع ، يجب بالفعل الحصول عليها من المصادر الأجنبية .

وتزيد الواردات الآن على عشرين مليون طن فى السنة، ومن المتوقع أن يتضاعف إنتاج الصلب فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٦٠ — ١٩٧٠، ومن المتوقع أن تزيد الاحتياجات من خام الحديد بأكثر من ضعفين ، كلما زاد استخدام سبائك الحديد فى الأفران الكبيرة ومحولات الأوكسجين، وذلك للتقليل من اعتماد اليابان على خردة الحديد المستوردة .

وتأتى واردات اليابان من خام الحديد من مصادر كثيرة تشمل الفلبين ، وهونج كونج والملايو والهند وشيلى وكندا وأفريقيا والولايات المتحدة . ولقد انضمت اليابان الآن إلى الولايات المتحدة وغيرها من منتجى الصلب الغربيين فى البحث على نطاق عالمى عن خام الحديد من الدرجة العالية ، وأرسلت حديثا بعثات إلى ألاسكا واستراليا وأفريقيا وغيرها بحثا عن موارد جديدة وفرص للاستثمار . إن كون الولايات المتحدة وألمانيا الغربية والبلاد الأخرى مضطرة أيضاً إلى البحث عن مصادر خارجية لخام الحديد ذى الدرجة العالية، جعل صناعة الصلب اليابانية تنظر نظرة جديدة إلى مشكلاتها من ناحية المواد الخام .

واليابان أيضاً مستورد كبير لخردة الحديد (تبلغ الواردات الآن حوالى سبعة ملايين طن فى السنة) ، والمورد الرئيسى هو الولايات المتحدة . ومن الصعب الحصول على مصادر للخردة أقرب إلى اليابان ، إذا عرفنا مرحلة التطور الصناعى فى جيرانها .

وأدى ازدياد الحاجة إلى خام الحديد إلى استثمارات يابانية فى الفلبين والملايو وأمريكا الجنوبية ، وربما تكون الهند فى المستقبل على

أكبر قدر من الأهمية ، لأنها تملك موارد هائلة من خام الحديد ذى الدرجة العالية ، ومن المتوقع أن تكون المورد الكبير للخام إلى اليابان فى الشطر الأخير من الستينات . والتنمية الهندية مهمة بنوع خاص من حيث كونها اتفاقا ثلاثى الأطراف يضم الهند واليابان والولايات المتحدة . فمناجم حديد روركيلا الواقعة فى شمالى شرق الهند يجرى استغلالها عن طريق المعونة اليابانية التى تشمل معدات التعدين والخطوط الحديدية وعربات السكك الحديدية ومرافق الموانىء . وتقدم الولايات المتحدة رأس مال إضافيا للمشروع على صورة قرض طويل الأجل . وهذه الحقول الجديدة سوف تتيح السبيل أمام اليابان للحصول على مليونى طن على الأقل فى السنة من الخام الجيد ، وسوف يتوافر للهند مصدر جديد لخام الحديد ومرافق النقل لنقله إلى الموانىء .

وكما فى حالة موارد فحم الكوك ، فإن غياب الصين كمورد كبير لخام الحديد إلى اليابان ، هو من التغيرات الكبيرة التى طرأت على الأنماط فى فترة مابعد الحرب . إن ضياع هذا المورد القريب يثير قلق بعض المصالح اليابانية ، ولكن من المشكوك فيه ماإذا كان فى إمكان الصين الآن أن تشبع حاجات صناعة الصلب فيها الآخذة فى التوسع ، وإشباع حاجات اليابان أيضا .

وللبحث الحالى عن المواد الخام فى جميع أركان العالم مساوئه التى تتمثل فى طول المسافات وارتفاع تكاليف الشحن والنقل ، والقلق الذى يصاحب مزاولة نشاط فى أماكن غريبة وبعيدة جداً ، والمنافسة مع الشعوب المتقدمة الأخرى فى البحث عن المواد الخام من الدرجة

العالية . إن الأنماط القديمة للتجارة مع الصين والامبراطورية تبدو في نظر الكثيرين شبيهة بالأيام القديمة الطيبة ، ويواصل البعض الحديث عن توسيع نطاق التجارة مع الصين على أن فيه الجواب عن كل مشكلات اليابان الاقتصادية . إن معظم اليابانيين تتملكهم الرغبة فى زيادة حجم التجارة مع الصين ، وتعود التجارة بين البلدين إلى التوسع . ولكن الإمكانية قليلة جداً فى أن تتمكن الخامات الصينية من سد حاجات اليابان فى مجالات كثيرة من الصناعة . وبغض النظر عن الأحوال السياسية ، فالأمر ببساطة هو أن الصين لا تملك تلك الكمية أو الأنواع من المواد الخام التى تحتاج إليها اليابان الآن .

إن حقل اليابان الصناعى من الكبر والتنوع بحيث لا يستطيع أن يسد كل حاجاته من المواد الخام من أى بلد واحد ، أو من أية منطقة واحدة بالعالم . فصناعة تكرير البترول اليابانية مثلا ، واحدة من أكبر هذه الصناعات فى العالم ، وتستخدم حوالى مليون برميل فى اليوم . ولا تزال الصين توسع من إنتاجها البترولى فى جهد تبذله لإشباع حاجاتها هى الآخذة فى الازدياد . وكانت صناعة الحديد والصلب اليابانية تعتمد اعتماداً شديداً قبل الحرب على الصين لتزودها بخام الحديد والفحم ، ولكن حتى فى ذلك الحين ، وبإنتاج يبلغ حوالى ربع مثيله اليوم ، كانت اليابان تلقى صعابا فى الحصول على المقادير الكافية من الحديد الجيد . وتقوم الخطط التى أعدتها صناعة الصلب فى اليابان على استيراد مايقرب من ٥٠ مليون طن من خام الحديد وحده بحلول

عام ١٩٧٠ ، وتشير التقارير إلى أن الصين تلقى صعوبة فى تزويد صناعتها هى بخام الحديد . بالطبع ليس من غير المحتمل على الإطلاق أن تكتشف وتستغل موارد جديدة وكبيرة من المواد الخام فى الصين. ولكن هذه الموارد الآن ليست كافية لسد مطالب كل من « قفزة » الصين الكبيرة « إلى الأمام » واليابان أيضاً . وتستورد اليابان أيضاً مقادير تزداد باطراد من الصوف واللب والقمح ومنتجات اللحوم وغير ذلك من المواد التى يجب استيرادها من مناطق متناثرة فى جميع أنحاء الكرة الأرضية حتى يتسنى لها مواجهة حاجاتها . إن ازدياد المواد الخام من الصين قد يضيف فى المستقبل إلى المقادير التى تحصل عليها اليابان ، ولكن من المرجح ألا تكون سوى جزء صغير من السيل الهائل الذى يتدفق على اليابان .

إن مغامرات اليابان الدولية الجديدة واتساع نطاق اتصالاتها فى شتى أنحاء العالم ، أتاحت لها نظرة أفضل إلى نفسها ، أى إلى مشكلاتها ومصادر قوتها . فازدياد الاتصال بالعالم أعطى اليابانيين صورة أفضل عن مستويات معيشتهم بالنسبة إلى مثيلاتها لدى الشعوب الأخرى ، وجعلهم أعظم إدراكا لأهمية القوة العاملة الحاذقة والعلم والتكنولوجيا باعتبارها مواردهم القومية الكبرى . فبعد فترة من عدم التأكد والشك فى الذات من ناحية القدرة على المنافسة مع الشعوب الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن ازدياد قائمة النجاحات فى التكنولوجيا والإنتاج الصناعى ، واتساع نطاق التجارة والتنمية فيما وراء البحار ، كل هذه

أوحت لليابان بثقة فى النفس وجدتها حديثاً وأكسبتها - وهذا أمر ينطوى على أهمية كبرى بالنسبة إلى مستقبل الشعب - المرونة والقدرة على التكيف المتزايدين واللازمين لمواجهة الأنماط المتغيرة باستمرار من التجارة والصناعة الدوليتين .

رفع كفاية استخدام الموارد

وراحت اليابان أيضاً تسير قدما فى تنفيذ برامج يراد بها رفع كفاية استخدام كل من الموارد المحلية الهزيلة والمواد الخام المستوردة . فالتوسع فى استخدام رماد البايرايت ورمال الحديد مكان خام الحديد يوضح هذه الزيادة فى الكفاية من ناحية استخدام الموارد فالتكنيكات الجديدة فى التجهيز جعلت فى الإمكان استخدام هذه المواد على نطاق كبير إلى درجة طيبة . ومن ناحية الكمية فإن كلا من هاتين المادتين أكثر أهمية الآن من خام الحديد المحلى . وعن طريق استخدامهما محل الخامات المستوردة نجحت صناعة الصلب فى الحصول من مواردها المحلية وهى خام الحديد والبايرايت ورمال الحديد مجتمعة ، على حوالى ٣٠ فى المائة من جميع ماتحتاج إليه المواد الحديدية. والأمثلة الأخرى عن ازدياد الكفاية فى استخدام المواد الخام تتضمن إدخال التحسينات على الوسائل المستخدمة فى تناول المواد وفرزها وتخزينها ، فضلا عن مزجها وتجميعها وغير ذلك من التكنيكات المراد بها الحصول على أكبر عائد ممكن من المواد الخام المستوردة .

ونظراً للحاجة إلى استيراد المواد الخام من جميع أنحاء العالم عملت اليابان على إعادة بناء بحريتها التجارية بأسرع ما يمكن حتى تنقل مقادير أكبر من وارداتها فى السفن اليابانية. فالحمولة الآن أكبر منها فى الأيام السابقة على الحرب ، ونظرا لأن اليابان خسرت بالفعل كل أسطولها القديم فى أثناء الحرب ، فإن أسطولها التجارى يتكون بصفة رئيسية الآن من سفن جديدة تشتمل على الكثير مما أدخل من تحسينات بعد الحرب فى التصميم والأداء . وناقلات البترول الحديثة الضخمة ، وهى أكبر ناقلات فى العالم ، والتى بنيت فى أحواض السفن فى اليابان ، تنقل البترول الآن من الخليج العربى إلى معامل التكرير اليابانية ويجرى الآن استخدام سفن خاصة لنقل خام الحديد ، ولقد أعد رجال صناعة الصلب اليابانيون حديثا خططاً لبناء سفن كبيرة لنقل فحم الكوك من الولايات المتحدة إلى مصانع الصلب اليابانية .

إن برنامج إنشاء أنواع خاصة من الحاملات سوف يؤدى إلى رفع كفاية سحب ونقل المواد الخام وخفض تكاليف الشحن. وكان التحول إلى السفن الأكبر حجما سببا فى تنفيذ برنامج للتحسينات فى الموانى والثغور لجعلها مناسبة ولجعل تبادل المواد أسرع وأقل كلفة . وهذا معناه ليس إقامة مجار أعمق وأحواض جديدة فحسب ، ولكن معناه أيضا آلات جديدة وإنشاء مناطق

كبيرة للتخزين . هذا البرنامج نلقى الأدلة عليه فى الكثير من موانى اليابان اليوم . ففى كوبى مثلا ، تجرى إقامة تسهيلات جديدة تشمل أحواضاً لاستقبال الحاملات التى تدار بالطاقة الذرية فى المستقبل ، ويجرى استخلاص أرض من البحر لتوسيع المنشآت الصناعية لتستهلك السيل المتزايد على الدوام من المواد الخام .

٦
المعجزة الصناعية

قيل عن انتعاش اليابان الاقتصادى إنه من معجزات فترة ما بعد الحرب . خرجت اليابان من هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية وقد خربت معظم مدنها الكبيرة ، والشطر الأكبر من بحريتها التجارية فى قاع البحار ، وقسم كبير من قدرتها الصناعية أصابه الدمار أوأصبح من قبيل الحطام « الخردة » ، وتحطم بشدة نظامها فى النقل ، وضاعت امبراطوريتها والأصول التى كانت تملكها فيما وراء البحار .

وكانت أوائل سنوات الاحتلال فترة إصلاح سياسى واجتماعى، أو « فرض الديموقراطية » وإنزال العقاب بزعماء زمن الحرب . ويقرر الدستور الجديد الصادر بعد الحرب أن الامبراطور « رمز الدولة» وأن السيادة للشعب . كذلك يشتمل على قانون مفصل الحقوق، ينص على « الحق فى الحياة والحرية والسعى وراء السعادة » ، وعلى أنه « لا تمييز . . بسبب العنصر والعقيدة والجنس والمركز الاجتماعى أوأصل الأسرة»، وغير ذلك من الحقوق ، ومنها حق العمال فى التنظيم والمساومة الجماعية . وتتركز السلطة السياسية فى هيئة تشريعية من مجلسين أو برلمان هو « الدايت» "Diet" ، وتكمن السلطة التنفيذية فى الوزارة . وتتعلق مواد أخرى بأشياء من قبيل الهيئة القضائية ولها نظام من المحاكم مستقل ، وحقوق الحكم الذاتى المحلى .

ومن أشد أجزاء الدستور إثارة للجدل المادة المشهورة عن نبذ الحرب « ينبذ الشعب اليابانى إلى الأبد الحرب بوصف ذلك حقا كامنا فى الشعب، والتهديد بالقوة أو استخدامها كوسيلة لفض المنازعات الدولية. ولتحقيق الهدف الوارد فى الفقرة السابقة ، لن يحتفظ أبداً بقوات برية وبحرية وجوية ، فضلا عن قدرات الحرب المحتملة الأخرى » . ونفذ «سكاب»[1] (القائد الأعلى للدول المتحالفة) برامج قوية للإصلاح الزراعى ، وإصلاح نظام التعليم وصبغه بالطابع الديمو قراطى، وتجربة التجمعات الصناعية الكبيرة (زايباتسو) ودعم القوانين المضادة لشركات الاحتكار وتطهير القادة العسكريين وقادة رجال الأعمال ، والمساندة الفعالة لنقابات العمال، وغير ذلك من التدابير التى يراد بها إعادة بناء المجتمع اليابانى .

التعمير الاقتصادى والتجديد

خلال الشطر المبكر من فترة الاحتلال عمل القليل جداً لإعادة بناء صناعة اليابان ، وانتعشت بصورة بطيئة جداً. وكان هناك اضطراب كثير فى صفوف القادة الصناعيين من ناحية المستقبل ، وأدت ضروب النقص فى الخامات والإسكان والغذاء إلى تضخم خطير وظهور الأسواق السوداء . ثم فى ١٩٤٧ - ٤٨ مع ازدياد الإدراك بأن اليابان لا يمكن أن تنعم بالرخاء بغير صناعة أوفر إنتاجا وأعظم

(١) SCAP هى الحروف الأولى من :
Supreme commander of The Allied Powers.

كفاية ، نقل الاحتلال التأكيد من الإصلاح السياسى ليضعه على الانتعاش الاقتصادى . وعمل على تقوية السياسة الجديدة ازدياد الإدراك فى الولايات المتحدة بأن توازن القوة فى آسيا والباسيفيك يتوقف على وجود يابان تنعم بالرخاء والصحة ، وزاد حدة الحاجة إلى بعث الحياة فى اليابان من جديد، سقوط الصين الوطنية ونشوب الحرب الكورية . وبتنفيذ مشروع دودج المراد به الحد من التضخم وتشجيع الانتعاش الاقتصادى وتوسيع نطاق التجارة ، ومع الحرب الكورية بما صحبها من إنفاق شديد من جانب الولايات المتحدة تأييدا لقوات الأمم المتحدة ، بدأت صناعة اليابان تطورها ونموها .

وبحلول عام ١٩٥١ كانت الصناعة قد عادت بوجه عام إلى مستويات ما قبل الحرب ، وراحت اليابان تشهد أولى حالات الرواج الكثيرة التى تكاد تكون متصلة حتى الوقت الحاضر . لقد أصبحت اليابان من جديد شعبا صناعيا رئيسيا ، ومنتجاً كبيراً للصلب ، والسفن، والسيارات، والطائرات، والكيماويات والمواد البتروكيماوية ، والمنسوجات ، والمعدات الالكترونية ، والبصريات وما إلى ذلك — وبعبارة موجزة نقول إنها منتج كبير فى جميع فروع الصناعة تقريباً .

وبدأت اليابان برنامجا لتنمية بحوث الفضاء ، وأطلقت بنجاح عدة صواريخ بما فيها نموذج كابا رقم ٩ الذى يقال بأنه وصل إلى ارتفاع يتجاوز ٢٠٠ ميل . هذه الصواريخ يراد بها البحث

العلمى وارتياد الفضاء ، وتعمل اليابان على توسيع برنامجها بابتداع صواريخ أكبر ومتعددة المراحل .

إن عودة اليابان إلى الظهور كأحدقادة الصناعة فى العالم ، ينبغى بالطبع ألا تكون مبعث دهشة كثيرة للغرب ، فقد ظهرت بوضوح قدرتها ومهاراتها فى التكنولوجيا أمام العالم فى الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات . لقد أصبحت اليابان منافسا كبيرا للغرب وبنت واحدة من أكبر البحريات والبحريات التجارية فى العالم، وخلقت قوة عسكرية على درجة كافية من النمو بحيث تحدت الولايات المتحدة من أجل السيادة فى الباسيفيك . أما أن اليابان لم تكن من القوة بحيث تتمسك بامبراطوريتها التى كونتها فى وقت الحرب ، فلا يغير من الحقيقة وهى أنها استطاعت بناء آلة عسكرية من الدرجة الأولى فى فترة قصيرة من الزمن .

والناحية التى تثير أشد الدهشة بالنسبة إلى الانتعاش بعد الحرب هى السرعة التى تم بها ، واستمرار الخطى التى يسير بها النمو . لاتزال هناك نواحى ضعف فى صناعة اليابان ، مثال ذلك أن الأسعار ليست تنافسية مع أسعار البلاد الأخرى فى بعض خطوط الإنتاج، والصناعة معرضة للتهديد للغاية من جانب التغيرات فى ظروف الأعمال الدولية والتجارة العالمية . هناك قلق، وهناك اختلافات شديدة فى الرأى فى اليابان حول ما ينبغى ، أو ما يمكن عمله بشأن ميزان المدفوعات الذى ليس فى صالح البلاد (وهذه مشكلة متكررة) ، وحول ارتفاع أسعار

السلع الاستهلاكية ، واستمرار المعدل المرتفع للتوسع الصناعى . وأصبح مشروع الحكومة بشأن مضاعفة الدخل القومى مشكلة سياسية ويتعرض للهجوم من جانب المعارضة ، بل ومن جانب بعض من هم فى صفوف حزب الحكومة ، باعتباره مسرفا فى التفاؤل ، وعاملا على تشجيع معدل للنمو الاقتصادى أسرع مما ينبغى ، مما يمكن أن يؤدى إلى انتكاس أوكساد . واتخذت الحكومة تدابير للتقليل من السرعة التى يسير بها معدل التنمية الاقتصادية، ولتحسين ميزان المدفوعات، ولكن هذه التدابير ليست كافية وجاءت متأخرة عن وقتها المناسب ، على ما تذهب إليه المعارضة . وبالنسبة إلى الوقت الحاضر على الأقل تواصل اليابان التنعم برخاء لم يسبق له مثيل ، وبمعدل عال من النمو الصناعى، وهى تعمل على توسيع أسواقها فى جميع أجزاء العالم .

من المستحيل إعطاء إجابات بسيطة أو سهلة عن السؤال المتعلق بالكيفية التى استطاعت بها اليابان أن تحقق هـــذا الانتعاش وهذا التوسع . إن أناساً مختلفين يشددون على عوامل مختلفة فى محاولتهم تفسير الطريقة والسبب. هناك أسباب كثيرة؛ والجواب معقد بالضرورة، فقد كانت اليابان شعبا صناعيا مهماً عندما حلت الثلاثينيات ، وكانت قد ابتدعت مهارات فى التجارة والتكنولوجيا فى الوقت نفسه . إن التوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة والكتلة السوفيتية - الصينية بعد الحرب العالمية الثانية جعلت من مهارات اليابان الصناعية وموقعها أصلا رأسمالياً كبيراً فى الصراع من أجل السيطرة على الباسيفيك الغربى

والبلاد غير الملتزمة فى آسيا . وصبت فى اليابان المعونة الأمريكية بصورة مباشرة ثم اتخذت بعد ذلك صورة نفقات خاصة لتموين قوات الولايات المتحدة فى اليابان ، والمشتريات فى الأماكن القريبة من شواطىء اليابان ، للبلاد الأخرى التى تتلقى المعونة من الولايات المتحدة والمبالغ التى تنفقها قوات الأخيرة فى اليابان .

ولقد وصلت هذه المصروفات إلى حوالى ٠٠٠و٠٠٠و٨٠٠ دولار فى عامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ وظلت حتى عام ١٩٥٧ تتجاوز ٠٠٠و٠٠٠و٥٠٠ دولار فى السنة ، هذه المصروفات كانت حيوية بالنسبة إلى اقتصاد اليابان ، إذ جعلت فى إمكان البلاد موازنة مدفوعاتها وتكوين فائض برغم أن الواردات كانت أكبر من الصادرات خلال هذه الفترة ، باستثناء عام ١٩٥٥ : ولا تزال مواد التموين الخاصة مهمة بالنسبة إلى اليابان ، وظلت حتى عام ١٩٦١ تتجاوز ٤٠٠ مليون دولار .

والتعاون بين الولايات المتحدة واليابان على هيئة قروض وعقود تتعلق بالمعونة الفنية ، عامل كبير آخر فى انتعاش اليابان الاقتصادى . كانت اليابان فى حاجة إلى رأس المال والمعونة التكنولوجية حتى يتسنى لها تجديد صناعاتها واللحاق بالغرب فى التكنيكات الصناعية . وكانت اليابان لا تملك القدر الكافى من رأس المال المحلى برغم الإبقاء على معدل عال للادخار والاستثمار ، ولذلك تحولت إلى المصادر الأجنبية للحصول على جزء حيوى من رأسمالها وتكنولوجيتها . وبحلول عام ١٩٦١ كان قد تم التوقيع على حوالى ١٥٠٠ من عقود المعونة الفنية الأجنبية ، منها حوالى الثلثين مع

الولايات المتحدة . كذلك وقعت عقود مع شركات فى ألمانيا الغربية وإيطاليا والمملكة المتحدة وسويسرة وبلاد أخرى . واستوردت اليابان التكنولوجيا من الغرب فى مجال واسع من الصناعات ، من بناء السفن إلى الالكترونيات ، وكان هذا البرنامج ذا قيمة ضخمة بالنسبة إلى اليابان، إذ ساعدها على الدخول فى صناعات جديدة، وتعويض الوقت الذى ضاع خلال الحرب وبعدها . وكذلك أدى هذا البرنامج إلى توسيع نطاق الاتصالات أمام مشروعات العمل اليابانية ، وأتاح معرفة أفضل بالأسواق الأجنبية . وتتضمن الارتباطات الفنية الحديثة اتفاقات عملية ناجحة بين الشركات اليابانية والشركات فى الولايات المتحدة لصناعة المعدات الإلكترونية للطائرات النفاثة ، وعقود لإنتاج وبيع مكابس الغاز ، وصناعة الآلات المستخدمة فى دوائر الأعمال والآلات الحاسبة . فالعقود من نوع ما ، والاختراعات المسجلة ، والإتاوات ، والعقود للإنتاج فى المصانع اليابانية أو الاتفاقات الخاصة بالمبيعات ، هذه جميعا عقدت بين الشركات اليابانية والأجنبية فى جميع خطوط الصناعة تقريبا ، من الآلات الزراعية والمنسوجات إلى الأغذية الجاهزة .

وكان التوسع الهائل فى الإنتاج الكبير من السلع الاستهلاكية للسوق المحلية ، عاملا هاماً أيضا فى نمو اليابان الصناعى فى فترة ما بعد الحرب. وهذا الإنتاج المتزايد جعل فى الإمكان خفض التكاليف ولعب دوراً حيويا فيما يقال له الثورة الاستهلاكية .

وتحررت اليابان أيضا من التكاليف الفادحة جداً التى كانت

تتحملها قبل الحرب فى سبيل الاحتفاظ بصرح عسكرى كبير، وفى القيام بالعمليات العسكرية «والبوليسية» فيما وراء البحار، وتحررت من المطالب الفادحة المفروضة على صناعتها من أجل دعم هذه البرامج. وبينما حطمت قوة الشعب الصناعية أو أصيبت بخسائر شديدة خلال الحرب، فقد أبدلت هذه القوة الآن إلى حد كبير بمصانع أحدث وأوفر إنتاجا هى أقدر على منافسة المنتجين الأجانب.

وبرغم ما لدى اليابانيين من قوة عاملة كبيرة جداً، كانوا يسيرون قدما بخطى واسعة سريعة بالإنتاج الكبير والتألية الذاتية، وأصبحوا يملكون الآن بعضاً من أحدث المنشآت الصناعية فى العالم. وكان التجديد وكانت التألية الذاتية الحركة أوضح ما يكونان فى الشركات الكبيرة التى تنتج سلعا من قبيل الصلب، والسفن، والسيارات، وأجهزة التليفزيون والراديو. وبفضل المعونة الحكومية التفضيلية قادت الشركات الكبرى الطريق فى برامج التجديد. إن الأجانب الذين يزورون اليابان غالبا ما تتملكهم الدهشة إذ يرون مصانع جديدة وكبيرة تديرها قوات صغيرة من المهندسين والعمال الحاذقين الذين يستخدمون أحدث المعدات التى توفر فى استخدام العمل. وهنا أيضا اتجهت اليابان إلى الغرب ودعت الخبراء كى يساعدوها على إعداد البرامج وإقامة المراكز حتى يزيدوا من إنتاجية المصانع والعمال. وكانت بعض الجماعات العمالية والسياسية تقاوم البرامج، ولكن الشركات الكبيرة سارت فى طريقها قدما وأحدثت ثورة بالعمل فى القطاع الحديث من الصناعة اليابانية.

وإلى جانب هذه المؤسسات الصناعية الحديثة الكبيرة تعمل صناعات متوسطة وصغيرة لا يزيد بعضها على الورش التى تملكها أسر . وهذه المصانع الصغيرة لا تزال تشكل الشطر الأكبر من المشروعات ، أو حوالى ٩٠ فى المائة منها ، وتضم أكبر عدد من العمال ولكنها لا تخرج سوى جزء صغير نسبيا من الإنتاج الصناعى . هذا النمط المزدوج من الصناعة — المنشآت الحديثة الكبيرة ، والتى هى على درجة عالية من الكفاية ، والمشروعات الأصغر وهى أقل كفاية وإنتاجية — يشكل إحدى مشكلات اليابان الاقتصادية. فالعمال فى المصانع الأكبر والأعظم إنتاجية يحصلون على أجور أعلى ، ومزايا هامشية أكثر ، وغالبا ما ينعمون بأمن أوفر . وتعمل الصناعة والحكومة سويا على تشجيع قيام الصلات بين الصناعات الكبيرة والصغيرة ، حتى يتيسر للمنشآت الأصغر الوصول إلى رأس المال والمعرفة الفنية مما تحتاج إليه من أجل زيادة الإنتاجية، ورفع رواتب العمال (وهو أمر ضرورى فى سوق العمل التنافسية إلى درجة عالية اليوم) ، وإعطائهم نصيبا أفضل من الدخل القومى . إن الرخاء المندفع بشدة وارتفاع مستوى العمالة فى اليابان خلقا فعلا نقصا خطيراً فى الأيدى العاملة فى صناعات كثيرة ، وهو موقف لم يكن أحد ليفكر فيه قبل ذلك بسنوات قلائل . وعمدت الشركات فى الآونة الأخيرة إلى إرسال ممثليها يطوفون أرجاء البلاد ليقابلوا خريجى المدارس والجامعات كجزء من برنامج تجنيد الأيدى العاملة وهو برنامج غالباما يتضمن منح العلاوات للشبان الذين يبشرون بالخير

حملهم على توقيع عقود العمل مع الشركات. إن عدد الوظائف والأعمال اليوم أكبر من عدد الشباب الذى يشغلها .

ويواصل البعض الإحساس بأن اليابان لن يكون فى وسعها احتمال الصناعات الأحدث بسبب ما تضعه من التأكيد على التكنولوجيا والإنتاجية ، وأنه ينبغى تركيز الجهود وفق الخطوط التى يفترض أن العمل « الرخيص » فيها يمنح اليابان ميزة نسبية . ولكن بقيام الصناعة فى الصين والهند وهونج كونج وغيرها من البلاد الأقل نمواً تجد اليابان أن المنافسة مع العمل الأرخص عند جيرانها يزداد صعوبة ، فالعمل أكثر كلفة فى اليابان إذا ماقورنت بجيرانها، وقد بدأت تحول اقتصادها إلى اقتصاد أكثر النماذج الغربية تقدما ، واضعة التأكيد على التكنولوجيا والإنتاجية والكيف . فالمنسوجات الرخيصة، وسلع الأسواق الشعبية، وإن كانت لا تزال لها أهمية، تخلى الطريق أمام السفن والآلات الحاسبة وآلات التصوير ، والكثير منها لا يقل جودة عما ينتج منها فى أى بلد آخر، وهذا الاتجاه توضحه شتى أنواع النجاح المفاجئة والمثيرة للنظر التى أحرزتها الموتوسيكلات اليابانية فى منافسة على النطاق العالمى . وكان الأثر الذى أحدثته السلع اليابانية الأقل ثمنا ولكنها على درجة عالية من جودة الصنف ، كان موضع الشعور فى الأسواق فى جميع أرجاء العالم — آلات التصوير اليابانية فى الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وأجهزة الراديو الترانزستور ، وأجهزة التليفزيون المتنقلة ، وأشرطة التسجيل، ولا نقول شيئا عن الآلات القاطعة المصنوعة من الصلب الذى لا يصدأ ومكنات الخياطة ، وكرات البيسبول، وقضبان صيد السمك،

الأحذية المصنوعة من المطاط ، والخزف . إن الكفاية وانخفاض تكاليف الإنتاج وتحسن أساليب الرقابة على النوعية ـ هذه كلها أدت بالشركات فى الولايات المتحدة إلى إنشاء شركات مشتركة مع المصانع اليابانية لكى تصنع فى اليابان سلعاً توزع تحت أسماء أمريكية .

إن التحول إلى المنتجات الصناعية الجديدة ذات القيمة العالية وازدياد ما للأسواق الغربية من أهمية نسبية ، جعلا من المحتوم أن تفرض الصناعة اليابانية الرقابة على الصنف ، وخاصة بالنسبة إلى السلع المعدة للتصدير . وكان هذا من أصعب عمليات التكيف بالنسبة إلى الصناعة اليابانية ، ولكن مرة أخرى تعاونت الصناعة والحكومة ، مثلما تتعاونان فى الغالب ، على تغيير المفهوم القديم لعبارة « صنع فى اليابان » الدالة على الرخص إلى مفهوم ينم عن جودة النوع . ونفذت برامج الرقابة على النوع فى المصانع ، وفى مستوى التصدير ويزداد الآن باطراد عدد السلع اليابانية التى يجب أن تخضع للتفتيش قبل أن يكون فى الإمكان شحنها إلى الخارج . لاتزال بعض السلع الرديئة تخرج من نطاق التفتيش ، وتتحايل الشركات الصغيرة ذات رأس المال الصغير على القواعد الموضوعة حيثما يكون هذا فى الإمكان ، ولكن البرامج كانت ناجحة بوجه عام . وفى حالة بعض الصادرات اليابانية الأرخص ثمناً أو أقل جودة ، يرجع بعض الخطأ إلى المواصفات التى يضعها المستوردون بشأن الأثمان .

أصبحت البيئة الجديدة فى عالم مابعد الحرب ، تحدياً كبيراً لبراعة اليابان وقدرتها على التكيف ، وكان نجاح الاستجابة مذهلا فى نظر اليابانيين بقدر ما هو فى نظر أى شخص آخر . لم يكن التقدم سهلا ،

ولم تحقق بعض الصناعات النجاح الذى حققته سواها ، وبخاصة الصناعات التقليدية الثقيلة — المعادن الفلزية والآلات والكيماويات — وفى الصناعات الجديدة كالسيارات والالكترونيات .

ويرجع السبب الأكبر فى انتعاش اليابان السريع وتوسعها إلى نشاط أهلها وإقدامهم ، ممن يريدون أفضل ماتوفره الحياة ويعملون بجد من أجله . هذه الحيوية وهذا الإقدام وُجها على نحو فعال إلى المسالك المؤدية إلى بناء قوة صناعية كبيرة بفضل رجال الأعمال ذوى الكفاية والزعامة الحكومية . إن قادة اليابان الجديدة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، شأنهم شأن أمثالهم فى عصر الميجى ، قاموا بمهمة رائعة من تقدير للعالم المتغير ، وعن طريق المشاركة مع الغرب ومع الولايات المتحدة بوجه خاص ، يسيرون قدما بالتغييرات الصناعية والتكنولوجية كى يتكيف الشعب مع دوره فى عالم ما بعد الحرب .

وبنمو قوة اقتصاد اليابان ونضجه ، أصبحت أيضاً بلداً يصدر التكنولوجيا ورأس المال . فيقوم اليابانيون الآن بإنشاء مصنع للصلب فى البرازيل ولهم مصنع لعمل أجهزة الراديو الترانزستور فى ايرلندة، وأقيمت مصانع المنسوجات فى بلاد عدة ، وطلبت الأرجنتين حديثاً أن تزودها اليابان بالمعونة الفنية بما فى ذلك المساعدة فى إقامة مصانع للصلب وإنشاء صناعة للالكترونيات . لا يزال مجموع الصادرات من رأس المال اليابانى المعد للاستثمار، صغيراً ، ولكنه آخذ فى النمو ويبشر بأن تكون له أهمية كبرى فى المستقبل .

صناعة الصلب

كانت صناعة الحديد والصلب من القوى الرئيسية فى نشوء الأنماط الصناعية اليابانية بعد الحرب ، وهى مثال طيب عن الطريقة التى تكيفت بها الصناعات الكبيرة لكى تتلاءم مع موقف اليابان الذى تغير . كانت صناعة الصلب قبل الحرب تعتمد اعتماداً شديداً على الخامات المستوردة من منشوريا والصين وكوريا وغيرها من المصادر الآسيوية . فكان خام الحديد وفحم الكوك وسبائك الحديد يتدفق من البر الآسيوى على المعامل اليابانية التى أنتجت الصلب الذى يحتاج إليه للبناء السريع للصناعة والقوة العسكرية فى اليابان . وبنيت مصانع للحديد والصلب فى كوريا ومنشوريا لكى تحسن استخدام الموارد المحلية وتوسع من نطاق الإنتاج ، وأصبح المركّب الصناعى فى أنشان ـ فوشان (منشوريا) من أكبر المركّبات فى آسيا ، ويضم مناجم للفحم والحديد ، وأفرانا للنفخ ، ومعامل للف الصلب ومصانع للتشطيب والصنع بالنسبة إلى مجموعة كبيرة من المنتجات المعدنية والآلات ـ وعندما حل عام ١٩٤٠ كانت صناعة الصلب باليابان تنتج سبعة ملايين طن من الصلب تقريبا فى السنة .

وعند انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت صناعة الصلب باليابان فى حالة توقف بالفعل ، فانقطعت المصادر القديمة التى كانت تمدها بالخامات ، وتعرضت مصانع كثيرة للغارات الجوية العنيفة ، ولم يعد للأسواق الأجنبية وجود . كانت الفترة التالية مباشرة لانتهاء الحرب

فترة اضطراب وعدم تأكد . لقد كانت صناعة الصلب باليابان من المصادر الكبرى لقوتها العسكرية ، وكانت سياسة الاحتلال فى أوائل عهدها معنية بخلق يابان جديدة ومسالمة ، قد جردت من القدرة التى يمكن أن تمكنها من شن الحرب من جديد .

فوضعت الخطط لنقـــل المصانع إلى بلاد أخرى على صورة تعويضات ، وتقرر أن تكون الصناعات الثقيلة صغيرة بحيث يكفى الإنتاج لسد الحد الأدنى من الاحتياجات المحلية . وبتحول سياسة الاحتلال إلى التعمير الاقتصادى عاد الصلب فأصبح فرعا رئيسيا من فروع الصناعة ، ومن القادة فى توسيع نطاق اقتصاد اليابان وتجديده . ولقد كان انتعاش إنتاج الصلب وتوسعه فى اليابان من أنجح الإنجازات التى حققتها البلاد منذ عام ١٩٥٠ ، ويبلغ إنتاج اليابان من الصلب الآن حوالى أربعة أمثال ما كان عليه من قبل ، وتجاوزت اليابان فرنسا والمملكة المتحدة لتصبح رابع دولة كبرى تنتج الصلب . إن المصانع اليابانية تنتج من الصلب الآن مايقرب من إنتاج بقية آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا مجتمعة . ويبين الجدول رقم (١) نمو الإنتاج من أيام ماقبل الحرب إلى الوقت الحاضر . ومعدل النمو من أعلى المعدلات فى الشعوب الصناعية الكبرى ، وتدعو الأرقام المقدرة للسنوات العشر القادمة إلى إنتاج حوالى ٤٥ — ٥٠ مليون طن فى عام ١٩٧٠ . ولكن على أساس المعدل الحالى للنمو ، فإن الهدف المقرر لعام ١٩٧٠ قد يتسنى الوصول إليه فى وقت ما خلال الستينيات .

وتحولت صناعة الصلب اليابانية فى فترة مابعد الحرب ، من الصين ومنشوريا من أجل الحصول على المواد الخام ، إلى مصادر جديدة فى جميع أنحاء العالم .

الجدول رقم (١) إنتاج اليابان من الصلب
الغفل (بالأطنان المترية)

١٩٣٢	٢و٣٩٨و٠٠٠
١٩٣٦	٥و٢٢٣و٠٠٠
١٩٤٣	٧و٦٥٠و٠٠٠
١٩٤٦	٥٥٧و٠٠٠
١٩٥٠	٤و٨٣٩و٠٠٠
١٩٥٥	٩و٤٠٨و٠٠٠
١٩٦٠	٢٢و١٣٨و٠٠٠
١٩٦١ (ب)	٢٨و٠٠٠و٠٠٠
١٩٧٠ (ب)	٤٨و٠٠٠و٠٠٠

(١) الأرقام المتعلقة بعام ١٩٣٢ حتى عام ١٩٦٠ والتقديرات الخاصة بعام ١٩٧٠ مستقاة من :

Japanese Iron and Steel Industry, 1961, Tokyo Foreign Service.

(ب) تقديرا

إن متطلبات صناعة تنتج الآن قرابة ثلاثين مليون طن من الصلب ، هى متطلبات ضخمة ، وسوف تزداد زيادة بالغة خلال العقد التالى . والنمط الجديد من الحصول على المواد الخام :

هو التوسع فى تنويع المصادر ، والنقل عبر مسافات أطول ، وواردات أكبر بكثير . وفى سبيل خفض النفقات يقوم منتجو الصلب اليابانيون باستيراد المواد ذات الجودة العالية بقدر مايسعهم ذلك ، ويبنون سفن النقل الكبيرة ، ويعدلون أساليبهم فى الإنتاج بقصد الحصول على أكبر غلات ممكنة من الخامات الجيدة مما كان متاحاً لهم بوجه عام فى فترة ماقبل الحرب . ولتنويع مصادر الخامات مزايا محددة بالنسبة إلى المنتجين تفوق النمط القديم القائم على الاعتماد على البر الآسيوى . فبالإضافة إلى أنه يمدهم بمواد من أعلى درجة يجعلهم أقل اعتماداً على أى مصدر واحد ، وأقدر على المساومة فى سبيل الحصول على أثمان مناسبة ، وأقل تعرضا للتهديد بفعل الضغوط السياسية والاقتصادية .

وتغيرت أيضا الأسواق التى يتجه إليها الصلب ومنتجاته ، وتعتمد اليابان الآن على الولايات المتحدة والشعوب الغربية ؛ إذ تبعث إليها بنسبة من صادراتها أكبر بكثير مما كانت الحال قبلا . ولم تعد سوق الصين سوقا مهمة ، ولا تزال المطالب العسكرية صغيرة ، وتضطر البلاد المتخلفة إلى تقييد وارداتها بسبب الافتقار إلى العملة لأداء ثمنها . . إن الرقابة على الصنف ، والصلب من الدرجة العالية ، وإخراج المنتجات بحيث تناسب الأسواق الغربية ، هذه كانت عوامل مهمة فى أنماط التصدير الجديدة التى اتخذتها صناعة الصلب ، وفى ازدياد الطلب المحلى على إنتاج السلع الاستهلاكية للمشترين اليابانيين .

وفى سبيل رفع الإنتاجية ، وتحسين استغلال الخامات الغالية ،

وجعل ثمن الصلب اليابانى وأنواعه المختلفة وصفته أقرب إلى المستويات التنافسية لدى الشعوب الغربية ، تعاونت الصناعة والحكومة فى برامج عدة للترشيد والتوسع وساعدت الحكومة الصناعة عن طريق شتى أساليب المعاملة التفضيلية للحصول على أكبر قدر ممكن من رأس المال من المصادر المحلية والخارجية على السواء . وجىء بالخبراء الغربيين للمساعدة فى تنفيذ برامج الإنتاجية ، كما أدخلت المعدات والتكنولوجيا الجديدة عن طريق الارتباطات الفنية مع الشركات الأجنبية . ونتيجة لهذه البرامج حققت صناعة الصلب باليابان مستوى عاليا جداً من التكنولوجيا ، ويدعى اليابانيون الآن أنهم ينتجون أعلى كمية من سبائك الحديد بالنسبة إلى الوحدة من الكوك وأنهم يشغلون المحل الثانى بعد الولايات المتحدة بين منتجى الصلب فى العالم ، وذلك من حيث قدرة الأفران . وتقوم شركات الصلب ببناء أفران نفخ أكبر حجما ، وإدخال محولات الأوكسيجين ـ وهذا أيضا من مستوردات التكنولوجيا الجديدة ـ للتقليل من اعتمادهم على الواردات من خردة الحديد .

وتقوم مصانع جديدة ضخمة على طول ساحل البحر بين منطقة خليج طوكيو وشمال كيوشو ، وتضم أفرانا زنة ١٥٠٠ — ٢٠٠٠ طن ومحولات ، ومعامل تعمل بصفة مستمرة ، وتكنيكات فى الإنتاج على درجة عالية من الآلية الذاتية الحركة . فمصنع ياواتا مثلا وهو من أكبر مصانع العالم بصدد إتمام بناء جديد فى حجم القديم ، على أرض استردت من منطقة الخليج القليلة الغور ، والمصانع المتكاملة الجديدة والكبيرة

قائمة كلها على امتداد البحر لتستقبل المواد الخام ولتشحن المنتجات المصنوعة إلى الخارج بطريق ثغور أعدت خصيصا لاستقبال السفن الأكبر التى يجرى بناؤها الآن لنقل الخامات بتكاليف أقل وركبت آلات كبيرة لتناول المواد . وصممت المصانع الجديدة بحيث تتبع المواد نمطا من الانسياب الذى لا يتوقف، وهو نمط قائم على الأنماط الحديثة من حركة المرور ، والتى اقتبست من المصانع فى جميع أرجاء العالم . فالمساحات الكبيرة المعدة للتخزين ، والتسهيلات المتعلقة بتصنيف المواد حسب مرتبتها ومزجها ، والآلات الخاصة بالصنطرة ، وغير ذلك من التسهيلات ، حددت أماكنها بطريقة علمية بحيث يسهل تناول خام الحديد والفحم والأخلاط والمواد الخام الأخرى ، ونقلها واستخدامها. وزار الخبراء اليابانيون المصانع فى الولايات المتحدة وأوروبا ، ودعت الشركات الخبراء ليقدموا إليها المشورة بشأن إدخال أفضل الأساليب وأكفئها فى المصانع اليابانية . وعن طريق الصلات التكنولوجية التى أقامتها صناعة الصلب اليابانية والدراسة التى قامت بها عما هو أفضل فى المصانع الأجنبية ، استطاعت أن تتجنب أسلوب التجربة والخطأ الذى ينطوى على القدر الكثير من التكلفة ، وأن تتفادى برامج البحوث الكثيرة الكلفة فى وقت كانت تعانى فيه من نقص شديد فى رأس المال ، وأن تعوض بنجاح خسارة التطور التكنولوجى فى فترة الحرب وأوائل فترة الاحتلال . كذلك عمل رجال صناعة الصلب فى اليابان على تحسين المعدات والتكنولوجيا المستوردة مما ترتب عليه أو توافر

لديهم فى بعض المجالات أفضل ماأخذوه عن الغرب ، بالإضافة إلى ما أدخلوه من تعديلات وتحسينات بفضل براعتهم وقدرتهم على الابتكار .

لقد بلغت صناعة الصلب اليابانية الآن النقطة التى تستطيع عندها أن تتحول إلى تصدير التكنولوجيا والمصانع إلى أجزاء العالم الأخرى ، وسوف يبدأ العمل قريبا فى مصنع اشتركت فى إقامته اليابان والبرازيل ويجرى إعداد الخطط لإنشاء مصانع يابانية فى هونج كونج وسنغافورة وأخيراً ، بينما تواصل صناعة الصلب اليابانية استيراد التكنولوجيا من البلاد الأجنبية ، راحت الصناعة والحكومة فى الآونة الأخيرة تعملان على سرعة توسيع نطاق التسهيلات المتصلة بالبحوث المحلية .

النقـل

إذا استثنينا الطرق العامة المشهورة ، فاليابان تملك نظاما للنقل يمتاز بالكفاية ، وبأنه حديث . فجميع المدن الهامة تخدمها السكك الحديدية ، ويبلغ طول الأخيرة بالبلاد أكثر من ١٧٠٠٠ ميل ، مما يجعل المقارنة بين عدد الأميال بالنسبة إلى المساحة من الأرض فى اليابان وأوروبا الغربية فى صالح الأولى . وتتولى الخطوط الحديدية الوطنية اليابانية إدارة معظم السكك الحديديه بما فيها الخطوط «الطوالى» الرئيسية . وتدير الشركات الخاصة عدة من الخطوط المحلية والإقليمية بوصفها خطوطا تغذى الشبكة الرئيسية ، وخطوطا تربط بين المناطق الحضرية التى تقوم حول المدن الكبيرة . وأهم حركة للنقل هى من

طوكيو إلى شمالى كيوشو عن طريق البحر الداخلى ، وبخاصة القسم الممتد من طوكيو إلى كوبى - أى خط توكايدو . ومعظم الخطوط الحديدية مفردة باستثناء الخط الرئيسى الشرقى من جنوب سنداى فى الشمال الشرقى إلى شمال كيوشو ماراً بالمنطقة التى تعتبر قلب البلاد . وأحدثت الفترة التالية للحرب زيادة كبيرة فى المطالب المفروضة على السكك الحديدية ، والشبكة مثقلة الآن بالأعباء الواقعة عليها ، وهى فى حاجة إلى التوسع ، وبالإضافة إلى مطالب الشحن المتزايدة فإن الإقبال الشديد على السفر والذى صاحب الرخاء الجديد ألقى ضغطاً شديداً على قطارات الركاب التى غالبا ماتمتلىء بالركاب تماماً فلا تدع سوى أماكن للوقوف فيها .

والسكك الحديدية اليابانية هى من الخطوط الضيقة (٣ أقدام ، ٦بوصات) على خلاف الخطوط القياسية (٤ أقدام ، ٨½ بوصات) بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية . ومعنى الخط الضيق أن تقل الكمية التى تنقلها القطارات اليابانية فى الرحلة الواحدة وأن تقل سرعتها ، وهذا معناه رحلات أقل عددا فى اليوم الواحد . ولقد دار نقاش كثير حول مشكلة نظام الخط الضيق ، كما جرى البحث فى أوقات مختلفة فى إجراء تحول إلى نظام الخطوط العريضة . غير أن مثل هذا التحول سوف ينطوى على تكاليف باهظة للغاية ، ولا يبدو فى حدود التنفيذ العملى على الأقل فى الوقت الحالى حيث تنهض الحاجة إلى إجراء توسع كبير فى التسهيلات القائمة ، وحيث إن رأس المال المتاح للتحويل محدود . إنه

ما للأرض فى اليابان من طبيعة جبلية ، إلى جانب ارتفاع كلفة الأرض المستوية ، والحاجة إلى إنشاء العديد من الأنفاق والجسور «الكبارى» فى الأقاليم الوعرة ، كل هذا يجعل مد الخطوط الحديدية كثير التكاليف . وهناك إدراك عام لخطورة عنق الزجاجة الممثل فى نظام النقل ، ويدعو مشروع السنوات العشر الذى وضعته الحكومة ، إلى توسيع التسهيلات الحالية ، بما فى ذلك إنشاء خطوط جديدة والمزيد من الخطوط المتعددة الاتجاهات ، وبخاصة على طول الخطوط الرئيسية وفى المنطقة الرئيسية من البلاد . وتدل التقديرات على أنه فى عام ١٩٧٠ تكون قد تضاعفت المطالب المفروضة على قطارات البضائع والركاب.

ومن أهم المشروعات خط توكايدو الجديد الذى يجرى إنشاؤه الآن بين طوكيو وأوساكا والمقرر إتمامه فى عام ١٩٦٤ ، وهذا خط مستقل يسير بحذاء طريق توكايدو القديم وعرضه أكبر ، يزيد قليلا على أربع أقدام ، وسوف يستخدم خط توكايدو الجديد عربات ذات ميل منخفض ومصنوعة من أخلاط خفيفة ، وذلك وفق تصميم خاص أعد لها . وسوف تتمكن القطارات من السفر بسرعة تصل إلى ١٢٤ ميلا فى الساعة ، وسيكون المتوسط خلال الرحلة البالغة ٣١٠ أميال أكثر من ١٠٠ ميل فى الساعة بقليل ، وهذا يقلل الوقت الذى تستغرقه الرحلة من طوكيو إلى أوساكا من سبع ساعات تقريبا إلى ثلاث ساعات ، وستزود العربات بأجهزة تكييف الهواء ، كما يزود كل مقعد بجهاز للراديو ، وسوف تسير على هذا الخط أيضا قطارات البضاعة بسرعة

متوسطها حوالى ٦٠ ميلا فى الساعة ، ويزيد إلى حد كبير من عدد القطارات ومن كمية السلع التى يمكن نقلها بين المركزين الصناعيين الكبيرين . عندما يكتمل خطا توكايدو القديم والجديد معاً ، فسوف تعادل طاقتهما ثلاثة أمثال طاقة الخط الحالى .

وتسير الحكومة قدما بكهربة خطوطها وباستخدام المزيد من قطارات الديزل ، كما تعمل الخطوط الوطنية اليابانية الآن على تنفيذ مشروعات للربط بين هنشو وهوكايدو عن طريق نفق يتراوح طوله بين ١٢ ، ١٣ ميلا . وتستخدم القطارات الآن نظام المعديات بين الجزيرتين ، ولكن هذه الطريقة تنطوى على الكثير من التكاليف وضياع الوقت . وهنشو وكيوشو مرتبطتان الآن بنفق يستخدمه الخط الحديدى والطريق العام .

وألقى التحضر (Urbanization) السريع فى اليابان عبئا ثقيلا على مرافق النقل بين المدن وفى المدن ، ويجرى الآن مد خطوط جديدة أو توضع الخطط بشأن مدها فى المستقبل القريب . ففى طوكيو مثلا أنشئت منذ عام ١٩٥٠ خطوط جديدة تسير تحت الأرض ، ويجرى الآن إنشاء خط كبير يزيد طوله على ١٧ كيلو متراً . كذلك يسير الإنشاء قدما فى أوساكا وناجويا . وأصبح ازدحام خطوط الضواحى المتجهة إلى المدن الكبيرة أمراً لا يكاد يحتمله الركاب ، وهو يزداد سوءا يوما بعد يوم . وتصل خطوط الضواحى إلى طوكيو الآن من مناطق تبعد عنها بثلاثين ميلا ، وتستغرق الرحلة على كثير منها ساعة ونصف ساعة فى كل من الذهاب

والإياب . إن التنمية المستقبلة تدعو إلى إنشاء المزيد من الخطوط التى تسير تحت الأرض ، وربما تدعو إلى النظم ذات الخط الواحد فضلا عن الطرق العامة التى تنتشر كالشرايين لنقل الأعداد المتزايدة من الناس والسيارات وسيارات النقل والأوتوبيسات .

السيارات

شهدت الفترة التالية لانتهاء الحـــرب زيادة شديدة فى أعداد السيارات ، والأوتوبيسات ، وسيارات النقل ، والموتوسيكلات والدراجات البخارية ، خلقت لليابان متاعب فى المرور لا تكاد تقبل التصديق . فالطرق والطرق العامة ، على خلاف السكك الحديدية ، فى حالة ضعيفة من التطور ؛ فمعظم الطرق ضيقة وغير ممهدة ، والسفر بالسيارة خطر وبطىء فى كل مكان تقريبا . والطرق التى تسير فيها سيارات النقل تزداد طولا ؛ إذ تقوم الأخيرة فى كل عام بنقل نسبة أكبر من البضائع عبر المسافات الطويلة ، ويدعو الموقف إلى مزيد من الضيق كلما اطردت الزيادة فى نقل البضائع بالسيارات ، وزاد عدد من يشترون السيارات للركوب . ولقد أنتجت صناعة السيارات اليابانية حوالى ٨٠٠و٠٠٠ عربة فى عام ١٩٦١ ، بزيادة قدرها حوالى ٧٠ فى المائة عن العام الذى قبله . وبرغم أن عدد السيارات بالنسبة إلى الفرد لا يزال منخفضا جداً فى اليابان ، فإن الإنتاج يسير بشدة من حوالى ٥٠و٠٠٠ سيارة ركوب فى عام ١٩٥٨ إلى حوالى ٢٥٠و٠٠٠ سيارة ركوب فى عام ١٩٦١ . وتسير شركات السيارات قدما بالإنتاج الكبير مما يقال له

السيارات الشعبية . إن ما ثبت من قدرة الصناعة اليابانية على توسيع نطاق الإنتاج فى وقت قصير جداً ، وارتفاع مستويات المعيشة فى اليابان ، ونفس الرغبة القوية جداً فى امتلاك السيارات ، وشبكة الطرق التى لا تفى بالحاجة على نحو يبعث على الأسى، هذه كلها تتضمن عناصر كابوس حقيقى يجثم فوق صدور القائمين بالتخطيط فى البلاد . لقد زيدت السرعة التى يسير بها تنفيذ برامج إنشاء وتحسين الطرق العامة ، ولكن التقدم كان بطيئا وكثير الكلفة ، وأصبح بناء الطرق فى مقدمة المشكلات التى تواجهها اليابان فى عملية تجديد البلاد فى المستقبل. ويجرى الآن بناء خطوط الاكسبريس ذات السرعة العالية، بين كوبى وناجويا، وسوف تمد إلى طوكيو فى أقرب وقت ممكن .

الملاحـة

وتعود اليابان دولة من الدول البحرية الكبرى ؛ إذ تملك خامس أسطول بالعالم من ناحية الحمولة، وبحرية تجارية تتوسع بسرعة جداً ، ومرة أخرى تصل السفن اليابانية إلى الموانى فى جميع أنحاء العالم . ويدعو مشروع الحكومة الطويل الأجل إلى تحقيق زيادة بالغة القدر فى الحمولة خلال السنوات العشر القادمة ، تقرب من عشرة ملايين طن ، مما يجعل فى إمكان اليابان نقل مزيد من تجارتها على سفن يابانية. وكما سبق لنا القول ، يدعو برنامج التوسع إلى إنشاء سفن خاصة لنقل البضائع ، مثل ناقلات الفحم وخام الحديد وإلى مواصلة تنمية الموانى والثغور . لم تعد سفن الركاب اليابانية إلى الظهور بعد فى خطوط

الملاحة فى المحيط الهادى. وبينما تتوارد الأنباء عن مشروعات لإعادة بناء أساطيل سفن الركاب ، فالمستقبل غير مؤكد . سوف يكون هذا العمل باهظ التكاليف ، وثمة عدم تأكد كثير بشأن المطالب المستقبلة من ناحية النقل بسفن الركاب نظراً للزيادة الكبيرة فى السفر بالجو بما فى ذلك النقل بالطائرات النفاثة .

والنقل الداخلى مهم بالنسبة إلى نقل البضائع الثقيلة مثل الفحم والخشب والخامات المعدنية . والسفن التى تشتغل بالنقل الداخلى صغيرة بوجه عام ، وتضم الكثير من السفن الخشبية التى تعمل بجوار الشواطىء . وبينما الملاحة الساحلية مهمة إلا أنها لم تسترجع ما كان لها من الأهمية النسبية قبل الحرب ، وقد انتزعت السكك الحديدية وسيارات النقل أكبر نصيب من النقل المحلى فى فترة ما بعد الحرب .

وحديثا عادت اليابان إلى ميدان الطيران المدنى ، وهى تقوم الآن بتشغيل خطوط دولية وداخلية كبرى . وأكبر شركة هى الخطوط الجوية اليابانية التى تقوم بتشغيل الطائرات النفاثة فيما وراء البحار ، إلى الساحل الغربى من الولايات المتحدة ، وهونج كونج ، وبانكوك وسنغافورة ، كما افتتحت حديثا خطا إلى باريس عن طريق القطب . وتتعاون اليابان مع شركة إير فرانس فى رحلات مشتركة بين طوكيو وباريس عن طريق القطب الشمالى ، وبين طوكيو وباريس عن طريق جنوب وجنوب شرقى آسيا والشرق الأوسط . وتدير الخطوط الجوية اليابانية أيضاً خطاً وفق برنامج زمنى خاص ، من طوكيو إلى فنزويلا

والبرازيل . وتدعو مشروعات التوسع العاجل إلى إنشاء خدمات جديدة إلى جنوب شرقى آسيا وأوروبا عبر الطريق الجنوبى . وهناك شركات أخـــرى تعمل مع شركة الخطوط اليابانية فى الرحلات الداخلية بين المدن الكبرى وإلى المدن الإقليمية فى جميع أنحـاء الجزر .

السياحة

وإلى جانب إنشاء شبكة للنقل أعظم كفاية ، عملت اليابان على الإسراع بتنمية صناعة السياحة ، ومن العقبات التى تقف فى الطريق طول المسافات وارتفاع تكاليف النقل من الولايات المتحدة وأوروبا ولكن صناعة السياحة كانت تسير فى طريق التوسع . فأكثر من ٢٠٠،٠٠٠ سائح أجنبى يزورون اليابان سنوياً ، ويشكل الأمريكيون أكبر مجموعة فيهم . وتجرى زيادة المرافق الفندقية على الطراز الغربى ويبذل مجهود أكبر من أجل اجتذاب المؤتمرات والاجتماعات الدولية إلى اليابان . ويتزايد عدد السياح الوافدين من الشعوب الآسيوية الأخرى وتعتبر السياحة الآن مصدراً هاماً من مصادر الدخل للشعب . كما أقيمت دورة الألعاب الأوليمبية لعام ١٩٦٤ فى اليابان ، وقد عمل الشعب على زيادة وتحسين مرافق الإسكان والنقل لهذه المناسبة .

وتملك اليابان مزايا كثيرة لتبنى عليها صناعة سياحية من الدرجة الأولى ، ومن ذلك المناظر الطبيعية الجميلة ، والمعابد القديمة والمزارات المقدسة ، والقلاع والمدن الحديثة التى تعج بالمحلات

الجميلة والمطاعم الجيدة ، من الطرازين الغربى واليابانى . والمستويات الصحية معادلة بوجه عام لمثيلاتها فى البلاد الغربية ، ونظمت صناعات النقل والسياحة بحيث تجتذب السياح الأجانب وتساعدهم . فتضم الفنادق والمخازن التى يرتادها الغربيون موظفين يستطيعون التكلم بالانجليزية ، ونظمت الوكالات المختلفة رحلات للأفراد والجماعات إلى أشهر الأماكن التى تجتذب السياح فى اليابان .

٧
المجتمع الصناعى الحضرى

اليابان الحديثة هى أولا وقبل كل شىء شعب صناعى . ويسير عدد المشتغلين بالصناعات الأولية (الزراعة، التحريج، صيد الأسماك) نحو التناقص بسرعة ، وهم يشكلون الآن حوالى ٣٠ فى المائة من مجموع السكان . ويواصل عدد المشتغلين بالصناعات الثانية والثالثة النمو بسرعة، ويبلغ حوالى ٢٩ ، ٣٨ فى المائة من مجموع الشعب العامل ، طبقا الأرقام التعداد الأخير[1] . هذا التوزيع لمن يزاولون أعمالا يكسبون منها عيشهم هو فى جوهره التوزيع الذى نلقاه فى مجتمع صناعى غربى ، ومرة أخرى نقول إنه لا يمثل الشعوب الآسيوية الأخرى على الإطلاق حيث لا يزال الشطر الأكبر من العمال يشتغلون فى الصناعات الأولية وبخاصة الزراعة .

وإذا حكمنا على ضوء الإسهام فى الدخل القومى ، وعدد الأفراد العاملين ، ومكان السكنى ، فاليابان بصدد أن تصبح شعبا من قوم

---

(1) "Population Structure and Labor Market. "Oriental Economist, Vol .XXX, no 616, Feb. 1962, Tokyo. A discussion of Population Trends based on I per cent som. pling of most recent census material.

بحث الاتجاهات السكانية مبنى على أساس عينة قدرها واحد فى المائة من مواد مستقاة من التعداد الاخير

يعيشون ويعملون فى المراكز الصناعية الحضرية وحولها ، ويصنف أكثر من ٦٠ فى المائة من السكان الآن باعتبارهم من الحضر ، وذلك طبقا للمصادر الرسمية (نظراً لأن المناطق الحضرية اليابانية غالبا ما تضم مساحات شاسعة نوعا من الأراضى الريفية فى داخل حدودها الإدارية فهذا يثير أسئلة تتعلق بتعريف التحضر وتفسيره) . ولا تزال هناك مساحات كبيرة تظل أصلا ريفية الطابع ، ولكن الاتجاه العام فى كل مكان تقريبا فى اليابان يسير نحو تركز السكان فى المناطق الصناعية الحضرية ، وهو اتجاه قائم منذ عودة الميجى ، وإن توقف مؤقتاً فى أثناء الحرب العالمية الثانية . والمدن التى كانت فى الماضى زراعية بصفة رئيسية . تعمل الآن على اجتذاب الصناعات وإنشائها ، والمدن التى لم تتمكن من اجتذاب الصناعات مستويات المعيشة فيها دونها بوجه عام فى المدن التى اجتذبت الصناعات .

إن اليابان الحديثة آخذة فى أن تصبح ورشة هائلة ـ أى سلسلة من التجمعات العملاقة والمتوسطة والصغيرة الممتدة من هوكايدو إلى كيوشو ، والمناطق الريفية المحيطة بهذه التجمعات تسير بخطى متزايدة فى الطريق الذى تصبح معه جزءاً مندمجاً ومتكاملا فى الشكل الأكبر .

ويتوجه الأطفال من القرية إلى مدارس مندمجة فى المدن ، ويزداد عدد أبناء الريف الذين ينتقلون بقطارات « الأبونيهات » إلى أعمالهم فى البنادر والمدن . وإذ يزداد وقت الفراغ وترتفع الدخول ، تزداد

قدرة الأسر الريفية على التمتع بالأشياء التى تقدمها المدينة . لم يكن مثل هذا التطور من الأمور الممكنة لولا التسهيلات الخاصة بوسائل الاتصال بالجماهير والنقل . فالراديو ، والتليفزيون ، والمجلات، والصحف تزود الفلاحين بالأنباء الإقليمية والمحلية ، وعن طريق نظام إعلانى وصل إلى مرتبة عالية من النمو ، أصبحوا على بينة من أحدث المنتجات التى تتوافر فى متاجر المدينة . وتربط القطارات والأوتوبيسات جميع أجزاء البلاد ، وتزيد سيارات الركاب ، والدراجات ، والموتوسيكلات ، والدراجات البخارية من سهولة التنقل .

السكان والتركز الصناعى

وبينما نلقى نوعا من الصناعة بكل مكان تقريبا فى المناطق المستوطنة من اليابان إلا أن بعض الأماكن أكثر نموا وتطورا من غيرها . وتلعب الطبوغرافية دورا كبيرا فى التوسع ، فمعظم اليابان تغطيه الجبال أو التلال ، والمساحات الكبيرة من الأرض المستوية محدودة ومتناثرة فى آن واحد . وتتطلب المدن والصناعات فضاء وأرضا مستوية ووسائل للوصول إليها ، ويتركز معظم أهل اليابان وصناعتها فى عدد قليل من المناطق المستوية ، وإلى جانبها أفضل أراضى الزراعة .

وخلقت الطبوغرافيا والمناخ والتاريخ والعوامل الاقتصادية توزيعا للسكان متفاوتا جداً . فنلقى أعظم الكثافات السكانية فى السهول ، وبخاصة فى اليابان القديمة من الكانتو إلى الجنوب الغربى وتصل

الكثافات إلى أدناها بوجه عام فى المناطق الجبلية وفى الأجزاء الشمالية من البلاد . والمنطقة التى تعتبر قلب اليابان ، والممتدة من الكانتو إلى شمال كيوشو هى أشد المناطق ازدحاما بالسكان ، وهى قلب البلاد الصناعى والحضرى أيضاً .

ويمتد هذا القلب فى شريط أو حزام مسافة تبلغ حوالى ٦٠٠ ميل ، من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى . فى هذه المنطقة جميع مدن اليابان التى تضم الواحدة منها مليونا من السكان أو أكثر ، بما فيها العاصمة طوكيو التى تشتمل على مايزيد على ١٠ فى المائة من مجموع سكان البلاد . والحزام الحضرى وفيه طوكيو ويوكوهاما وناجويا وأوزاكا وكيوتو وكوبى فضلا عن مدن البحر الداخلى وشمالى كيوشو ، يضم معظم مصانع اليابان وعمالها الصناعيين . ويخرج الإقليم ثلاثة أرباع إنتاج اليابان الصناعى أو أكثر وفيه الموانى الكبرى (وهذه ميزة فى بلد يستورد معظم حاجاته من المواد الخام ويصدر السلع المصنوعة) وفيه أرقى نظم النقل .

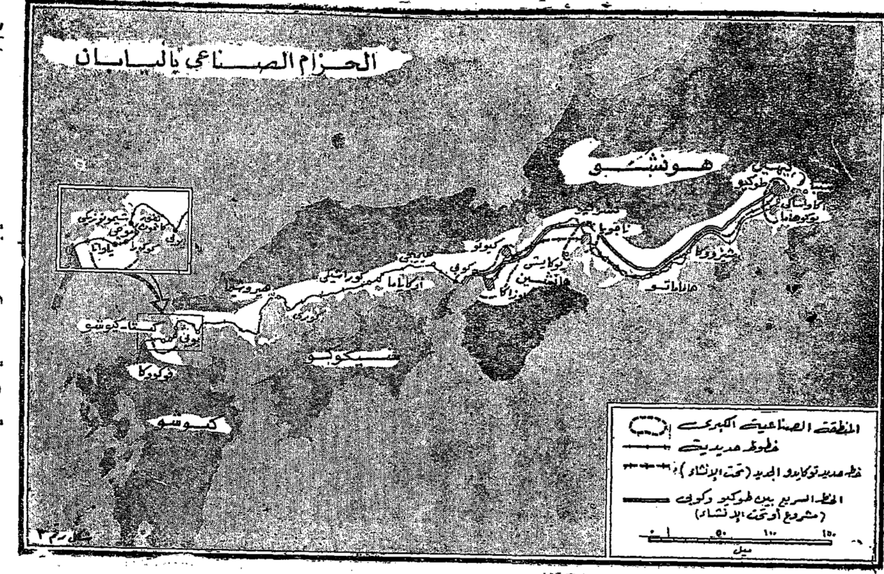
والأقاليم الشديدة الازدحام حول المناطق الحضرية metropolitan الكبيرة الأربع ، هى : طوكيو ـ يوكوهاما ، وناجويا ، وأوساكا ـ كوبى ـ كيوتو ، وكيوشو الشمالية ، تضم الآن أكثر من ربع سكان البلاد . إن ما يقال لها « أشد الجهات ازدحاما » حيث تبلغ الكثافة السكانية ٤٠٠٠ نسمة أو أكثر للكيلومتر المربع ، تضم حوالى ٤٤ فى المائة

من مجموع السكان فى مساحة لا تشكل سوى ١ فى المائة من المساحة الكلية لليابان[١] .

ومما يسترعى الاهتمام ملاحظة هذا التركز المستمر فى الإقليم الرئيسى ، وبخاصة فى بلد كتب فيه الكثير عن ازدحام السكان ونقص الأراضى . إن مناطق كثيرة تفقد سكانها ، ولا تزال توهوكو وهوكايدو متخلفتين . والمناخ فى توهوكو وفى هوكايدو بوجه خاص ، قاس وفقا للمستويات اليابانية برغم أنه فى الأخيرة يشبه كثيراً مناخ الجزء الشمالى الشرقى من الولايات المتحدة . غير أنها تبدو بالنسبة إلى معظم اليابانيين باردة ، وأهم من هذا تبدو بعيدة جداً عن المراكز الرئيسية الواقعة فى اتجاه الجنوب .

هذه الأقاليم الخارجية بما فيها أيضاً مناطق فى الجنوب ليس من السهل على الشقة الرئيسية أن تصل إليها ، تبدو مقطوعة على نحو ما عن المسرح الرئيسى . فالمقار الرئيسية للصناعة والتجارة قائمة فى طوكيو ، وأوزاكا، أوكوبى ، وفى طوكيو بوجه خاص . وأكبر النجاح فى عالم الأعمال أو الحكومة معناه فى العادة أنه من نصيب المقر الرئيسى أو على الأقل مصيره فى النهاية أن يكون كذلك . وأفضل الوظائف ومعظم الجامعات الكبرى ، والحياة الطيبة على ما يبدو ، هذه كلها متركزة فى الغالب فى اليابان القديمة ، وتجتذب المدن الكبيرة بشدة وبخاصة طوكيو ، طاقات اليابان ومواهبها ، وتجتذب بوجه خاص طاقات ومواهب الشبان فيها .

(١) "Densely inhabited Districts" (Preliminary Report). 1960 Census, Bureau of Statistics, Office of the Prime Minister, Japan, August 1961.


الحزام الصناعي باليابان
هونشو
طوكيو
يوكوهاما
ناجويا
كيوتو
كوبى
أوزاكا
شيزووكا
هيروشيما
شيكوكو
كيوشو
فوكووكا
كيتا ـ كيوشو
المنطقة الصناعية الكبرى
خطوط حديدية
خط حديد توكايدو الجديد (تحت الإنشاء)
الخط السريع بين طوكيو وكوبى
(مشروع أو تحت الإنشاء)
٠ ٥٠ ١٠٠ ١٥٠
ميل

شكل رقم (٢)

وتواصل الصناعات الحديثة والصناعات الثقيلة التجمع فى المنطقة الرئيسية برغم نمو الإدراك بأن هذا الأمر يخلق مشكلات خطيرة تتصل بالاختلال الاقتصادى والتطور الاجتماعى بالنسبة إلى الشعب ككل. ويبين آخر تعداد أن الكثير من المقاطعات ، فى توهوكو ، ومعظم المقاطعات فى كيوشو ، وجميع المقاطعات فى شيكوكو ، إلى جانب مقاطعات شتى فى وسط وجنوبى غربى هنشو ، فقدت بالفعل أعداداً من سكانها فى السنوات الخمس الماضية. وأسفر نقص فرص التوظف فى القطاعات المتخلفة عن هجرة جماعية من جانب الشبان إلى المناطق التى أخذت بأسباب التصنيع. وتذكر التقارير أن أكثر من ثلثى خريجى المدارس الثانوية فى عام ١٩٦١ بالمناطق التى تنخفض فيها الدخول ، وممن كانوا يبحثون عن العمل ، غادروا المقاطعات التى نشأوا فيها. ففى مقاطعتى كاجوشيما وميازاكى فى جنوب كيوشو هاجر ٩٠ فى المائة من هؤلاء الشبان [١] .

والمناطق التى تتميز بأكبر زيادة فى السكان هى الأقاليم الصناعية والتجارية التى بلغت أعظم درجة من النمو ، والمحيطة بالمدن الكبيرة الست فى اليابان. ولقد اقترحت الحكومة إنشاء مراكز صناعية إقليمية فى أجزاء أخرى من البلاد ـ مثل سنداى فى الشمال الشرقى .

---

(١) Economic Survey of Japan (1960-61). Economic Planning Agency, Japanese Government, Japan Times, Ltd 1961, P. 1396.

وتأمل عن طريق إقناع الصناعات بأن تتبع سياسة اللامركزية فى أن تخلق توازنا أفضل فى سياسة اليابان وتهيىء فرصا أفضل للتوظف بعيداً عن المناطق المزدحمة فى الحزام الصناعى .

من الخير للشعب ككل أن يكون هناك توزيع أوسع مدى للصناعة ، ولكن يظل أمامنا أن نرى كيف ستنجح الخطط المعدة لتحقيق اللامركزية . فالمنطقة المركزية تملك جميع المزايا ؛ وهى إمكانية الوصول إليها ، والصناعة القائمة فيها ، والأسواق ، والقوة العاملة ، والبيئة ؛ التى يبدو أنها تجتذب برغم جميع المشكلات التى خلقها الازدحام الشديد فى المناطق الحضرية الكبيرة .

ولقد حققت مدن قلائل خارج المنطقة المركزية تقدما صناعيا بالغاً ، ولكن هذه استثناءات ، وتواصل المصانع الجديدة التركز فيما بين الكانتو وكيوشو الشمالية . ومالم تنفذ الصناعة والحكومة برنامجا من أجل اللامركزيه أقوى بمظاهر حتى الآن ، فليس من المحتمل حدوث تغيير كثير فى نمط السكان والصناعة الحالى فى اليابان لفترة من الوقت فى المستقبل .

المـدن

وبينما مدن أخرى فى اليابان ذات أهمية محلية كبرى ، فإن أياً منهـا لاتعادل فى الأهمية المدن الحضرية الكبرى فى الإقليم المركزى .

إن أكبر وأهم تركز حضري واحد هو مركَّب خليج طوكيو فى سهل الكانتو، أكبر وأغنى سهل فى اليابان، ويضم هذا المركَّب مدن طوكيو ويوكوهاما وكاواساكى وشيبا. هذه المدن والبنادر المحيطة بها على طول الجانب الغربى من الخليج تشكل معاً تركزاً عملاقاً من الأرض الحضرية وشبه الحضرية، يضم ١٢ مليونا من الأنفس أو أكثر. وهذه هى منطقة كيهين التى تقوم فيها الصناعة والموانى، والتى تعد الآن المركَّب الصناعى الرئيسى فى اليابان.

وطوكيو هى مركز مركَّب كيهين وأكبر مدينة باليابان، ويربو عدد سكانها على ١٠ ملايين، ويعتبر أكبر عدد فى العالم طبقا لبعض التقديرات. إنها مدينة شاسعة، ومتمددة وتكاد تكون عالما فى ذاتها وسكانها أكثر عدداً من سكان بلجيكا، ويكادون يعادلون عددهم فى النرويج والسويد مجتمعين. وإذ يغذيها تدفق ٣٠٠٠٠٠ و شخص جديد فى كل عام، فإنها تواصل نموها الذى لا يتوقف منتشرة فى المنخفضات القائمة حول خليج طوكيو. وكان يطلق عليها ـ قبل العودة ـ اسم إيدو، وظلت عاصمة دولة شوجونات توكوجاوا من أوائل القرن السابع عشر حتى عودة أسرة الميجى. ولقد ظلت أمداً طويلا من مدن العالم الكبرى. كان عدد سكانها فى القرن الثامن عشر يقدر بما يتراوح بين نصف مليون ومليون نسمة، وبذا كانت من أكبر مدن العالم فى ذلك الوقت.

ونمت طوكيو بسرعة فى الفترة الحديثة ووصل عدد سكانها إلى

٧ ملايين نسمة تقريبا فى عام ١٩٤٠ . ودمرت الغارات الجوية فى الحرب العالمية الثانية الكثير من المدينة ، وأحدثت خسائر فادحة فى الأرواح ، وأجبرت عدداً كبيراً من الأهالى على الجلاء عنها ، وكانت النتيجة أن هبط عدد السكان إلى حوالى ثلاثة ملايين عند انتهاء الحرب. وأعيد بناء المدينة بسرعة كبيرة جداً بحيث كاد يصل عدد سكانها فى عام ١٩٦١ إلى ١٠ ملايين نسمة . وطوكيو هى عاصمة اليابان ، وتسيطر من نواح كثيرة على البلاد كلها . ففيها أكثر من ١٠ فى المائة من مجموع السكان وهى العاصمة السياسية ، كما أنها أيضا المركز الرئيسى الاقتصادى ، والثقافى والتعليمى ، والصناعى ، وفى النقل . وأصبحت مغناطيسا عظيما يجتذب الشباب من جميع أرجاء البلاد ، وهى أكبر سوق للعمل فى اليابان . ويقدر متوسط دخل الفرد فى طوكيو بما يكاد يكون ضعف المتوسط القومى ، كما أنه يعادل ثلاثة أمثاله تقريبا فى أفقر المقاطعات .

وطوكيو أيضاً أكثر مدن اليابان شهرة من الناحية الدولية ، ومركز الاتصال الرئيسى بالمؤثرات الخارجية التى تفد إلى البلاد . وأعظم المؤثرات ظهوراً فى الوقت الحاضر هو المؤثر الغربى وبخاصة التأثير من جانب الولايات المتحدة .

وقلب طوكيو غربى فى جوهره ، تقوم فيه المبانى المشيدة من الخرسانة المسلحة والصلب والألمنيوم ، والمغطاة بتاج من أنوار النيون. فمبانى المكاتب، والمصارف، والمتاجر، والمطاعم المتخصصة فى الأطعمة من جميع أرجاء العالم — من مغولية ، وصينية ، وفرنسية ـ ومحال بيع

السجق والبيتزا(*) ، والفنادق من أحدث الطرز الغربية ، والمسارح ، والنوادى الليلية والمقاهى ، هى جميعها تمتزج بشكل ما مع الثقافة الحضرية اليابانية التقليدية لتجعل من طوكيو مدينة فريدة وخلابة . إن الافتقار إلى التخطيط التنسيقى ، والضوضاء والاضطراب ، والمشكلات التى لا نهاية لها والناشئة من النمو السريع ، هذه كلها تلقى ما هو أكبر من التعويض عنها ، وذلك فيما تتصف به المدينة من نشاط وحيوية ، فضلا عن التنوع الذى لا نهاية له .

ومن أطرف التطورات فى فترة ما بعد الحرب ، نمو المخازن التجارية الكبيرة السريع ، لا فى طوكيو فحسب ، بل وفى المدن اليابانية الأخرى أيضا . هذه المخازن التجارية غالباً ما تقع عند نهايات خطوط المواصلات ، وبذلك تخلق مراكز متمركزة للنقل والشراء فى نقاط شتى بالمدينة . وهذه المخازن التى تشتمل على العديد من الأدوار ، وإن حددها القانون بسبب مشكلة الزلازل ، تضارع أفضل المخازن التجارية فى الغرب من ناحية تنوع السلع والخدمات . وداخل المخازن الأحدث عهداً مضاء بالأنوار الباهرة ، وفيها وسائل التدفئة المركزية فى الشتاء ، وتكييف الهواء فى الصيف . والمخزن التجارى شأنه شأن الكثير من الأشياء فى اليابان ، مزيج من الثقافتين الغربية واليابانية . ولقد لعبت المخازن التجارية دوراً كبيراً فى إدخال السلع والخدمات وفنون الإعلان الغربية وترويجها فى صفوف الشعب اليابانى . وبفضل نجاحها

(*) غذاء إيطالى معروف (المترجم) .

الكبير الذى حققته فى وطنها ، تقوم الآن بفتح فروع دولية ، منها فروع فى نيويورك، ولوس أنجليس،وهاواى،وهونج كونج. هذه المتاجر التى أقيمت فيما وراء البحار تساعد على ترويج السلع اليابانية كما تقوم أيضا بدور مراكز الأبحاث المتعلقة بالأسواق حتى تجعل رجال الصناعة اليابانية على دراية بالأذواق والنماذج الأجنبية .

ولقد بلغت طوكيو من الكبر الحد الذى أصبحت عنده تضم الكثير من المراكز الفرعية — وهى مراكز تجارية صغيرة متناثرة فى المنطقة الحضرية المترامية الأطراف . هذه الأحياء التجارية الصغيرة تقع على طول خطوط النقل الكبرى وتكاد تشبه مدنا صغيرة فى داخل المدينة . وهى عموما تضم جميع أنواع المخازن والمحال ، والتسهيلات المصرفية ، وعدداً لا حصر له من البارات ومراكز التسلية .

وكما هو شأن معظم المدن الكبيرة الأخرى ، فإن لطوكيو مشكلاتها المتعلقة بالنقل،وفى كل عام يزداد بعد الأماكن التى تتدفق منها قطارات الأبونيهات على المدينة . وتشتمل تسهيلات النقل على خطوط المترو التى تسير تحت الأرض والسكك الحديدية المرتفعة فوق سطح الأرض، وسيارات الشوارع، والأوتوبيسات، والآلاف من سيارات الأجرة، والدراجات البخارية، وسيارات الركاب، وكلها تزيد من التضخم فيما يعتبر أشد نظام للنقل ازدحاما واختناقا فى العالم . وتقوم المدينة بإنشاء خطوط جديدة تسير تحت الأرض، وبدأت حديثا تنفيذ برنامج لإنشاء طرق شريانية سريعة تسهل دخول السيارات إلى المدينة

وخروجها منها . ويواصل السكان النمو، وبارتفاع مستويات المعيشة يزداد عدد الذين يشترون السيارات . إن مشكلة المرور ، على الأقل فى الوقت الراهن ، تبدو مشكلة لا يكاد يكون فى الإمكان حلها .

ويشعر الكثير من الناس أن المدينة تجاوزت الآن طاقتها المادية على استيعاب السكان ، وهى تواجه بالتأكيد الكثير من المشكلات الخطيرة مثل حدة النقص فى المساكن ، وارتفاع تكاليف الأرض ، وعدم كفاية الأشغال والمنافع العامة ، والنقص المزمن فى كميات المياه ، وانخفاض مستويات الماء الباطنى ، وهبوط الأرض . إلا أن طوكيو تواصل فى كل عام ضم ما يعادل مدينة كبيرة من مدن المقاطعات ، ومن المتوقع أن يتجاوز عددسكانها ١٥ مليونا لو استمرت الاتجاهات الحالية . بل وأصبح الازدحام من الشدة بحيث قدم اقتراح بنقل الحكومة والجامعات إلى موضع قريب من جبل فوجى .

ومنذ عام ١٩٤٣ أدمجت مدينة طوكيو فى المنطقة القديمة القائمة فى المقاطعة لتكوين المنطقة الحضرية « طوكيو - تو » التى تضم ثلاثة وعشرين قسما حضريا ، بالإضافة إلى عددمن المدن والجزر ، ويتفاوت مبلغ مايتمتع به كل منها من الاستقلال المحلى . وبالنمو الهائل الذى شهدته طوكيو فى فترة مابعد الحرب ، من ناحيتى السكان والحجم ، أصبحت مشكلات التوسع المنظم والتخطيط من الصعوبة والتعقيد بحيث أنشىء فى عام ١٩٥٦ مايقال له « إقليم العاصمة » ويضم هذا الإقليم الجديد منطقة تمتد على هيئة نصف قطر لمسافة قدرها حوالى



الخطة الإقليمية للعاصمة القومية
توشيجى
جوما
سايتاما
إيباراكى
ياماناشى
كاناجاوا
شيبا
طوكيو
يوكوهاما
إقليم العاصمة القومية .
المنطقة الحضرية الداخلية .
منطقة الحزام الأخضر .
مدينة تابعة يراد إنشاؤها .
حدود المقاطعات .
خطوط حديدية .
طرق عامة يراد تحسينها .
٠ ١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠
ميل
شكل رقم ٤

شكل رقم (٤)

٦٠ ميلا ، من محطة السكة الحديدية المركزية بطوكيو ، وتتضمن طوكيو - تو وأجزاء من المقاطعات الكثيرة المحيطة بها . وهذه تجربة مهمة فى تخطيط المدن ، ومحاولة متأخرة عن موعدها لإدخال نوع من النظام فى المنطقة الحضرية . وتتضمن الخطة قيوداً على تعيين المناطق ، وتجديد المدينة ، وتطويراً كبيراً لتسهيلات النقل . وطبقا للخطة الشاملة أنشئت مناطق ثلاث ، منطقة حضرية داخلية ، ومنطقة حزام أخضر ومنطقة خارجية فى الضواحى . وتقضى الخطة بقصر المصانع ومعاهد التعليم على مناطق معينة ، وتخصيص أرض لإنشاء المتنزهات والملاعب وفلاحة البساتين ، وسوف تقام المدن التابعة المخصصة للصناعات والسكنى بعيداً عن القلب المدنى الشديد الازدحام . من السابق لأوانه كثيراً أن نتنبأ بالنجاح الذى سوف تحققه خطة كهذه ، فالمشكلات هائلة وتكاليف التنمية والتطوير مرتفعة للغاية ، وربما تحول دون التنفيذ فى بعض الحالات . فالكثير مما يقال له « منطقة الحزام الأخضر » مثلا قد خضع الآن للضغط من جانب المدينة ، وثمة شك فى القدر الذى يمكن بالفعل الاحتفاظ به منه كأرض خضراء .

إن أهمية طوكيو فى اليابان لا تقاس بدورها باعتبارها المركز السياسى والمدينة الصناعية الكبرى وأكبر مدينة فحسب ، ولكنها تقاس أيضا بتفوقها وغلبتها فى ميادين أخرى كثيرة . فطوكيو أهم مركز للتعليم العالى فى اليابان ، ونصيبها من كليات الشعب وجامعاته وطلابه أكبر من أن يتناسب مع حجمها ، ففيها ما يزيد على ٤٠ فى المائة من

طلبة الكليات . وخريجو كليات طوكيو وبخاصة جامعة طوكيو ، غالبا ما تتاح لهم أفضل فرص التوظف ، وفى معاهد طوكيو تخرجت نسبة عالية من كبار الموظفين فى الحكومة ودوائر الأعمال .

وطوكيو مقر معظم بيوت النشر ، وهى المركز بالنسبة إلى الكتاب والفنانين والمتاحف والمسارح . وفيها المقار الرئيسية للمؤسسات الصناعية الكبيرة والمصارف والشركات التجارية ، كما أنها أيضا المدينة الصناعية الرئيسية فى اليابان اليوم ، وتصنع كل نوع من المنتجات يمكن تصوره . وتسير طوكيو أيضا فى طريق النمو لتصبح من الموانى الرئيسية باليابان. ويجرى تحسين التسهيلات وتوسيعها حتى تستطيع استقبال سفن أكثر عدداً وأكبر حجما ، من عابرات المحيط . وبالإضافة إلى توسيع نطاق التسهيلات التجارية يتضمن البرنامج أيضا مشروعات جديدة للإسكان وإنشاء الطرق العامة التى تربط المراكز الصناعية فى حزام كيهين .

ويزيد من أهمية منطقة طوكيو سرعة قيام مراكز أخرى على امتداد خليج طوكيو ، ويضم الإقليم الآن فى شيباوكاواساكى مركزين من مراكز الصلب الكبيرة فى العالم .

وفى الفترة التالية لانتهاء الحرب انتعشت يوكوهاما ببطء جداً ، وهى ميناء طوكيو الكبير ، وفقدت الكثير من تجارتها التى انتقلت إلى ثغر طوكيو الذى أدخلت عليه التحسينات ، وبذلك هبطت إلى المحل الثانى بين موانى اليابان ، بعد كوبى . وراحت يوكوهاما فى السنوات القريبة تنفذ برنامجا لتوسيع الصناعة وإنشائها بما فى ذلك مواقع صناعية

جديدة فى أرض استخلصت من البحر على امتداد خليج طوكيو ويتجه الشاطىء الغربى من خليج طوكيو بسرعة ليصبح منطقة حضرية واحدة ضخمة وتكاد تكون متصلة ، ويجرى تنفيذ برنامج ضخم جديد لتجفيف أرض البحر وللتنمية الصناعية على طول ساحل شيبا من خليج طوكيو إلى الشرق .

المدن الكبيرة الأخرى

وتعتبر ناجويا الواقعة فى سهل نوبى إلى الجنوب الغربى من طوكيو ، وبسكانها البالغ عددهم ١٠٠٠و٥٩٢و١ نسمة فى عام ١٩٦٠ ، ثالث مدينة فى اليابان ومركز تشوكيو وهى إحدى التجمعات الصناعية والحضرية الكبيرة فى المنطقة المركزية من البلاد . وتشغل ناجويا المركز الرابع بين موانى البلاد ، وهى مركز لصناعات متنوعة وإن كانت من ناحية الصناعة الثقيلة دون مركب كل من طوكيو أو أوساكا الصناعى أهمية . وبرغم بعدها عن مصادر الفحم بالقياس إلى المركزين الآخرين . فإن فيها مورداً كبيراً من القوة الكهربية المائية المتولدة من المرتفعات الوسطى ، كما أنها تشبه منطقة خليج طوكيو فى كونها مساحة كبيرة نسبياً من الأرض المستوية والسهل الساحلى مما يمكن تنميته لأغراض التوسع الصناعى . وفى هذه الأثناء نلقى المركزين الكبيرين اللذين يقعان إلى الجنوب الغربى ، وهما أوساكا — كوبى وكيوشو الشمالية ، يواجهان صعوبة متزايدة فى إيجاد أرض جديدة تصلح للتوسع الصناعى .

ويقع ثانى مركب صناعى وحضرى حجما باليابان وهو هانشين فى الطرف الشرقى من البحر الداخلى . وتضم هذه المنطقة مدنا ثلاثا

كان سكان الواحدة منها أكثر من مليون نسمة فى عام ١٩٦١ ، وهى أوساكا (٣٫١٠٢٫٠٠٠) وكوبى (١٫١١٤٫٠٠٠) وكيوتو (١٫٢٨٥٫٠٠٠) ومركب أوساكا — كوبى أو حزام هانشين الصناعى ، والواقع على طول خليج أوساكا ، يشغل المركز الثانى بعد كوبى بين المناطق الصناعية فى اليابان . وتخرج أوساكا عدداً كبيراً من المنتجات الصناعية . وفيها صناعات ثقيلة ، وهى مركز كبير لتجارة الجملة . وترجع شهرة المدينة من ناحية القدرة فى ميدان الأعمال ، وهى الشهرة التى طبقت آفاق البلاد ، إلى قيام طبقة التجار فى أوساكا فى أثناء فترة التوكوجاوا . وعلى غرار المراكز الحضرية الكبيرة الأخرى فى اليابان باستثناء كيوتو ، فإن أوساكا أيضا من موانى اليابان الكبرى . وتسير المنطقة الحضرية فى طريق النمو السريع حيث تقوم الكثير من المدن الجديدة التابعة ، لأغراض السكنى والصناعة ، وتملأ إقليم خليج أوساكا . ويشتد الطلب على المواقع الصناعية الجيدة ، وأصبح التوسع أكثر كلفة وصعوبة . وتمتد المنطقة الحضرية متجاوزة حدود المقاطعة ، ويزداد طول خطوط السفر بالاشتراكات بالأبونيهات كلما قامت المدن التابعة المخصصة للسكنى . ويقدر أن ١٥٠٫٠٠٠ شخص جديد يتدفقون على الإقليم فى كل سنة . ولا تعانى هانشين من مشكلة نقص الأرض التى تقام عليها الصناعات الجديدة فحسب وخاصة على الشاطىء أو على مقربة منه ، ولكنها تعانى أيضا من ازدياد النقص فى المياه اللازمة لأغراض الصناعة ، وفى هبوط التربة فى بعض المناطق الصناعية التى أنشئت فى السهول الرسوبية المنخفضة ، والمشكلات التى تعانيها منطقة خليج أوساكا

توضح المشكلات العامة الناجمة من اشتداد الزحام فى المراكز الحضرية الساحلية الكبيرة ، كما تبين الحاجة إلى برامج مستمرة لاستصلاح الأراضى ، وإلى بعض اللامركزية إن أمكن ، على الأقل بالنسبة إلى التنمية الصناعية الجديدة .

وكوبى سادسة المدن الكبيرة والميناء الأول فى اليابان . إنها ميناء أوساكا العميق ، ومنها يتكون الآن المرسى الغربى لحزام هانشين الصناعى . وتنتشر المدينة على طول شقة ضيقة من السهل الساحلى ، إلى جنوبها خليج أوساكا ، وترتفع الجبال من ورائها فى اتجاه الشمال . وبالإضافة إلى وظيفتها كميناء الشعب الأول ، فإن كوبى مركز هام للصناعة أيضا . واضطرت المدينة بسبب نمو الصناعة والسكان ، إلى البحث عن أرض جديدة ، وهى مهمة صعبة إذا أخذنا فى الاعتبار الجبال القائمة وراءها والخليج الممتد أمامها ، وتعمل المدينة الآن على استخلاص أرض من البحر . وتضمن أحد التطورات الحديثة تحطيم مساحات من الأراضى التى تغطيها التلال وإغراق المواد الناتجة من عملية الحضر إلى البحر بقصد خلق مواضع جديدة تقوم عليها المرافق الصناعية والتجارية .

وثالث مدينة فى هذه المنطقة هى كيوتو ، وكانت عاصمة قديمة لليابان ، ولقد ظلت كيوتو قرونا المركز الثقافى التقليدى ، وعلى خلاف المدن الكبيرة الأخرى ، نجت من قذفها بالقنابل ، ولاتزال تحتفظ بالكثير من جو اليابان القديمة وجمالها ، وهى من أهم المراكز السياحية

بالبلاد، وتضم الكثير من أجمل المبانى القديمة والكنوز الغنية ، وكيوتو مركز للصناعات الخفيفة والحرف اليدوية ، وليست لها أهمية من ناحية الصناعة الثقيلة .

ويفتقر الإقليم الممتد بين كوبى وكيوشو الشمالية إلى مساحات كبيرة من الأرض المستوية . والمراكز الحضرية الصناعية أصغر وتفصلها بعضها عن بعض الأراضى الوعرة التى تمتد حتى البحر . وهناك الكثير من القرى الصغيرة التى تشتغل بالزراعة وصيد الأسماك ، وهناك عدد قليل من المناطق الصناعية ذات الأهمية المحلية ، مثل هيميجى (الحديد والصلب) ، وأوكاياما ـ كوراشيكى (المنسوجات والصناعات الخفيفة الأخرى فضلا عن صناعات ثقيلة جديدة) وكيورى (أحواض السفن) وهيروشيما (الآلات والمنتجات الغذائية) ، وشيمونوزيكى (المواد الغذائية والكيمويات وبناء السفن). هذه المدن تظل إلى حد كبير مراكز محلية للنقل والتجارة ، ولكنها آخذة فى أن تصبح ذات أهمية متزايدة بوصفها مناطق صناعية قومية . ولقد وضعت الحكومة والصناعة خططا لإنشاء عدة مراكز صناعية جديدة تركز الاهتمام على المعادن والكيمويات والآلات ، وهناك عدة مصانع كبيرة هى قيد الإنشاء فى الستينيات من القرن . وعندما يتم إنشاء مركب ميزوشيما الصناعى والذى يجرى بناؤه على أرض استخلصت حديثا من البحر فى منطقة أوكاياما ـ كوراشيكى ، فسوف يضم واحداً من أكبر مصانع الصلب باليابان ، وهذا جزء من الخطة الشاملة التى تهدف إلى خلق

أحزمة صناعية جديدة بعيدة عن التجمعات الكبيرة الأربعة القائمة فى قلب البلاد . والمواقع الصناعية فى منطقة البحر الداخلى ، وإن كان يعوقها صغر حجم السهول الساحلية ، إلا أنها فى موقع جيد من ناحية الطرق المائية والبرية الكبرى عن طريق البحر الداخلى وعلى امتداده كما أنها فى موقع متوسط بالنسبة إلى المناطق الصناعية الكبرى والأسواق الواقعة إلى الشرق والغرب .

وآخر التجمعات الكبيرة الأربعة للصناعة هو فى شمال كيوشو عبر مضايق شيمونوزيكى من هنشو . وحزام كيتا ـ كيوشو الصناعى هذا يرتبط الآن بهنشو بواسطة المعديات ونفق يخترقه خط حديدى فضلا عن نفق جديد بالطريق العام يتراوح طوله بين ميلين وثلاثة أميال وافتتح فى عام ١٩٥٨ . ويتكون حزام كيتا ـ كيوشو هذا من خمس مدن أدمجت حديثاً ، يتراوح سكانها بين ١٠٠٫٠٠٠ ، ٣٠٠٫٠٠٠ نسمة ، وينتج الحزام مجموعة متنوعة من المنتجات الصناعية ، ولكنه يشتهر باعتباره مركزاً للصناعة الثقيلة وبخاصة الحديد الصلب . وفى ياواتا مصنع من أكبر مصانع الصلب فى العالم ، وهى المكان الذى وقع عليه اختيار الحكومة اليابانية فى نهاية القرن التاسع عشر لإقامة مركب حديث للصلب . والموقع ممتاز ، إذ إلى الجنوب منه حقول فحم شيكو ـ هو فى كيوشو ، كما يشتمل على موان لاستيراد المواد الخام من المصادر الأجنبية . وطاقة المصنع اليوم تتجاوز ٢٫٥ مليون طن ، ويجرى الآن إتمام بناء مصنع جديد على أرض استخلصت من البحر فى منطقة

توباتا ، وعندما يتم ستزيد الطاقة بمليونين أو ثلاثة ملايين من أطنان الصلب .

وللإقليم المركزى الممتد من كانتو إلى شمال كيوشو ، مزايا كثيرة على الأجزاء الأخرى من البلاد ، وسوف يظل « قلب » اليابان بغير شك . فأكبر المساحات وأوفرها إنتاجاً ، وأعظم الأسواق وموارد العمل ، وأعظم تسهيلات النقل تطوراً ونمواً ، والمزايا الناشئة من الوجود على الشاطىء المواجه لامريكا الشمالية ـ وهى أهم شريك تجارى لليابان ـ هذه كلها تجعل منطقة القلب أصلح المواقع للتنمية الاقتصادية ويدعو مشروع السنوات العشر الاقتصادى الذى أعدته الحكومة إلى بناء مناطق صناعية جديدة فى داخل منطقة « الحزام » ، كما يدعو فى أمل إلى إبعاد بعض المصانع عن المناطق الأشد ازدحاما ، وذلك عن طريق خلق مناطق تابعة أوسع حولها . وبمواصلة التنمية الاقتصادية والتحضر يبدو من المقدر للمنخفضات فى شقة كانتو ـ كيوشو الشمالية أن تصبح منطقة شاسعة من الأرض الحضرية وشبه الحضرية لا يتخللها سوى الجبال والبحر ، فتكون نوعا مركبًا من مدن « بالغة الضخامة » وإن لم تكن متصلة بعضها ببعض [1] .

---

(1) Gottman, Jean. Megalopolis, : The Urbanized North eastern Seaboard of the United States . The Twentieth Century Fund, New York, 1961.

٨
السكان

من مشكلات اليابان التي يعظم النقاش بصددها ، مشكلة ازدحامها بالسكان ، أى وجود أرض أصغر مما ينبغى وعدد من الناس أكبر مما يجب . وغالباً ما يجرى تشبيه مشكلات اليابان السكانية بمشكلات شعوب مثل الصين والهند . مثل هذه المقارنة مضللة للغاية ؛ فاليابان الحديثة ليست شعبا آسيويا بالمعنى المتعارف عليه ، ومشكلاتها السكانية أقرب إلى مشكلات أوروبا الغربية منها إلى مشكلات جيرانها الآسيويين. إن معظم الناس فى البلاد الآسيوية يعتمدون بشكل مباشر أو غير مباشر ، على الزراعة لتمدهم بأسباب العيش : ففى الصين والهند يدرج فى عداد أهل الزراعة مابين ثلثى وثلاثة أرباع السكان ، بينما من يطلق عليهم أهل الزراعة فى اليابان أقل من ثلث السكان. ومعدلات المعرفة بالقراءة والكتابة منخفضة فى معظم آسيا — فهى من ٢٠ إلى ٣٠ فى المائة بالنسبة إلى الهند مثلا — بينما هى فى اليابان من أعلى المعدلات فى العالم . وعلى خلاف بقية آسيا يعيش معظم اليابانيين الآن فى البنادر والمدن أو على مقربة منها ، واليابان بصدد أن تصبح مجتمعاً يغلب عليه الطابع الحضرى، وبعبارة موجزة نقول إن اليابان الحديثة شعب آخذ بالتصنيع ويعرف أفراده القراءة والكتابة ، وهو من الناحية الجغرافية جزء من آسيا ، ولكنه من الناحيتين التكنولوجية والاقتصادية على الأقل جزء من الغرب .

ومن ناحية عدد السكان بالنسبة إلى الميل المربع ، تعتبر اليابان

شديدة الازدحام مثل الصين والهند وكوريا ومعظم آسيا المعرضة للرياح الموسمية ، ولكن ألمانيا الغربية وبلجيكا والمملكة المتحدة مثلها فى شدة الازدحام أيضا . ولو أن اليابان تعتمد أصلا على الزراعة ، كما تعتمد عليها معظم الشعوب الأخرى فى آسيا ، لكان ضغط سكانها أمراً لا يطاق ، ولكن الحال ليس كذلك . فبينما كثافة السكان بالنسبة إلى الميل المربع من الأرض المنزرعة من أعلى الكثافات فى العالم ، وبينما خلق الازدحام مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة بالنسبة إلى الكثيرين من الفلاحين ، فإن اليابان اليوم شعب صناعى بصفة رئيسية ، ورخاؤها وقوتها قائمان على أساس الصناعة ، ومشكلة الازدحام بالسكان إن كان ثمة مشكلة كهذه حقيقة ، يجب النظر إليها بادىء ذى بدء فى إطار الصناعة والتجارة . إن اليابان كشعب زراعى لا تستطيع أن توفر لأهلها مستوى لائقاً من العيش ، وعلى ضوء هذا المعنى تعتبر مزدحمة بالسكان شأنها شأن المملكة المتحدة أو ألمانيا الغربية ؛ إذ أنها لا تملك من الأرض الزراعية لإنتاج الغذاء الذى يكفى أهلها ، ولكن هذا الأمر ينطبق على المملكة المتحدة أو بلجيكا أو العديد من شعوب العالم الأخرى التى بلغت درجة عالية من النمو والتطور . إلا أن اليابان استطاعت باستخدام مهارات سكانها ونشاطهم فى الصناعة والتجارة أن تحقق مستوى معيشة من أعلى المستويات فى العالم . وليس هناك مجال كاف للفلاحين ، ولكن هناك مجالا كافيا لمصانع اليابان الحديثة وورشها . ومادامت اليابان تستطيع الحصول على المواد الخام والأسواق مما تحتاج إليه لصناعاتها ، فإن فى إمكانها أن توفر لشعبها البالغ تعداده ٩٤ مليون نسمة مستويات معيشة أعلى من مستويات معظم شعوب العالم .

ومستويات معيشة اليابانيين البالغ عددهم ٩٤ مليونا اليوم أعلى من مستويات السبعين مليونا الذين كانت تضمهم اليابان قبل الحرب حين كانت تملك امبراطورية من امبراطوريات العالم الكبيرة ، أومن مستويات معيشة ٣٠ مليونا كانوا يعيشون فى فترة حكم التوكوجاوا فى نفس المساحة التى نلقاها اليوم . ليس معنى هذا أن نقول إن باليابان طاقة غير محدودة على إعالة الأعداد التى تتزايد ، ولكن الأحرى هو القول بأن السؤال المتعلق بعدد من يمكن أو ينبغى أن تضمهم ، هو أكثر تعقيداً من السؤال عن الأعداد ومساحة الأرض . قد تكون هناك مشكلات سيكولوجية واجتماعية ناتجة عن ازدحام الناس فى مساحة محدودة ، ولكن من وجهة نظر القدرة الاقتصادية أظهرت اليابان أن فى إمكانها أن توفر لسكانها البالغ عددهم ٩٤ مليون نسمة مستويات معيشة أعلى من ذى قبل ، وسوف توفر مستوى أعلى لسكانها الذين سوف يبلغون ٠٠٠و٠٠٠و١٠٠ فى عام ١٩٧٠ إذا نفذ بنجاح مشروع مضاعفة الدخل القومى خلال الستينيات . ومما يسترعى الاهتمام أن نقارن بين الرخاء الحالى والتخطيط المصحوب بالتفاؤل وبين أيام ماقبل الحرب حين كثر الحديث عن « المجال الحيوى » .

إن مشكلة الأرض الأشد إلحاحاً فى اليابان الجديدة لا تتمثل فى كمية الأرض بقدر ماتتمثل فى الاستخدام العاقل لها . فإذا علمنا طاقة اليابان الصناعية وتكنولوجيتها التى بلغت درجة عالية من التطور وقوتها العاملة الماهرة ، وافترضنا وصولها إلى المواد الخام والأسواق

فى هذه الحالة تكون فى اليابان كفايتها من الأرض ، وهنا أيضاً ينبغى أن تكون المقارنات مع أوروبا الغربية وليست مع آسيا. فأشد المناطق ازدحاما فى حزام اليابان الصناعى بها أعلى مستويات المعيشة ، والمناطق الريفية بمزارعها الصغيرة جداً ، لا يمكنها أن تنافس المناطق الصناعية الحضرية من الناحية الاقتصادية . وتواصل الثغرة الاتساع، ويواصل الناس مغادرة المزارع .

نمو السكان

وصل سكان اليابان إلى حوالى ٣٠ مليوناً خلال فترة التوكوجاوا، ويبدو أنهم ظلوا فى هذا المستوى إلى وقت عودة الميجى . هذا العدد البالغ ٣٠ مليوناً كان على مايظهر كل مايمكن إعالته فى بلد زراعى إقطاعى قطع اتصاله ببقية العالم . وعلى أثر فتح أبواب اليابان ، وانهيار شوجونات توكوجاوا ، وعودة الميجى (١٨٦٨) ، بدأ عدد سكان اليابان يزداد بسرعة ، فوصل إلى حوالى ٤٤ مليوناً فى عام ١٩٠٠ ، و٥٥ مليوناً فى ١٩٢٠ ، و٦٤مليوناً فى ١٩٣٠ ، و٧٣ مليوناً فى ١٩٤٠، و٨٣ مليوناً فى ١٩٥٠ ، و٩٣ مليوناً بحلول عام ١٩٦٠ ، ومن المتوقع أن يصل إلى ١٠٧ ملايين فى عام ١٩٩٠ ، وأن يعود بحلول عام ٢٠١٠ فيهبط إلى مادون ١٠٠ مليون[1] وبطبيعة الحال ليس هناك سبيل إلى

(1) L. Taeuber, The Population of Japan. Princeton University Press Princeton, New Jersey, 1958, pp. 386-389.
مطبعة جامعة برنستون ، برنستون ، نيوجيرسى ، ١٩٥٨ص٣٨٦ - ٣٨٩ .

التنبؤ بالمستقبل على وجه اليقين . ففي الإمكان مثلا أن يقرر اليابانيون بسبب رخائهم الجديد ، أنهم يريدون من جديد أسراً أكبر حجما ، ولو حدث هذا فسوف يتعين إدخال تغيير على التقديرات . إن أهم حقيقة عن النمو السكانى الحالى باليابان أنه خفض بشدة فى السنوات العشر الأخيرة ، وإن الزيادة السنوية الآن هبطت إلى أقل من ١ فى المائة وهو من أقل المعدلات فى العالم ويشكل نقصاً شديداً عن الزيادة السنوية التى بلغت ١,٥ فى المائة تقريباً فى عام ١٩٥٠ . إن باليابان الآن أدنى معدلات للمواليد والوفيات وبأمد حياة متوقع قدره حوالى ٦٥ سنة للذكور ، و٧٠ سنة للإناث ، نجد أن الأنماط الديموغرافية فى اليابان مثلها فى مجتمع صناعى غربى . سوف ترى السنوات القادمة زيادة كبيرة فى أعداد المسنين من الناس ، وسوف تتطلب توسيع نطاق برامج الأمن الاجتماعى للعناية بالأعداد الآخذة فى الازدياد .

ومما له أهمية بوجه خاص أن اليابان استطاعت التحكم فى زيادة عدد السكان . إنها الشعب الكبير الوحيد فى آسيا الذى أظهر أن فى الإمكان التقليل بشدة وفى فترة قصيرة من الزمن ، من نمو السكان . إن الظروف الاقتصادية والاجتماعية مختلفة جداً فى اليابان عنها فى الشعوب الآسيوية الأخرى ؛ والسؤال هو عما إذا كان فى الإمكان أن يتكرر فى أماكن أخرى النجاح الذى أحرزته اليابان فى التحكم فى نمو السكان .

وكانت أوائل فترة ما بعد الحرب فترة معدلات عالية للمواليد

وزيادة سريعة فى السكان . وهذا أعقبه ازدياد القلق من ناحية قدرة البلاد على أن تعول مثل هذا العدد الكبير من السكان ، وأعقبته تنبؤات مخيفة بشأن المستقبل . وابتداء من عام ١٩٥٠ هبط معدل المواليد وأبطأت الزيادة فى عدد السكان . ولقد أصبح تنظيم الأسرة من الأمور الشائعة الآن فى اليابان ، فعمليات الإجهاض قانونية ، وعظم انتشار الأساليب الأخرى التى تعمل على تحديد النسل .

وإلى عهد قريب جداً كان هناك الكثير من القلق من ناحية قدرة البلاد على توفير الأعمال للأعداد الكبيرة من الأفراد الجدد وفيهم الكثير من النساء ، ممن يدخلون سوق العمل فى كل عام . هذا القلق أفسح المجال الآن لقلق جديد هو إمكانية حدوث ضروب نقص باستمرار فى الأيدى العاملة وبخاصة من الشباب وفى فئات أصحاب المهارة ، وفى إمكان كساد كبير أن يغير الموقف ، ولكن فى ظل الظروف الحالية ومع النمو الاقتصادى المستمر ، فالمتوقع أن تزداد حدة المنافسة على الأيدى العاملة .

القدرة على التكيف كشعب

ولليابان ميزة كبيرة على معظم جيرانها الآسيويين من حيث إن سكانها من أكثر السكان فى العالم تجانسا . فالقوم يتكلمون لغة واحدة ، ولا وجود لتقسيمات دينية أو سلالية كبرى . وهذا على نقيض ما نلقاه فى بلاد مثل الهند والفلبين وإندونيسيا ، تتعدد لغاتها ، والهند وغيرها بما فيها من اختلافات سلالية ودينية تحدث انقسامات

عميقة فى الشعوب وتخلق مشكلات خطيرة فى خلق دول قومية حديثة قادرة على الحياة . واليابانيون على وعى عميق وقوى بأنهم يابانيون ، مختلفون وفريدون عن الشعوب الأخرى ، وفيهم إحساس كبير بالكبرياء القومية . وفى الوقت نفسه تلقاهم وقد كانوا ولا يزالوا يملكون الرغبة والقدرة على استعارة الثقافة والتكنولوجيا من الغير ، وأحيانا يفعلون هذا بحماسة للأشياء الأجنبية والجديدة ، يكاد يكون بغير تفرقة أو تمييز بينها . أما لماذا وكيف استطاع اليابانيون أن يربطوا بين هذا الإحساس العميق بالذاتية القومية والكبرياء القومية وبين الاستعداد للاستعارة من الغير ، فيظل سراً خفياً ، ولكنه كان من عناصر قوتهم الكبيرة وعاملا كبيراً فى جعل اليابان دولة صناعية حديثة .

إن قروناً من الاستعارة من الصين وكوريا فى الأزمنة المبكرة ، قد أعقبتها فترات من الاقتراض الشديد من الغرب فى أزمنة أحدث عهداً . إن القدرة على الاستعارة والتغيير ، وإن حافظت على الاستمرار فى ثقافة اليابان نفسها ، والقدرة على تعديل القديم والجديد والمزج بينهما ، أكسبتا الشعب مرونة كبيرة وقدرة كبيرة على التكيف ، غالباً ما تفتقر إليهما بلاد أخرى .

وكانت اليابان موفقة أيضا فى كونها استطاعت أن تتجنب الإذلال الناتج من الاستعمار على أيدى الشعوب الغربية . فخلال الوقت الذى كانت فيه آسيا كلها تقريبا قد استولت أو أملت عليها شعوب الغرب الأكثر تقدماً ، توافر لليابان الوقت للتجديد بوصفها شعباً حراً بصفة رئيسية .

التعليم

وأدرك اليابانيون أهمية التعليم ، وذلك فى اندفاعهم نحو التجديد واللحاق بالغرب . فبعد عودة الميجى بادرت الحكومة إلى إنشاء المدارس الأولية والثانوية ، ونفذت برنامجا جعل من اليابان عند مستهل القرن مجتمعا يعرف أهله القراءة والكتابة . إن أسباب نجاح اليابان فى التحول من شعب زراعى إقطاعى إلى دولة أخذت بالتصنيع فى مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة ، أسباب كثيرة ومعقدة ، ولكن من المؤكد أن تعليم الناس كان عاملا أساسيا فى نجاحها الغريب .

ومعدلات المعرفة بالقراءة والكتابة من أعلاها فى العالم ؛ إذ تقرب من ١٠٠ فى المائة ، وتشمل بالفعل جميع من يمكن تعليمهم القراءة والكتابة . والتعليم إجبارى وبالمجان فى السنوات الدراسية التسع الأولى ، وبالإضافة إلى التعليم الإجبارى حتى الصف التاسع ، فإن نسبة عالية حوالى ٦٠ فى المائة من الطلبة اليابانيين يلتحقون بالمدارس الثانوية الراقية ، ويسير عدد الطلبة فى طريق الزيادة كل عام .

وتضم اليابان أكثر من ٥٠٠ من معاهد التعليم العالى ، والكليات من المرتبة الدنيا ، والكليات والجامعات ، ومرة أخرى نقول إن نسبة الطلبة ممن هم فى سن الدراسة العليا من أعلى النسب فى العالم .

إن مورد اليابان الكبير هو شعبها المتعلم والمجد . فبشعب متعلم لم يكن فى الإمكان استعارة التكنولوجيا فحسب ، بل وأمكن أيضا استخدامها بطريقة فعالة والتحكم فيها ، والبناء والتوسع على أساسها ،

وتقدم لليابان اليوم مساهمات مهمة فى الكثير من الميادين . ويمكن أن نرى أهمية التعليم فى جميع المجالات وعلى جميع المستويات ، من الفلاح إلى العالم الذى يقوم بالبحوث . وبشعب يعرف القراءة والكتابة يمكن نشر الأفكار والتكنيكات بسهولة وسرعة . ففى المجتمع الأمى يكون من الضرورى عرض التكنيكات والمهارات الجديدة على الفلاحين والعمال الصناعيين ، ويمكن عمل الكثير من هذا فى اليابان عن طريق المواد المطبوعة . وتنشر المحطات الزراعية القومية أو القائمة فى المقاطعات التقارير عن أحدث وأفضل التكنيكات وتوزعها على القرى ، وهذا يوفر الكثير من الوقت والمال ، ويساعد أيضا على تفسير ماتتصف به الزراعة اليابانية من إنتاجية عالية للغاية . والواضح أن القدرة على القراءة كانت ذات أهمية كبرى فى تدريب العمال على الأعمال والمهارات الأشد تعقيداً فى الصناعة .

ويتضمن نظام التعليم فى اليابان مدارس خاصة لذوى العاهات من الأطفال ، ومدارس خاصة للتدريب الفنى تقوم بتعليم مهارات خاصة لأغراض الصناعة والزراعة ، وهناك المئات من دور الكتب والمتاحف وغير ذلك من التسهيلات التعليمية من عامة وخاصة .

وكما هو المتوقع تملك اليابان نظاما للاتصال بالجماهير على درجة عالية من النمو ، فنسبة تداول الصحف من أكبر النسب فى العالم وأوسعها انتشاراً ، وتنتشر محطات الراديو والتليفزيون من هوكايدو إلى كيوشو : وتشتمل المصادر الأخرى الكبيرة للتعليم والأنباء على مجموعة

كبيرة جداً من الكتب والمجلات وبرنامج يتوسع باستمرار لتعليم الشباب . وتقوم المنظمات العامة والمدنية ، بما فيها الجماعات النسائية ، بتنفيذ جميع أنواع البرامج التعليمية على المستوى المحلى .

المليكية

ومن أشد النواحى لفتا للنظر فى اليابان اليوم الرخاء الذى ينهض عليه الدليل فى جميع أرجاء البلاد . فالمتاجر ملأى بالسلع، والناس يشترونها ، ولباس القوم وغذاؤهم أفضل مما كان عليه من قبل، ويتمتع الشعب بمستوى معيشة بدأ يقترب من مستوى الغرب . ولا تزال هناك فجوة واسعة بين الدخول فى اليابان وفى أغنى بلاد العالم ، ولكن الفجوة تضيق ووضع القائمون بالتخطيط من رجال الحكومة مستويات عيش يمكن مقارنتها بمستويات أوروبا الغربية وسوف تصل إليها اليابان فى نهاية الستينيات من القرن . وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فليس من شك كبير فى أنهم سوف يحققون هذه الأهداف ولعلهم يتجاوزونها .

هذا الرخاء الجديد أكثر من أن يكون مسألة غذاء متحسن وكساء أفضل، والأحرى أنه ثورة استهلاكية حقيقية. فالتليفزيون، الهيفى hifi والستيريو ، والثلاجات، وآلات الغسيل، وآلات التصوير، ومنتجات أخرى لا حصر لها تخرجها صناعة الإنتاج الكبير الجديدة ، آخذة فى الانتشار بسرعة هائلة فى صفوف الشعب ، وأصبحت بطاقات الشراء بالتقسيط ومشروعات الدفع على آجال، من الأمور العادية. وتزدحم

المسارح والبارات والمطاعم والنوادى الليلية وتحقق أرباحا كبيرة ،كما تحجز الكثير من الفنادق والخانات لأسابيع مقدما ، وتزدحم قطارات نهاية الأسبوع بالمسافرين الذى يتوجهون إلى شواطىء البحر فى الصيف وإلى الجبال لممارسة رياضة الانزلاق على الجليد فى الشتاء. ويجرى الآن وبسرعة مدهشة بناء ملاعب جديدة للجولف ، وملاعب للبيسبول ، وبماشى كرة القدم القديمة ، ومراكز التسلية بما فيها « أرض أحلام » فى مركز نارا الثقافى القديم . وتعرض المخازن التجارية الأغذية المجمدة بما فيها الألوان اليابانية التقليدية ، والوجبات السريعة من الحساء إلى البطاطس ، وجميع أنواع المواد الغذائية المستوردة .

ويبين الجدول رقم (٢) الزيادة فى الملكية كمثال عن طبيعة الانتاج المتفجرة والمبيعات من أجهزة وقع عليها الاختيار . ويبين هذا الجدول ناحيتين مهمتين من اقتصاد اليابان المتغير ، والنمو الهائل فى الإنتاج الكبير والاستهلاك وارتفاع القوة الشرائية بالمناطق الحضرية . ولقد بدأت اليابان الإنتاج التجارى لأجهزة التليفزيون فى عام ١٩٥٣ ، ووصل الإنتاج إلى ٣٠٠ر٠٠٠ جهاز فى عام ١٩٥٦ ، وقفز إلى ما يقرب من ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ فى عام ١٩٥٩ وأكثر من ٣ر٥ ملايين فى عام ١٩٦١ ، وفى نهاية عام ١٩٦١ ، وصلت معدلات الإنتاج الشهرى إلى حوالى نصف مليون جهاز . هذه السرعة التى يسير بها معدل الإنتاج وارتفاع النسبة المئوية للملكية يثيران مشكلات خطيرة بالنسبة إلى الأسواق المستقبلة للصناعة . ففيما بين عامى ١٩٥٦ ، ١٩٦١ ارتفع

إنتاج الثلاجات من أقل من ٠٠٠ر٠٠ ١ إلى حوالى واحد و نصف مليون وحدة.

الجدول رقم (٢) النسبة المئوية للأسر التى تملك معدات كهربية (أ).

	١٩٥٨		١٩٦٠		١٩٦١	
	حضرية	ريفية	حضرية	ريفية	حضرية	ريفية
تليفزيون	١٦	٣	٥٥	١١	٧٢	٢٩
ثلاجة	٦	ب	١٦	١	٢٧	٣
آلة غسيل	٢٩	٥	٤٥	٩	٥٥	١٥
آلة طهى الأرز	١٦	٤	٣٨	٩	٤٥	١٤

(أ) حسب « عرض لمعيشة الشعب » «Kokumin seikatsu Hakusho» التى تشرف على تحريرها وكالة التخطيط الاقتصادى. والأرقام مبنية على أسئلة تتضمنها استفتاءات تجرى كل عامين فى المناطق الحضرية والريفية.

(ب) الرقم غير موجود.

لا يعنى الرخاء الجديد أنه لا وجود للفقر فى اليابان. إنه موجود، ولكن الفقر فى اليابان اليوم هو ذلك النوع الموجود عند شعوب العالم المتقدمة، أكثر منه ذلك الفقر المدقع الذى نلقاه فى مساحات كبيرة من الأجزاء المتخلفة فى العالم.

ومما له أهمية كبرى بالنسبة إلى بقية آسيا أن اليابان، برغم مواردها الطبيعية الهزيلة، استطاعت أن تبنى شعبا حديثا ينعم بالرخاء، ويضم طبقة وسطى كبيرة تسير فى طريق النمو، وفى وسعها أن تشترى منتجات الإنتاج الكبير. لقد أثبتت اليابان أن الفقر ليس ضروريا إذا ملك

الناس المهارات، والاندفاع، والتنظيم، والمعرفة بأن الفقر ليس ضرورة في آسيا .

كان ارتفاع اليابان السريع إلى مرتبة القوة القومية في فترة مابعد الحرب ، عاملا هاما في زحف القومية الجارف في آسيا ، فقد أظهرت اليابان أن في إمكان الشعوب الآسيوية أن تحقق القوة القومية في المنافسة مع الغرب . وربما يصلح رخاء اليابان الجديد مثالا على النمو الاقتصادى الذى يمكن أن يتحقق في الشعوب الآسيوية التي تتوافر فيها البيئة الصالحة للتنمية الاقتصادية .

٩
التجـــــارة

إن عودة اليابان من جديد ، غير المتوقعة والمفاجئة ، لتشغل مكاناً بارزاً بين شعوب العالم بعد فترة فى أعقاب الحرب كانت فيها موضع النسيان على الصعيد الدولى ، هذه العودة ترجع فى الغالب إلى انتعاشها الاقتصادى والنمــــو الخارق للعادة الذى شهدته صناعتها وتكنولوجيتها ؛ إذ جعل هذان فى إمكان اليابان أن تطالب مرة أخرى بمكانها باعتبارها من دول الصف الأول التجارية . إن البضائع اليابانية تشق طريقها إلى الأسواق فى جميع أنحاء الكرة الأرضية من كندا إلى الأرجنتين ، ومن المغرب إلى جنوب أفريقيا، ومن اسكنديناوه إلى البحر المتوسط، ومن أوروبا الشرقية إلى الصين الشيوعية ، ومن كوريا عبر آسيا الموسمية إلى الشرق الأوسط ، فضلا عن الأسواق فى استراليا ونيوزيلندا. فعبارة «صنع فى اليابان» تظهر الآن على أجهزة التليفزيون، وأجهزة الراديو الترانزستور والملابس ، وخشب الأبلكاش ومئات السلع الأخرى فى الولايات المتحدة ، وعلى مكينات الخياطة وأجهزة التليفزيون وأقلام الحبر فى بيرو ، والسيارات والآلات فى أفغانستان وجمهورية السودان ، والعربية السعودية ، والكويت ، وآلات التصوير والنظارات المزدوجة ولعب الأطفال فى ألمانيا الغربية وبريطانيا والأدوات العلمية والبصرية فى السويد ، والأقلام الأبنوس وأدوات الضبط والمنسوجات فى الاتحاد السوفييتى ، والجرارات

والسفن فى الصين الوطنية ، والصلب والآلات والسيارات وسيارات النقل والأسمدة في جنوب وجنوب شرقى آسيا .

ويطير رجال الأعمال اليابانيون والبعثات التجارية إلى جميع أنحاء العالم بحثا عن الأسواق والمواد الخام ، وتفد إلى طوكيو الأعداد المتزايدة من البعثات التجارية الأجنبية سعيا وراء النشاط الاقتصادى اليابانى . فقد زارت اليابان حديثاً مجموعات آتية من أستراليا ونيوزيلندا وكوريا والأرجنتين وإيطاليا من بين كثير غيرها ، كلما تواصل أهمية اليابان فى التجارة الدولية والصناعة النمو . وتطوف التكنولوجيا اليابانية ويطوف رأس المال اليابانى بالعالم لإقامة المصانع لعمل جميع أنواع المنتجات من السفن والصلب إلى أجهزة الراديو الترانزستور ، أو للمساعدة فى إقامة هذه المصانع . فتطالب الاتفاقات الحديثة بالمساعدة اليابانية ، فى إقامة صناعة للتليفزيون فى تايوان واستخدام التصميمات اليابانية لصناعة آلات النسيج فى الولايات المتحدة . وبينما لم تنشئ حكومة كوريا الجنوبية علاقات دبلوماسية عادية مع اليابان ، إلا أنها دعت علناً رأس المال اليابانى والتكنولوجيا اليابانية للمساعدة فى تنفيذ برامجها للتنمية الاقتصادية .

وبنمو طاقتها الصناعية وإنتاجها ، تزداد أهمية اليابان بالنسبة إلى الشعوب الأخرى باعتبارها سوقا تتجه إليها صادرات الأخيرة . فيأتى الصوف والقمح ومنتجات الألبان من أستراليا ونيوزيلندا ، والبترول من الشرق الأوسط ، والحديد وغيره من الفلزات من أمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا وأفريقيا ، والسكر والموز

من الصين الوطنية ، وتأتى المواد الخام والسلع المصنوعة من الولايات المتحدة ، وقائمة تزداد باطراد من المنتجات المصنوعة من أوروبا .

وكان ازدياد أهمية اليابان كسوق عوناً بالغاً فى التخفيف من حدة المشكلات التى خلقها الدور الذى لعبته خلال سنوات الحرب ، كما أنه عامل كبير يؤدى إلى قيـــام علاقات أفضل مع الشعوب الأخرى ..

ولولا التوسع الذى حدث فى التجارة والصناعة لكانت اليابان بلداً قليل الشأن نسبياً ، صغيراً ومزدحماً بالسكان ، وليست له سوى أهمية ثانوية . فبضاعتها وتجارتها أصبحت لهما أهمية فى جميع أنحاء العالم ، وتلعب اليابان الآن دوراً أكبر فى المنظمات السياسية والاقتصادية العالمية من الأمم المتحدة ومشروع كولومبو إلى مجموعات التخطيط الإقليمية الأصغر للتعاون الاقتصادى فى داخل آسيا . فعقدت فى طوكيو اجتماعات اللجنة الاقتصادية لآسيا ، والشرق الأوسط والمتابعة للأمم المتحدة ، لعام ١٩٦٢ ، ولعبت اليابان دوراً هاماً . وثمة إدراك متزايد فى البلاد الأخرى بآسيا بأن البرامج التعاونية الإقليمية للتجارة والتنمية الاقتصادية فى آسيا بغير التعاون من جانب اليابان سوف تصاب بضعف خطير ، ومن المرجح أن يكون مصيرها الفشل . والواضح أن كتلة تجارية آسيوية ، وهى مشروع لم يتعد دور الكلام ، سوف تبدأ وقد أصيبت بعائق كبير إذا لم تشترك فيها اليابان ، ذلك الشعب الصناعى الرئيسى . ومع هـذا فإن ردود الفعل اليابانية إزاء مثل هذا التجمع الاقتصادى لم تكن شديدة الحماسة ، خاصة إذا أريد بها أن

تكون كتلة تجارية ذات صبغة رسمية على غرار الجماعة الاقتصادية الأوروبية[1] . وعلى أى حال فأهمية اليابان فى التنمية الاقتصادية الآسيوية عادت فأصبحت موضع الاعتراف بها بوجه عام من جانب شعوب آسيا .

الصادرات

وإذا تغير التأكيد فى الصناعة اليابانية من إنتاج السلع الخفيفة التقليدية مثل المنسوجات ، إلى الصناعات الثقيلة والكيماوية ، حدث كذلك تغيير هام فى بيان صادرات اليابان : فالسلع الصناعية الخفيفة التقليدية التى اعتادت أن تشكل الشطر الأكبر من صادرات اليابان المصنوعة ، تشكل الآن حوالى نصف الصادرات ، أما الحديد والصلب ، والآلات ، والسفن ، وأجهزة الراديو ، وآلات التصوير والكيمويات وغير ذلك من أمثال هذه المنتجات ، فيزداد نصيبها من مجموع الصادرات سنة بعد أخرى ، فاليابان الآن من المصدرين الرئيسيين فى العالم للآلات ، والمظنون أن نقل التأكيد إلى إنتاج المعادن والآلات والكيمويات سوف يكون النمط الذى يحتذى فى المستقبل . هذه الصناعات الجديدة تتطلب مهارات أكبر وآلات وأساليب إنتاج أشد تعقيداً ، كما أنها تؤكد القيمة المضافة . إن الكثير من المنتجات الجديدة مثل أجهزة الراديو الترانزستور وأجهزة التليفزيون ومعدات التصوير تتطلب مقادير صغيرة نسبيا من الخامات المستوردة .

---

(١) السوق الأوروبية المشتركة . (المترجم)

والتغيير الذى طرأ على تركيب السلع المصدرة تطور طبيعى، نظراً للتغير فى صرح اليابان الصناعى ، وهو تغيير له شأنه الخطير بالنسبة إلى أنماط التجارة فى المستقبل ، خاصة حين تسير بلاد مثل الهند والصين الشعبية وهونج كونج قدما بسرعة فى صناعة أنواع السلع الخفيفة التى جرى التقليد على أنها كانت تشكل مثل هذا الجزء الكبير من إنتاج اليابان وصادراتها . بل وثمة قلق الآن فى اليابان من أن المنسوجات الأرخص ثمناً مثلا والآتية من البلاد الآسيوية المجاورة سوف تخلق فى نهاية الأمر منافسة حادة للمنسوجات اليابانية . إن عدداً كبيراً من منتجى المنسوجات اليابانيين يحولون الاهتمام من الأقطان والصوف والحرير إلى الألياف الصناعية الجديدة التى تتطلب مهارات ورأس مال أكثر ، واليابان هى الثانية بالعالم بعد الولايات المتحدة فقط فى إنتاج الألياف الصناعية . وهذه المواد الجديدة بصدد أن تصبح ذات أهمية متزايدة فى صادرات الشعب .

الواردات

واليابان أصلا مستوردة للخامات والمواد الغذائية ومصدرة للسلع المصنوعة . ولقد كان البترول والقطن الخام أهم البنود المفردة فى قائمة الواردات ، كما كانت المعادن والصوف الخام والمواد الغذائية تشغل مركزاً عاليا أيضاً . وفى السنوات القريبة العهد كان هناك نقص واضح فى أهمية القطن النسبية وزيادة ملحوظة فى أهمية البترول وخام الحديد وخردة الحديد وغيرها من المواد اللازمة للصناعة الثقيلة

وهو ما يترتب على نقل التأكيد من الصناعة الخفيفة ووضعه على الصناعة الثقيلة . وكانت الآلات أيضاً بنداً هاما من بنود الواردات ، وزادت الواردات زيادة شديدة نتيجة انتهاج سياسة تحرير التجارة وما أعقبه من اندفاع الشركات اليابانية نحو تجديد مرافقها الإنتاجية بأسرع ما يمكن حتى يتسنى لها أن تكون فى مركز أفضل لمنافسة المنتجات المصنوعة المستوردة . وينطوى تجديد صناعة اليابان وترشيدها ، لا على استيراد التكنولوجيا فحسب ، بل ويتضمن أيضاً استيراد آلات حديثة وأكثر كفاية : ومادامت اليابان تواصل سياستها الحالية من ناحية تجديد صناعتها ورفع إنتاجيتها ، فسوف يتعين عليها استيراد أنواع من الآلات لم تنتجها فى بلادها بعد .

وكانت الحكومة تفرض القيود على التجارة ، ووجدت الشركات الأجنبية من الصعب جداً أو من المستحيل عليها أن تصدر أنواعاً كثيرة من السلع المصنوعة إلى اليابان إلا إذا كانت هذه الأنواع مما لا يمكن إنتاجها فى اليابان ، أو كانت تعتبر ذات أهمية بالنسبة إلى تنمية الصناعة اليابانية ، واستخدمت الحكومة سلطتها لمنع أو تقييد الواردات غير الرئيسية وحماية الشركات اليابانية من المنافسة الأجنبية. ورداً على الاتهامات المتعلقة بالقيود على التجارة والتى كانت البلاد الأخرى توجهها إلى اليابانيين ، وتمشياً مع رغبة اليابان فى منحها حقوقا كاملة وفقا للاتفاقية العامة على التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) وحتى تقبل عضواً فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، تعمل اليابان على تنفيذ برنامج يهدف إلى تحرير الواردات ونظم العملة

والاستثمارات الرأسمالية الأجنبية . وسوف تكون النتيجة نظاما للواردات أوفر حرية ، بما فى ذلك السلع الاستهلاكية. ولقد زاد عدد السلع غير المقيدة بالحجم ، وحررت الآن واردات عدة كانت مقصورة على المناطق غير الدولارية . وطبقا لمشروعات الحكومة كان المقدر أن يتم بحلول عام ١٩٦٢ تحرير حوالى ٩٠ فى المائة من بنود الواردات ويشعر بعض اليابانيين الآن بالقلق من ناحية التهديد الذى تشكله السلع الرخيصة ، المستوردة من الغرب ، نظراً لأن تكاليف الإنتاج اليابانية بالنسبة إلى بعض المنتجات المصنوعة تعتبر عموماً أعلى من مثيلاتها فى البلاد الأخرى . ومن المرجح أن تظل صناعات السيارات والآلات ، فضلا عن صناعات أخرى ، تلقى حماية خاصة من المنافسة الأجنبية .

لقد كانت عودة اليابان إلى مركزها السابق بوصفها شعبا من شعوب العالم التجارية الكبرى ، عملية بطيئة وصعبة منذ أيام عام ١٩٤٥ السوداء، وأخيراً فى عام ١٩٥٩ تجاوزت الصادرات أرقام ماقبل الحرب ، وفى عام ١٩٦٠ قربت قيمة كل من الواردات والصادرات على ٤ بلايين دولار ، ثم تجاوزت هذا الرقم فى عام ١٩٦١ ، ولكن الواردات كانت تزيد بسرعة أكبر فبلغت قيمتها ٥٨١١ مليون دولار فى حين وصلت قيمة الصادرات إلى ٤٢٣٨ مليون دولار ، مما خلق مشكلة خطيرة بالنسبة إلى ميزان المدفوعات وسبب نقصا شديدا فى

الاحتياطات من العملات الأجنبية . وهذه المشكلة المتكررة ، هى مصدر القلق الكثير فى اليابان اليوم (١) .

العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة

ما من شعب يقرب من الأهمية التى تمثلها الولايات المتحدة بالنسبة إلى اليابان ، سواء من ناحية الواردات أو الصادرات . فقد أصبحت الولايات المتحدة المصدر الرئيسى الذى يزود اليابان بالمواد الخام ، وأهم سوق أمام سلعها المصنوعة . وبينما أهمية الولايات المتحدة فى تجارة اليابان أعظم بكثير من نصيب اليابان فى تجارتها ، أصبحت اليابان أهم سوق لصادرات الولايات المتحدة ، بعد كندا وأهم سوق لمنتجاتها الزراعية .

ولقد شهدت التجارة بين اليابان والولايات المتحدة زيادة شديدة فى السنوات الحديثة فبلغت قيمتها لكل منهما أكثر من بليون دولار بحلول عام ١٩٥٩ عندما زادت صادرات اليابان فعلا على وارداتها . وبدأت واردات الولايات المتحدة من اليابان تهبط فى أواخر عام ١٩٦٠ ، فى حين واصلت واردات الأخيرة الازدياد . واليوم عادت التجارة فصارت فى صالح الولايات المتحدة إلى حد كبير . إن قيمة التجارة بين البلدين كبيرة جـــداً واعتماد اليابان الكبير على سوق الولايات المتحدة عاملان كبيران فى التحالف بين البلدين ، ولكن تكمن فيهما أيضا مصادر سوء التفاهم والاحتكاك .

ومشكلة التجارة من أصعب وأعقد المشكلات فى العلاقات

Weekly Review, Bank of Tokyo, No. 711, February (1) 5, 1962.

الأمريكية اليابانية، وكان برنامج الولايات المتحدة الطويل الأجل يهدف إلى مزيد من حرية التجارة على أساس يشمل العالم كله، وزادت واردات الولايات المتحدة من اليابان إلى أكثر من الضعف فيما بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٦٠ . وفى الوقت نفسه كانت اليابان تعـــانى فى العادة من ميزان تجارى مع الولايات المتحدة ، لم يكن فى صالحها برغم أن برامج الأخيرة الخاصة بشأن تموين قواتها جعلت عموما فى إمكان اليابان موازنة مدفوعاتها الدولية . غير أن برامج التموين سوف يجرى خفضها بالتدريج وسوف يتعين تضييق الثغرة التجارية بوسائل أخرى .

إن المشكلات الاقتصادية الداخلية فى الولايات المتحدة ومختلف القيود المفروضة مما ترتب عليها نقص فى واردات الولايات المتحدة من اليابان فى أواخر عام ١٩٦٠ ، هذه كلها كانت لها آثار عكسية فى اقتصاد اليابان ، وخلقت بعض السخط على الولايات المتحدة .

والسياسات الحديثة الناشئة من ميزان المدفوعات المضاد فى الولايات المتحدة ، وهى سياسات من قبيل برامج « اشتروا البضائع الأمريكية » و « استخدموا السفن الأمريكية » ، لم تقابل بروح طيبة، ولم تفهم تماما فى اليابان. غير أن أكبر القلق هو الضغط المستمر من جانب بعض رجال الصناعة فى الولايات المتحدة ممن يطالبون بالحماية ضد الواردات الأجنبية . وبينما من الصحيح أن الولايات المتحدة لم تفرض القيود إلا على عدد قليل من المنتجات اليابانية مثل الأدوات المسطحة المصنوعة من الصلب النقى ، فإن المطالب المتكررة من جانب الصناعة الأمريكية

بالحد من السلع اليابانية ، مصدر دائم للقلق بالنسبة إلى كل من الحكومة اليابانية والصناعة اليابانية ، وقد فرضت اليابان حصصا اختيارية على كثير من السلع التى تصدر إلى الولايات المتحدة فى محاولة منها لمنع الإفراط فى التصدير من أية سلعة واحدة . وحقق النظام نجاحاً طيباً ، ولكن كان هناك قلق فى اليابان بسبب ازدياد الصادرات من المنسوجات وغيرها من السلع إلى الولايات المتحدة من البلاد الأخرى ، وبخاصة هونج كونج ، مما تشعر معه اليابان أنه منافسة غير عادلة نظراً لأنها تقيد بمحض اختيارها صادراتها من هذه السلع إلى الولايات المتحدة. والاقتراح الحديث بفرض رسم استيراد على الولايات المتحدة من المنسوجات القطنية ، أثار الغضب الشديد والغم فى اليابان خاصة وأن واردات اليابان من القطن الخام من الولايات المتحدة تزيد زيادة بالغة عن قيمة صادرات المنسوجات القطنية اليابانية إلى الولايات المتحدة . وتقوم الصحافة بتغطية الروايات المتواترة عن الصناعات الأخرى بالولايات المتحدة والتى تسعى إلى الحماية من السلع المستوردة، وهى روايات لا تخيب أبداً فى توليد القلق . إن كل ما يشتمل على التجارة أمر ذو أهمية بالنسبة إلى اليابان .

وتطور اليابان الاقتصادى ورخاؤها الآخذ فى النمو لا يمكن أن يستمر بدون توسع فى تجارتها الخارجية . ونمو اليابان الاقتصادى المستمر باعتبارها عضوا رئيسيا فى المجتمع الصناعى ، ذو أهمية بالنسبة إلى رخاء المجتمع ككل، واستقراره واتساع فرص التصدير أمام اليابان يؤدى إلى المزيد من الواردات من جانبها، ويجعل فى إمكان البلد أن يلعب دوراً أكثر أهمية فى مساعدة البلاد المتخلفة . وبسبب الزيادة

الكبيرة فى طاقة اليابان الإنتاجية ، فإنهـا بحاجة إلى النمو المنتظم لأسواقها الكبرى الحالية ، وإلى نمو تجارتها مع الشعوب الأخرى . إن دور اليابان المستقبل فى أوروبا سوف يتوقف إلى حد كبير على السياسات التجارية التى تنتهجها بلاد أوروبا إزاء اليابان . إن التجارة بطبيعة الحال عملية ذات شقين ، ومواصلة اليابان تحرير تجارتها مما يتفق مع هذا الأمر أيضا .

وطبقا للتخطيط الطويل الأجل فى ظل مشروعات مضاعفة الدخل ، تأمل اليابان فى رفع وارداتها وصادراتها من المستوى الحالى البالغ حوالى ٤ بلايين دولار إلى حوالى ١٠ بلايين لكل من الواردات والصادرات فى عام ١٩٧٠ ، وهى تتطلع إلى الولايات المتحدة وأوروبا لتحقيق أكبر الزيادات فى التجارة المتوسعة، وتقوم الخطة على أساس الافتراض بأن البلاد المتخلفة لن تتوافر لها القوة الشرائية التى تمكنها من أن توسع تجارتها كثيراً مع اليابان ، إن لم يكن فى المستقبل القريب على الأقل ، وإن أسواق اليابان الطبيعية سوف تكون أكثر فأكثر مع الشعوب النامية الأخرى فى العالم .

من وجهة نظر الولايات المتحدة فإن أهم ناحية من تخطيط اليابان الطويل الأجل هو ما لأمريكا الشمالية ، والولايات المتحدة بصفة رئيسية ، من أهمية متصلة باعتبارها شريك اليابان التجارى الأكبر . وتهدف التقديرات لعام ١٩٧٠ إلى أن تكون قيمة كل تجارة من الواردات والصادرات مع الولايات المتحدة حوالى ٣ بلايين دولار من المجموع الكلى البالغ ١٠ بلايين دولار لكل من واردات وصادرات

اليابان . وتتوقع اليابان من الولايات المتحدة أن تستمر فى تزويد الصناعة اليابانية بمقادير تتزايد باستمرار ، من المواد الخام مثل الفحم والمعادن والقطن فضلا عن التكنولوجيا والآلات . كذلك تتوقع أن تصبح السلع الاستهلاكية من الولايات المتحدة أكثر أهمية كلما تحررت التجارة . إن المشكلة الكبرى كما تراها اليابان الآن تتمثل فى إيجاد أسواق فى الولايات المتحدة تستوعب نفس النسبة المئوية تقريباً من مجموع الصادرات اليابانية ، ولكن بمقادير أكبر كثيراً مما سوف يلزم لتغطية الزيادة فى الواردات . من المحقق أن اليابان ستواصل زيادة وارداتها من الولايات المتحدة ، وسوف يتعين عليها أن تتمكن من زيادة وارداتها مقابل ذلك .

وعلى غرار خطة مضاعفة الدخل القومى ، يقوم برنامج اليابان الطويل الأجل للتجارة ، على الافتراض بأن المعدل المرتفع الحالى لنمو اليابان الاقتصادى سوف يستمر خلال الستينيات ، وأن تجارة الولايات المتحدة والعالم سوف تتوسع أيضاً بمعدل يكفى لاستيعاب الزيادة فى صادرات اليابان .

الخوف من العزلة

أحس اليابانيون بالانزعاج من ناحية مستقبل صادراتهم إلى البلاد التى كونت كتلا تجارية ، فهم يشعرون أن الكثير من الشعوب الأوروبية تتبع سياسة تفرقة إزاء الصادرات اليابانية ، بل ويخشون أن يواجهوا مزيداً من الصعاب ، إذ تسير أوروبا قدما نحو التوحيد

الاقتصادى . إن بلاداً عدة ، ومنها المملكة المتحدة حتى أواخر عام ١٩٦٢ ، واصلت الاستناد إلى المادة ٣٥ ، أو المنفذ ، فى اتفاقية الجات، وتواصل فى تجارتها مع اليابان عدم تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وإمكانية قيام سوق مشتركة فى أمريكا اللاتينية ، والكتلة الشيوعية القائمة حالياً ، والحديث الذى يتردد الآن عن تجمع يضم جنوب شرقى آسيا ، كل هذا يثير شبح اليابان وقد تركت وحدها كالدولة التى تعيش فى عزلة . وهنا أيضاً تتطلع اليابان إلى الولايات المتحدة لتساعدها على إبقاء المسالك التجارية مفتوحة أمامها .

وبسبب ازدياد الخوف من العزلة دار حديثا الكثير من النقاش فى اليابان حول إمكانية وصواب اشتراكها فى إنشاء الكتل الإقليمية لأغراض التنمية والتجارة .

ومن هذه الإمكانيات منظمة التعاون الاقتصادى الآسيوى التى يجرى النقاش بصددها الآن بين الشعوب الآسيوية . ولو تكونت مثل هذه الكتلة فالمرجح أن تضم الشعوب الثمانية عشر الداخلة فى نطاق اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى ، وهذا يشمل منطقة تمتد تقريبا من إيران عبر جنوب وجنوب شرقى آسيا إلى اليابان وكوريا ولكنها فى ظل الظروف الحالية لن تضم الصين الشيوعية . قد يبدو مثل هذا المشروع فى صالح اليابان من ناحية أن المنطقة تشكل واحدة من أكبر منطقتين تجاريتين تتعامل معهما اليابان ، وغنية بدرجة طيبة نوعا بالموارد الطبيعية ، ولها مزايا القرب النسبى .

ومع هذا فاشتراك اليابان فى « سوق مشتركة » آسيوية على غرار

سوق أوروبا الغربية ، لا يبدو محتملا على الإطلاق ، على الأقل ليس فى هذا الوقت . ففى عام ١٩٦١ كانت أمريكا الشمالية وحدها تمد اليابان بحوالى ٤١ فى المائة من وارداتها وتأخذ حوالى ٢٨ فى المائة من صادراتها مقابل ١٧ ، ٣٣ فى المائة على التوالى بالقياس إلى الشعوب الآسيوية .

الجدول رقم (٣) شركاء اليابان التجاريون الكبار [١]

قيمة الصادرات حسب اتجاهاتها الرئيسية عام ١٩٦٠ (الوحدة : مليون دولار)		قيمة الواردات حسب اتجاهاتها الرئيسية عام ١٩٦٠ (الوحدة : مليون دولار)	
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٨٣	الولايات المتحدة الأمريكية	١٥٤٥
هونج كونج	١٥٦	أستراليا	٣٤٤
الفلبين	١٥٤	كندا	٢٠٤
أستراليا	١٤٤	الملايو	١٩٤
المملكة المتحدة	١٢١	الفلبين	١٥٩
كندا	١١٩	ألمانيا الغربية	١٢٣
تايلاند	١١٨	العربية السعودية	١٠٥
إندونيسيا	١١٠	المكسيك	١٠٣
الهند	١٠٩	الهند	٩٩
تايوان	١٠٢	بريطانيا	٩٩

(١) من ص ٣٦٥ من : Economic Survey of Japan. (1960-1961), Economic Planning Agency, Japanese Government. Published by Japan Times, Ltd., Tokyo.

ارتفع نصيب أوروبا الغربية إلى حوالى ١٠ ، ١٢ فى المائة . وتحصل
ياپان الآن على أكثر من ٩٠ فى المائة من حاجتها من الفحم الكوك
ن خارج آسيا ، وثلاثة أرباع حاجتها تقريبا من خردة الحديد من
ولايات المتحدة وحدها ، وحوالى ٨٠ فى المائة من بترولها من الشرق
لأوسط .

وبينما من الصحيح أن ما يبلغ ثلاثة أرباع الحديد الخام يأتى
ن مصادر آسيوية يعتقد رجال صناعة الصلب اليابانيون أنهم سوف
ضطرون إلى الاتجاه نحو أمريكا الشمالية والجنوبية وأفريقيا للحصول
لى حوالى نصف احتياجاتهم بحلول عام ١٩٧٠ . وهناك مناطق خارج
سيا تمد اليابان أيضاً بحوالى نصف حاجتها من الخامات المعدنية غير
لحديدية . وتحصل اليابان على كل حاجتها تقريبا من القمح من كندا
الولايات المتحدة وأستراليا ، ومعظم القطن من الولايات المتحدة
المكسيك ، والصوف كله من أستراليا والأرجنتين ونيوزيلندا
جمهورية جنوب أفريقيا . وتأتى جميع واردات اليابان من الآلات
ن الولايات المتحدة وأوروبا بالفعل .

وسوف تنشأ مشكلات كبيرة أيضاً لليابان كعنصر فى كتلة تجارة
سيوية ، بما فى ذلك الانخفاض الكثير فى مستوى التنمية الاقتصادية
وانخفاض مستويات المعيشة فى بقية آسيا ، والنقص المزمن فى العملات
الأجنبية التى تدفع بها ثمن الصادرات المتزايدة من اليابان ، والمشكلات
الصعبة جداً فى التجارة والمنتجات الزراعية خاصة لأن اليابان فى حالة
اكتفاء ذاتى من ناحية إنتاج الرز . والشعوب التى سوف يضمها ميثاق

مثل هذه « السوق المشتركة » الآسيوية ، وعلى خلاف بلاد مجموعة أوروبا الغربية ، متفرقة فى مساحة هائلة، وبينها فوارق واسعة مردها إلى اللغة والتاريخ والتطور الاقتصادى المتفاوت. إن اليابان تحتاج وتريد وفى وسعها استيعاب الكثير جداً من المنتجات التى يجب أن تأتى من بلاد خارج آسيا — القمح ، ومنتجات الألبان، والصوف، والآلات ، ومجموعة تزداد تنوعا وكثرة من السلع الاستهلاكية . وأخيراً وليس آخراً ، هناك الحاجة المستمرة إلى التكنولوجيا التى يجب، فى المستقبل الذى يمكن التنبؤ به ، أن تأتى من الغرب . هذه ليست سوى بعض الصعاب الكثيرة التى سوف تواجه اليابان التى هى من ناحية الصناعة والتكنولوجيا وبصورة متزايدة من ناحية الثقافة أقرب إلى الغرب منها إلى جيرانها .

إن المزيد من التعاون بين الشعوب الآسيوية شىء مرغوب فيه بالطبع ، ولدى اليابان الكثير الذى تقدمه لمساعدة الشعوب الأخرى بآسيا لتنمية اقتصادياتها ، ولكن كتلة يسودها الارتباط الوثيق على نمط السوق المشتركة الأوروبية لا يبدو أن فيها الجواب بالنسبة إلى اليابان ، ولن تكون كذلك بالتأكيد إذا كفلت الوصول باستمرار إلى المواد الخام والأسواق فى جميع أنحاء العالم .

وثمة تنظيم يجرى النقاش بشأنه فى اليابان ذلك هو تكوين جماعة من دول الباسفيك تضم اليابان والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا ، وكلها شركاء تجاريون لهم أهميتهم . مثل هذا التجمع يبدو فى أعين الكثيرين أوفر مزايا من كتلة آسيوية . فبينما الأدوار

التى سوف تلعبها كندا واستراليا ونيوزيلندا فى التجارة العالمية فى المستقبل ليست واضحة على الإطلاق فى هذا الوقت ، إلا أن جميع الدول التى يقترح أن تكون أعضاء فى هذا التجمع دول على درجة عالية من النمو الاقتصادى ، ويمكن أن تبقى خارج الكتل التجارية إذا انتهى الأمر ببريطانيا إلى الانضمام إلى السوق المشتركة الأوربية .

من الصعب أن نرى كيف يمكن لمثل هذه الكتلة التجارية أن تكون على درجة عالية من التنظيم من الناحيتين السياسية والاقتصادية مثل السوق المشتركة الأوروبية ، وذلك بسبب اتساع نطاق التزامات الولايات المتحدة ، والمسافات الجغرافية والاختلافات الحضارية والتاريخية ، فضلا عن عوامل أخرى .

لقد شكلت لجان حكومية مشتركة لمناقشة المشكلات الاقتصادية المتبادلة ، وهذه اللجان تمثل اليابان والولايات المتحدة وكندا .

وثمة إمكانيات أخرى للبرامج الاقتصادية التعاونية يجرى بحثها فى اليابان الآن ، وتشمل إنشاء اتحاد جمركى مع كوريا الجنوبية والصين الوطنية ، ونوعا من المشاركة أو الاشتراك فى السوق المشتركة الأوروبية (أو تجمعا موسعاً يشمل إقليم المحيط الأطلسى) وإقامة علاقات أوثق مع الكتلة الشيوعية ، وتكوين حلف تجارى على مستوى أوروبا . وهذا المشروع قد يبدو أنه ينطوى على أكبر المزايا بالنسبة إلى جميع البلاد التى يصيبها الأمر لو كان مثل هذا المشروع فى حيز الإمكان . ومهما يكن من أمر فالمشاركة المستقبلة من جانب اليابان فى أى تجمع كبير ، ليست واضحة على الإطلاق الآن .

وعلى العموم يبدو أن علاقة اليابان التجارية مع الغرب تسير فى طريق التحسين . فتم التوقيع مع فرنسا على اتفاق تجارى أكثر تحرراً ، ودارت المفاوضات فى عام ١٩٦٢ من أجل عقد ميثاق جديد مع بريطانيا يتضمن إسقاط المادة ٣٥ ، وقررت الولايات المتحدة أن اليابان سوف تدرج فى نطاق السياسات التجارية الأمريكية الجديدة المقترحة والأكثر تحرراً ، وأن الولايات المتحدة تعترف بأهمية اليابان كعضو فى أوروبا وشريك تجارى كبير معها .

وإذا أخذنا فى الاعتبار موقع اليابان الجغرافى بالنسبة إلى شعوب شمال الأطلنطى التى تنعم بأعلى مستويات للمعيشة فى العالم ، وأخذنا فى الاعتبار كذلك ما تنطوى عليه أسواقها الأخيرة من أهمية كبيرة بالنسبة إلى اليابان ، فليس ثمة ما يدعو إلى الدهشة من أن اليابان تساورها المخاوف بشأن المستقبل وتشعر بالقلق من ناحية العزلة عن الغرب . ومشكلة القلق تزيد من صعاب الاتصال بين اليابان وشعوب شمال الأطلنطى .

ومن المهم بالنسبة إلى المشاركة بين اليابان والولايات المتحدة أن يكون كل من البلدين على بينة تامة بقدر الإمكان من نوايا الآخر وسياساته حتى تظل ضروب سوء التفاهم فى أدنى حد . لقد زادت الفرص أمام المجموعات الممثلة للبلدين وعلى مستوى عال للاجتماع ومناقشة أشياء من قبيل المشكلات الاقتصادية ، والتطور العلمى ، والتبادل الثقافى . فالاجتماعات التى عقدت عام ١٩٦١ فى هاكون لمناقشة المشكلات الاقتصادية ، حضرها وزراء يمثلون البلدين ، ومن المقرر عقد

أمثال هذه الاجتماعات سنوياً . وبينما لا تستطيع أمثال هذه الاجتماعات أن تحل جميع المشكلات بين البلدين ، فإنها على الأقل تفتح الباب أمام مزيد من التشاور وتبادل أوسع لوجهات النظر .

التجارة مع الكتلة الشيوعية

إن حجم التجارة صغير الآن بين اليابان وبلاد الكتلة الشيوعية وقد بلغت القيمة الكلية لهذه التجارة مع الاتحاد السوفييتي والصين الشيوعية وأوروبا الشرقية حوالى ٣٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٦٠ ، وهذا جزء صغير نسبيا من قيمة مجموع تجارة اليابان ، والتى تربو على ١٠ بلايين دولار .

وأكبر جزء من هذه التجارة هو مع الاتحاد السوفييتى، ويتكون فى الأغلب من الآلات اليابانية والمعادن والمنتجات المعدنية مقابل البترول والخشب والخامات الأخرى . ولا يبدو من المحتمل فى الوقت الحاضر أن تطرأ زيادة كبيرة على التجارة مع الاتحاد السوفييتى ، برغم ماكان من إلحاح البلد الأخير حديثاً من أجل تحقيق زيادات كبرى فى واردات اليابان من البترول . ويمكن أن تكون التجارة بين البلدين ذات أهمية فى المستقبل أعظم بكثير مما هى عليه الآن عندما يصبح الاتحاد السوفييتى أكثر نمواً[1] . ويجرى الآن بحث الخطط من أجل مشروعات

(١) على القارىء بصدد هذا التعبير أن يلاحظ تاريخ تأليف الكتاب (المترجم) .

التنمية الاقتصادية السوفيتية واليابانية فى تلك المنطقة .

وعندما زار ميكويان نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى اليابان فى عام ١٩٦١ عرض عقد ميثاق للتجارة قيمته ٢٠ مليون دولار على عدة سنوات . ويبدو أن الغرض العام من وراء زيارة ميكويان كان سياسياً بقدر ما كان اقتصادياً ، واستغل كثيراً الأخطار التى تتعرض لها اليابان بسبب وجود القواعد العسكرية الأمريكية فى الأراضى اليابانية . إن العرض التجارى الذى لا يؤثر فى العواطف نوعاً ورفض مناقشة المسائل الأخرى ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لليابان ، ظهر فى نظر الكثيرين من اليابانيين كأنه محاولة من جانب دولة كبرى لفرض إرادتها على ما تزال تعده شعبا صغيراً ومتخلفا . ويبدو أن المدى الفعلى الذى وصل إليه نمو اليابان الاقتصادى وإمكانياته المختلفة جاء مبعث دهشة كبيرة للزوار ، ولعله كان عاملا فى الزيادة الحديثة التى حدثت فى التجارة بين البلدين .

وربما يكون أفضل تلخيص للتجارة مع الصين الشيوعية هو الذى يتم على ضوء الضغوط السياسية . فالصين الشيوعية وهى على بينة تماماً من أهمية التجارة بالنسبة إلى اليابان ، راحت كجزء من سياستها ، تعمل بنشاط على أساس مستقبل توفر فيه مقادير هائلة من المواد الخام لصناعة اليابان ، وتصبح به سوقاً تنمو باطراد أمام صادرات اليابان . وكانت مسألة التجارة أداة دعائية كبرى فى أيدى الصين الشيوعية ،

واستغلت روابط اليابان مع الولايات المتحدة بأن اعتبرتها العقبة القائمة فى وجه التجارة التى يمكن أن تحل الكثير من مشكلات اليابان. وزارت الكثير من المجموعات المشتغلة بالتجارة الصين الشيوعية وتوجه المندبون الصينيون إلى اليابان.

وهذه المجموعات غير رسمية أو شبه رسمية لأن اليابان لا تعترف بالصين. واستخدمت مشكلة التجارة للضغط على اليابان لحملها على الاعتراف وقطع الصلات مع الغرب. ومنذ عام ١٩٥٢ وقعت اتفاقات عن تجارة محدودة بين البلدين، ولكن فى عام ١٩٥٨ وعلى أثر حادث، قطعت الصين التجارة، وأعيدت التجارة فى عام ١٩٦٠ بقيمة تقل عن ٢٥ مليون دولار، زيدت إلى حوالى ٥٠ مليوناً فى عام ١٩٦١ (كانت تجارة اليابان مع الصين الشيوعية تصل إلى حوالى ١٨ فى المائة من صادراتها و ١٢ فى المائة من وارداتها) ويستمر استخدام التجارة كسلاح سياسى، وظل الصينيون مصرين على أن التجارة لا يمكن مزاولتها إلا عن طريق الشركات التجارية اليابانية التى تتخذ موقفاً ودياً من حكومة بكين. وثمة دلائل على أن الصين تخفف من شدة موقفها من ناحية المسالك التى تتم عن طريقها التجارة.

ويبدو القلق بشأن مشكلة التجارة مع الصين أقل بكثير الآن فى اليابان مما كان عليه من قبل. فهناك إدراك متزايد بأن الصين لا تملك موارد غير محدودة، وأنها لا تستطيع أن تسد الشطر الأعظم، أو حتى قدراً من واردات اليابان، واستطاعت اليابان أن تحصل من أماكن أخرى على المواد الخام والأسواق لصناعاتها الآخذة فى التوسع السريع.

إن ما ثبت من قدرة الشعب على السير بدون التجارة مع الصين إلى جانب عودته إلى القوة الصناعية ، سوف يكونان عاملين مهمين فى المفاوضات التجارية التى تجرى فى المستقبل مع الصين والكتلة الشيوعية. إن قوة اليابان فى المساومة أكبر الآن ، وفى وسعها أن تكون أكثر انتقاء فى الاتفاقيات التجارية التى تعقدها .

سوف تستمر الضغوط فى اليابان من أجل توسيع نطاق التجارة مع الصين الشيوعية. فالقرب الجغرافى ، ورخص تكاليف النقل ، وذكريات التجارة مع الصين فى فترة ما قبل الحرب، ومشاعر الروابط الثقافية والتاريخية ، والضغط من جانب العناصر اليسارية ، والاندفاع نحو توسيع مجال التجارة حيث يكون الأمر فى حيز الإمكان ، هذه مع عوامل أخرى تشير جميعاً إلى رغبة متزايدة فى إقامة علاقات أوثق مع الصين الشعبية . وفى الوقت نفسه يدرك الكثيرون من قادة اليابان حدود التجارة مع الصين وصعابها ، حتى بدون المشكلات السياسية . إن السياسة الحالية التى تسير عليها الحكومة اليابانية قائمة على تشجيع التجارة وتحسين العلاقات مع الصين حينما وحيثما يكون هذا فى حيز الإمكان، ولكن بدون تعريض مركز اليابان من حلفائها الغربيين وشركائها التجاريين للخطر . والحكومة والصناعة فى اليابان على إدراك طيب بالأهمية الطاغية التى ينطوى عليها استمرار قيام روابط وثيقة بالولايات المتحدة وأوروبا . وإذ نعلم استمرار وصول اليابان إلى المواد الخام والأسواق فى أوروبا ، لهذا يبدو الاحتمال قليلا فى أن يطرأ تحول كبير فى تجارة اليابان إزاء الصين الشيوعية .

وإذ تتطور صناعة الصين وتبنى مرافق جديدة للتعدين والنقل، فسوف يكون هناك أساس يقوم عليه بعض التوسع فى التجارة. وثمة إمكانية أخرى فى أن الصين سوف ترغب فى زيادة التجارة وفى قيام علاقات أوثق مع اليابان إذا تطورت التوترات التى تتحدث عنها الأنباء، بين الصين والاتحاد السوفيتى إلى أن تبلغ النقطة التى عندها تفضل الصين أو تضطر إلى أن تبحث فى أماكن أخرى عن التجارة والمساعدة فى تنمية اقتصادها. وقد يبدو أيضاً أن ما لدى اليابان كى تعرضه على الصين فى مجال التكنولوجيا الزراعية، أكبر مما يتوافر لدى الاتحاد السوفيتى — فاستناداً إلى جميع التقارير كانت اليابان أوفر نجاحاً فى تنمية زراعتها من أى من البلاد الشيوعية، ومشكلاتها الزراعية أقرب شبهاً بمشكلات الصين من مشكلات الاتحاد السوفيتى.

١٠
العلاقات السياسية

أصبحت اليابان أمة مستقلة فى عام ١٩٥٢ حين دخلت معاهدة صلح سان فرانسيسكو فى دور التنفيذ بعد أكثر من ست سنوات من الاحتلال الأمريكى . ومنذ ذلك الوقت استأنفت اليابان العلاقات الدبلوماسية مع جميع شعوب العالم بالفعل ، وصارت منذ عام ١٩٥٦ عضوا بالأمم المتحدة عندما تخلى الاتحاد السوفييتى فى النهاية عن اعتراضه على انضمامها . وكانت سياستها الخارجية سياسة تعاون وثيق مستمر مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة ، وسياسة اعتماد على الدولة الأخيرة لتكفل لها أمنها العسكرى عن طريق ميثاق الأمن المتبادل .

ويتضمن ميثاق الأمن ومدته عشر سنوات ، الاحتفاظ بقواعد عسكرية أمريكية فى اليابان ، ويعترف بالحق الطبيعى فى « الدفاع الفردى أو الجماعى عن النفس » كما يؤكده ميثاق الأمم المتحدة . وكان الميثاق محل كفاح مرير من جانب الاشتراكيين والجماعات اليسارية والذين أدت معارضتهم فى النهاية إلى إلغاء زيارة الرئيس أيزنهاور لليابان على أثر مظاهرات خطيرة ضد الحكومة . وأخيراً دخل الميثاق فى دور التنفيذ بعد جدل طويل وعاصف فى اليابان .

إن العنف الذى اتسم به رد الفعل إزاء الميثاق جاء بوجه عام مفاجأة وصدمة للولايات المتحدة . أما أن يعارض الكثيرون من اليابانيين فى إعادة التسلح وفى المواثيق العسكرية فأمر لا يمكن الشك

فيه . ومن الصعب تقويم المدى الفعلى للشعور المعادى للأمريكيين ، ولكن المظاهرات كانت بالتأكيد موجهة بصورة جزئية ضد كيشى رئيس الوزراء آنذاك، وكانت معادية للعسكريين . وعلى أية حال فالحزب الديمقراطى الحر الذى كان برنامجه يتضمن استمرار التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة ، والتحالف العسكرى عن طريق ميثاق الأمن المتبادل ، عاد إلى الحكم من جديد ، وقد ظفر بما يقل قليلا عن ٦٠ فى المائة من مجموع أصوات الناخبين . وحصل الاشتراكيون على حوالى ٣٦ فى المائة من الأصوات ، ونال الشيوعيون ٣ فى المائة ، وذلك فى انتخاب عام ١٩٦٠ الذى جاء فى أثر المظاهرات .

كانت المظاهرات خطيرة وأظهرت فعلا نفوراً قوياً من إعادة التسلح ومن المواثيق العسكرية ، وخوفاً بعيد الغور من الحرب بما يصحبها من تهديد بالدمار النووى ، فاليابانيون هم الشعب الوحيد الذى عانى الدمار الساحق من جراء الحرب النووية ، ولهذا فإن نزعات السلام والحياد تستهوى الشعب بقوة .

وتقوم قوة اليابان العسكرية الدفاعية فى الوقت الحاضر على القواعد الأمريكية وعلى ميثاق الأمن المتبادل والذى بمقتضاه « يعترف كل طرف بأن هجوماً مسلحاً ضد أى منهما فى الأراضى الواقعة تحت إدارة اليابان ، سوف ينطوى على خطر بالنسبة إلى سلمه وأمنه ، ويعلن أنه سوف يعمل على مواجهة الخطر المشترك » . وبالإضافة إلى هذا فلدى اليابان قوات صغيرة للدفاع عن النفس ، تشتمل على وحدات أرضية وجويه وبحرية . إن المادة ٩ من الدستور بنبذها

الحرب وبما تتضمنه من قيود على القوات العسكرية ، خلقت اضطرابا وأدت إلى صراعات سياسية مرة بين الجماعات المحافظة والاشتراكية ، إذ تعارض الأخيرة بوجه عام فى إنشاء أى نوع من القوات العسكرية. والآن تضم قوة الدفاع عن النفس الحالية حوالى ١٧٠٫٠٠٠ من القوات الأرضية ، وقوة بحرية صغيرة بها حوالى ٢٠٠ سفينة بما فيها مدمرات الحراسة والغواصات ، وهى قوة يجرى تجديدها وتوسيعها ، كما أن هناك قوة جوية تشتمل على حوالى ١٠٠٠ طائرة أغلبها من النفاثات وسوف تبنى فى اليابان طائرات جديدة من طراز ستارفايتر التى تفوق سرعتها سرعة الصوت ، بمقتضى عقد مع شركة أمريكية . وتم حديثاً تجميع أول طائرة منها ، وأطلقت فى الجو لاختبارها . وفضلا عن هذا تقوم قوات الدفاع الآن بتنفيذ برنامج لتقوية نظام الدفاع بالصواريخ والقوات المضادة للغواصات ، بالتعاون مع الولايات المتحدة .

ويرى الأمريكان أن لميثاق الأمن المتبادل والبرامج الأمريكية للمساعدة فى تنمية قدرات اليابان الدفاعية ، أهمية حيوية لكلا الشعبين ، فلا تستطيع اليابان فى الوقت الحاضر الدفاع عن نفسها فى حالة هجوم من الخارج ، والقواعد الأمريكية حلقات كبرى فى سلسلة القواعد الأمريكية على طول ساحل الباسفيك الغربى .

الأهمية الاستراتيجية

تشكل الجزر اليابانية قوسا قريبة من شمال شرقى آسيا إلى الشرق يمتد من الشرق الأقصى السوفيتى وكوريا وشمال الصين . وهذا الموقع

استراتيجى ، ويعتبر بصفته هذه ميزة لليابان ومصدر خطر محتملا عليها فى آن واحد . فالجزيرة الشمالية هوكايدو ، يفصلها عن جزيرة سخالين السوفيتية مضيق سويا البالغ عرضه ٢٥ ميلا ، كما يفصلها أقل من ٥ أميال من البحر عن جزر كوريل التى يحتلها الاتحاد السوفيتى (إذا أدخلت فيها جزر هابوماى وشيكوتان) . وإلى الجنوب تقع جزيرة كيوشو على بعد حوالى ١٢٠ ميلا شرق كوريا الجنوبية غير مضيق كوريا . وتقع فلاديفوستوك أكبر مدينة وثغر كبير بالشرق الأقصى السوفيتى على مسافة تبلغ حوالى ٤٠٠ ميل غربى جنوب هوكايدو . وتمتد جزر ريوكيو ، وهى خيط من الجزر طوله حوالى ٦٠٠ ميل ، بين كيوشو وفورموزا الواقعة إلى الجنوب . وتشتمل هذه السلسلة على جزيرة أوكيناوا حيث أقامت الولايات المتحدة قاعدة من أكبر قواعدها فيما وراء البحار .

وتكوّن اليابان المرساة الشمالية من شبه دائرة القواعد الأمريكية الممتدة عبر الباسفيك الغربى . ويمتد هذا المحيط أو الدرع من جزر ألوشيان ، عبر اليابان وريوكيو ، إلى فورموزا والفلبين . لقد نقلت الولايات المتحدة قواتها الأرضية من اليابان ولكنها تحتفظ بقواعد جوية وبحرية . إن نظرة إلى خريطة الباسفيك لتبين بوضوح أهمية نظام القواعد الجزرية بالنسبة إلى قوة الولايات المتحدة البحرية والجوية ، ذلك أن يجعل القوات الأمريكية على مقربة من البحر الآسيوى ، ومع القوة البحرية والجوية القوية مضافا إليها الأحلاف مع استراليا ونيوزيلندا ، تصبح الولايات المتحدة قادرة على التحكم فى طرق المواصلات الكبرى فى الباسفيك . والقواعد الأمريكية فى الجزر القائمة إلى الشرق تضفى

عمقاً وقوة إضافية عبر الباسفيك الأوسط والشرقى . إن الأهمية الخاصة لليابان فى النمط الكلى الشامل واضحة ، فهى أعظم القواعد فى الباسفيك الغربى وأهم مركب صناعى بين الروسيا الأوروبية وأمريكا الشمالية . وتشكل الجزر اليابانية حاجزاً كبيراً حول بحر اليابان ، ويتركز معظم سكان الشرق الأقصى السوفييتى وصناعته فى حوض نهر آمور غربى فلاديفوستوك ميناء بحر اليابان . وطبقاً لما يراه رجال الاستراتيجية العسكرية يشكل ضياع القواعد فى اليابان وأوكيناوا ضربة كبرى للولايات المتحدة ، ويضعف إلى حد كبير نظام الدفاع كله فى الباسفيك أو يحطمه .

وخلال الحرب الكورية بدت بشكل واضح أهمية اليابان كمصدر كبير للإمدادات وكمنطقة لإعداد العمليات . وموقع اليابان على مسافة ١٢٠ ميلا شرقى كوريا الجنوبية ذو أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة إلى الولايات المتحدة التى استطاعت الاحتفاظ بمركزها فى البر الآسيوى عن طريق تحالفها مع كوريا الجنوبية . ومن المؤكد أنه لولا القواعد اليابانية لواجهت الولايات المتحدة وقتاً عصيباً فى الاحتفاظ بمركزها فى كوريا . وصحيح بالطبع أيضاً أن وجود القوات الأمريكية فى كوريا مضافاً إليه قوات كوريا الجنوبية الكبيرة ، يبطل من تأثير الأخطار التى تترتب على اندفاع عسكرى مباشر نحو اليابان من ناحية آسيا .

وتواصل الولايات المتحدة الهيمنة على جزر ريوكيو عن طريق قاعدة كبرى فى أوكيناوا ، وهذه من أكبر القواعد الأمريكية

وأهمها، وهى منطقة كبرى لإعداد العمليات ، تبعد عن شاطىء الصين الشرقية بما يقرب من ٤٠٠ ميل . ولكنها لسوء الحظ أيضاً منطقة فيها نزاع خطير بين اليابان والولايات المتحدة حول السيادة ومسائل أخرى .

وثمة سيطرة سوفيتية على سخالين وجزر كوريل ، بالإضافة إلى جزيرتى هابوماى وشيكوتان تجعل الأراضى التى يحتلها السوفييت على مسافة حوالى خمسة أميال من هوكايدو، وتخلق من بحر أوختسك بحيرة روسية بالفعل ، والمضايقة المستمرة التى تتعرض لها سفن الصيد اليابانية فى المياه الشمالية تجعل اليابانيين على بينة تماماً من هذا الأمر .

فلو نبذت اليابان صلاتها بالغرب وآثرت الحياد أو التعاون مع الكتلة الشيوعية لأمكن أن تكون للعواقب السياسية فى بقية آسيا آثار خطيرة ، وربما مدمرة لمركز الولايات المتحدة فى الباسفيك . إن اليابان أعظم الشعوب تقدماً فى آسيا ، وقد ربطت مستقبلها بالغرب والديموقراطية البرلمانية ، وحققت الرخاء إلى حد كبير .

وتدرك اليابان جيداً أهمية موقعها وصناعاتها ، وتدرك أيضا عجزها فى الوقت الحاضر عن حماية نفسها من العدوان العسكرى إذا لم تتوافر لها المساعدة من جانب دولة كبيرة . إن اليابانيين يمسكون بأيديهم الميزان ، وفى كل سنة ، وبازدياد قوتهم الصناعية ، يصبح أكثر أهمية لكلا الجانبين .

العلاقات مع الولايات المتحدة

لم يكن التحالف الأمريكى — اليابانى بدون مشكلاته . فالحزب الاشتراكى الذى يسيطر على حوالى ثلث مقاعد الدايت (وهو عدد يكفى لمنع التعديلات الدستورية) يتمسك برأى مختلف جداً عن رأى الحزب الحاكم بشأن دور اليابان الصحيح فى الشئون العالمية . ومن الصعب إصدار أحكام عامة على الأفكار الاشتراكية ، فالحزب منقسم إلى شيع كثيرة تمثل مجموعة كبيرة من الأفكار السياسية — من أقصى اليسار ذى النزعة الماركسية القوية والقريب أحياناً من الشيوعية ، إلى الشيع اليمينية المعتدلة . وانشقت حديثا إحدى شيع الجناح اليمينى وهى تكون الآن حزباً مستقلا صغيراً يعرف باسم الاشتراكيين الديموقراطيين .

وعلى العموم بينما يؤيد الاشتراكيون بقوة الدستور الذى وضع بعد الحرب والإصلاحات التى اتخذت فى ظل الاحتلال الأمريكى، فإنهم يطالبون بإلغاء ميثاق الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان وإزالة القواعد الأمريكية ، وببرنامج من « الحياد الإيجابى » أو عدم الانحياز ، ورفض بناء قوات عسكرية ، ومعارضة إعادة النظر فى الدستور بما فى ذلك المادة التاسعة ، وغير ذلك من السياسات التى تكاد تتعارض على طول الخط مع سياسات الحزب الحاكم . ولقد عارض الاشتراكيون استئناف العلاقات العادية مع كوريا الجنوبية ، وهاجموا الحكومة بسبب تبنيها وجهة النظر الأمريكية بصدد مشكلة الصين

باعتبارها « مسألة هامة » فى الأمم المتحدة ، وما إلى ذلك . وثمة حالة حديثة تبعث على الاهتمام هى البيان المشترك الذى أصدرته البعثة الاشتراكية اليابانية التى زارت الصين والزعماء الصينيون ، باستنكار « الامبريالية الأمريكية » باعتبارها مصدر التوترات العالمية ، وإعادة تأكيد ماسبق أن قاله الزعيم الاشتراكى الراحل إينيجيرو أسانوما من أن الامبريالية الأمريكية هى « عدو » اليابان والصين « المشترك » . ولو أيد البيان معظم الاشتراكيين لما بدا تغيير فى الأحزاب الحاكمة فى اليابان مبشراً بمستقبل طيب للتحالف بين الولايات المتحدة واليابان .

وبينما كان الاشتراكيون يكسبون التأييد ، كانت هذه العملية بطيئة جداً ، ويبدو من غير المحتمل أن يتمكن الحزب الاشتراكى من قلب الحزب الحاكم فى المستقبل القريب إن لم يقع حادث غير متوقع من قبيل نكسة اقتصادية كبرى تصيب البلاد[١] . وقد يطرأ تغيير بالغ على أفكار الاشتراكيين عن السياسة الخارجية إذا استطاعوا أن يتولوا زعامة الحكومة والمسئولية عن مصالح الشعب .

وتبقى مشكلة إقليمية كبرى بين اليابان والولايات المتحدة نتيجة للحرب العالمية الثانية ، وهى مشكلة جزر ريوكيو ، بما فيها أوكيناوا وبونين ، التى لا تزال تخضع للسيطرة والاحتلال من جانب القوات الأمريكية .

---

(١) انظر Robert A. Scalapino, "Japanese Socialism in Crisis." Foreign Affairs, January 1960.

وتشكل جزر ريوكيو سلسلة مكونة من حوالى ٦٠ جزيرة ، تمتد على هيئة قوس لمسافة قدرها حوالى ٦٥٠ ميلا من كيوشو إلى شمال فورموزا بقليل . ومساحة الجزر ١٨٠٠ ميل مربع ويبلغ عدد سكانها حوالى ٩٠٠,٠٠٠ نسمة . وفى عام ١٩٥٣ أعيدت المجموعة الشمالية وهى أمامى أوشيما ، إلى اليابان ، فى حين لا تزال الجزر الجنوبية بما فيها أوكيناوا تحت سيطرة الولايات المتحدة العسكرية . وموقع الجزر استراتيجى جداً وفيها دارت أكثر معارك الحرب العالمية الثانية إراقة للدماء حيث فقد نحو ١٢,٠٠٠ أمريكى، ١٠٠,٠٠٠ من اليابانيين وأبناء أوكيناوا أرواحهم . وتضم أوكيناوا الآن واحدة من أكبر القواعد العسكرية ومناطق العمليات الأمريكية فى الباسفيك ، وتقع القواعد على مسافة دقائق بالطائرات النفاثة من البر الآسيوى ، وتشكل إحدى المعاقل العسكرية الأمريكية الكبرى فى الباسفيك الغربى . وكانت اليابان تطالب بأن تعود إليها جزر ريوكيو التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً من الناحيتين العنصرية والحضارية باليابانيين ويتكلم أهلها اليابانية . واتخذت الولايات المتحدة موقفاً مؤداه أن لليابان السيادة النهائية على الجزر ، ولكن الولايات المتحدة سوف تحتلها ما دام هناك تهديد للسلم فى الباسفيك الغربى . ومشكلة ريوكيو من أصعب المشكلات فى علاقات الولايات المتحدة باليابان . ويعتبر معظم أهل الجزر أنفسهم من اليابانيين ويطالبون بالعودة إلى اليابان — إن لم يكن الآن فبعد وقت قصير ، أو على الأقل فى النهاية . والجزر من الصغر وفقر الموارد بحيث لا تستطيع إقامة اقتصاد مستقل قادر على الحياة ، وتبدو عودتها

النهائية إلى اليابان عندما تسمح عوامل الأمن ، الحل المعقول الوحيد فى الأجل الطويل . وتدعى اليابان أن سياسة الولايات المتحدة القائمة على استمرار الاحتلال والإدارة العسكرية تتعارض مع إرادة أهل ريوكيو ، وأنه ينبغى إعادة الجزر إلى اليابان الآن . ليست هناك صناعة بالفعل ، وجرى العرف على أن يعتمد معظم الناس فى معاشهم على فلاحة الأرض . وأهم الصادرات: السكر والأناناس ، وهذان يرسلان بصفة رئيسية إلى اليابان التى تزود أيضاً ريوكيو بالجانب الأكبر من وارداتها .

يبدو من المستحيل فى الوقت الحالى الوصول إلى حل لمشكلة ريوكيو يرضى جميع الأطراف المعنية ، وقد تصبح المشكلة أشد خطورة فى المستقبل . فالجزر حيوية بالنسبة لنظام أمن الولايات المتحدة والعالم الصناعى فى الباسفيك (وهو العالم الذى يشتمل على اليابان) ولو أعيدت الجزر إلى اليابان لنشأت جميع أنواع المشكلات المتعلقة بتوزيع واستخدام القوات المقيمة هناك ، فضلا عن المشكلات المتصلة بأنواع نظم الأسلحة . وتعترف الولايات المتحدة بالسيادة اليابانية فى النهاية ، وبرغبة أهل ريوكيو واليابان فى عودتها .

لم يكن البرنامج الذى وضعته الولايات المتحدة للتنمية الاقتصادية بالجزر ناجحاً جداً فى أوائل فترة السيطرة عليها ، ولكنه تحسن تحسناً بالغاً فى السنوات القلائل الأخيرة . وكانت أدق مشكلة هى المدفوعات الإجمالية لقاء الأرض التى انتزعت لإقامة القواعد والمنشآت الأخرى عليها . وكانت المشكلة صعبة بوجه خاص ، لأن مساحة الأرض التى

يمكن استخدامها فى الزراعة محدودة جداً ويكسب معظم الناس عيشهم من الأرض . وطبقا لمشروع المبلغ الإجمالى كان يؤدى مبلغ واحد عن الأرض المنتزعة مقابل استخدام الولايات المتحدة لها لما يكاد يكون أجلا غير مسمى . وطالب أهل أوكيناوا بتعويض أكبر ومدفوعات دورية لقاء استخدام الأرض . وبعد فترة من التوتر المتزايد وانتخاب عمدة شيوعى فى العاصمة ناها ، عدلت الولايات المتحدة سياستها ووافقت على دفع مبالغ أكبر ، ودورية ، مقابل الأرض ، كما بدأت حديثاً فى تنفيذ برنامج متوسع للتنمية الاقتصادية وزيادة المعونة للجزر ، بما فى ذلك تنمية الصناعة والتجارة .

ويمكن أن يضاف أن الكثيرين من أهل أوكيناوا أحسوا أن اليابان كانت تعاملهم قبل الحرب كأنهم مواطنون من الدرجة الثانية . وقد بلغوا الآن مكانة جديدة ، وتلقوا من طوكيو كل أنواع الوعود بالمساعدة الاقتصادية . ومرة أخرى إذ نعلم الظروف الحالية فى آسيا وأهمية أوكيناوا كقاعدة للولايات المتحدة ، فإن العودة الفورية والكاملة للجزيرة إلى اليابان لا تبدو محتملة . وفى الوقت الحاضر يبدو أن سياسة آخذة فى التشكل ، سياسة قوامها المزيد من التعاون بين الولايات المتحدة واليابان من أجل تنمية ريوكيو الاقتصادية ومنح الجزر قدراً أوفر من الاستقلال الذاتى .

وقامت جماعة أمريكية من جماعات تحرى الحقائق ، بدراسة عن الموقف والمشكلات فى جزر ريوكيو ، وعلى أساس التقرير الذى أعدته يجرى إحداث تغييرات فى السياسة الأمريكية إزاء الجزر ، من

يعنيها زيادة المعونة المالية وبعض الزيادة فى الاستقلال المحلى لأهلها . وهناك أيضاً إعادة التأكيد بالسيادة اليابانية فى النهاية حين تسمح مصالح أمن العالم الغربى ، وأوكيناوا ذات أهمية حيوية بالنسبة إليه ، بعودة الجزر إلى اليابان .

وثمة مشكلة كبرى أخرى نشأت بين البلدين فى الماضى ، يمكن أن تصبح موضع خلاف مرة أخرى ، تلك هى التجارب الذرية . فنى عام ١٩٥٤ تعرض قارب الصيد اليابانى « لكى دراجون » للإشعاع الذرى المتساقط . هذه الحادثة سببت الاستياء الكثير فى اليابان ، ولم يلق استئناف الولايات المتحدة التجارب فى المحيط الهادى قبولا حسناً من جانب معظم اليابانيين . ووقفت الحكومة اليابانية ضد إجراء التجارب الذرية من جانب أى شعب .

توسيع نطاق الاتصالات مع أوروبا

بينما كانت الولايات المتحدة فى فترة ما بعد الحرب تتسلط على علاقات اليابان السياسية والاقتصادية والثقافية مع الغرب ، فهناك اهتمام متزايد بأوروبا واتصالات معها تسير فى طريق التوسع . وأثارت الجماعة الاقتصادية الأوروبية اهتماماً شديداً على المستوى الاقتصادى ، وراح عدد متزايد من الساسة ورجال الأعمال والفنانين والموسيقيين والرياضيين يزورون اليابان فى السنوات الحديثة ، كما زاد من جهة أخرى عدد اليابانيين الذين يسافرون إلى أوروبا . هذا التبادل المتزايد مع أوروبا تطور سليم وذو أهمية كبيرة لشعب كان فى فترة ما بعد الحرب

قليل الاتصال بهذا الجزء الحيوى والمتغير من العالم الغربى .

العلاقات مع الشعوب الآسيوية

تواصل اليابان مواجهة بعض الصعاب السياسية مع جيرانها الآسيويين نتيجة السياسات التوسعية التى اتبعتها فى الماضى . ولم يكن استئناف العلاقات الدبلوماسية العادية مع بلاد جنوب شرقى آسيا سهلا ، والتزمت اليابان بسياسة تعويضات عن الخسائر التى أصيبت بها هذه البلاد أثناء الحرب مع اليابان ، أو نتيجة احتلال اليابانيين لها ، وعندما يتم أداء التعويضات فسوف تصل إلى عدة مئات الملايين من الدولارات ، وقد ساعد هذا على تخفيف التوترات ، ولكن لا يزال هناك بعض الريبة فى اليابان . غير أن الموقف تحسن تحسناً بالغاً ، وتنهض اليابان الآن بدور أكثر نشاطا فى الشئون الآسيوية . هناك مشكلة كبرى لا تزال بغير حل ، تلك هى مشكلة العلاقات الكورية اليابانية . إن البلدين لم يستأنفا العلاقات الدبلوماسية الرسمية ، ولا يزال هناك شك وسوء ظن متبادلان . ولم يتمكن البلدان من الاتفاق على التعويضات ، وتواصل كوريا الإبقاء على خط « رى » الذى يبعد زوارق الصيد اليابانية عن مناطق بحرية كبيرة تدعى كوريا الجنوبية أنها داخلة فى مياهها الإقليمية . وفى عهد الرئيس « رى » بدا أنه لا أمل فى الوصول إلى تسوية ، ولكن هناك إمكانية قيام علاقات أفضل ، ويمكن اتفاق البلدين على استئناف العلاقات الدبلوماسية العادية ، وتجرى الآن المباحثات بين الحكومتين الجديدتين وكلتاهما تظهر أكثر

استعداداً لنسيان الماضى وفض خلافاتهما . غير أن الاشتراكيين اليابانيين يشنون حملة من أجل وقف المفاوضات، على أساس أن الحكومة الحالية فى كوريا الجنوبية ، حكومة عسكرية ومعادية للديموقراطية فى الوقت نفسه .

وكان انتماء التعاون بين البلدين مبعث ضيق بوجه خاص للولايات المتحدة المتحالفة مع كل منهما ، والتى تعتمد عليهما فى الإبقاء على القواعد الأمريكية فى آسيا . ولاقت كوريا صعوبة كبيرة فى تنمية اقتصادها ، وهى بحاجة ماسة إلى التكنولوجيا والمعونة اليابانيتين لإقامة الصناعات . لن يكون من السهل زيادة التجارة والتعاون الاقتصادى ، فالخامات الصناعية فى كوريا محدودة نوعاً ، واكتفاء اليابان الذاتى من ناحية إنتاج الرز يثير مشكلات نظراً لإصرار الكوريين على أن تزيد اليابان مقادير الرز التى تستوردها من كوريا، وفى الوقت نفسه تملك كوريا بعض المواد مثل الخامات المعدنية وهى فى حاجة مستميتة إلى المساعدة المالية والفنية ، ولم تظهر اليابان اهتماماً كثيراً بكوريا أو بمشكلاتها . ويمكن تفسير بعض السبب فى هذا الموقف بسياسات الرئيس رى المعادية لليابان . غير أن ما هو أصعب على الفهم العزوف المستمر من جانب الكثيرين من اليابانيين عن العمل من أجل إنشاء روابط أوثق مع كوريا الجنوبية الآن .

ولا تزال شبه جزيرة كوريا القنطرة التى تربط بين آسيا واليابان ، كما أن الجيش الكورى، وهو من أكبر جيوش العالم ، رادع كبير للتوسع

الشيوعى فى آسيا . وتعمل الولايات المتحدة على التخفيف من حدة المشكلات بين البلدين ، ولكن الأمر بحاجة إلى سياسة أكثر إيجابية من ناحية اليابان .

لقد كانت اليابان الدولة الاستعمارية طيلة خمسين عاماً ، ومن الطبيعى أن يظل الكوريون تساورهم مشاعر الشك فى بلد عاد فأصبح أقوى الاثنين بكثير من الناحية الاقتصادية . وظل الكثيرون من اليابانيين زمناً طويلا يملؤهم الإحساس بالتفوق بالنسبة إلى كوريا والكوريين ، ولا يزالون يتملكهم هذا الإحساس ، كما يظل الكثيرون من الكوريين يكنون روح عداء قوى نحو اليابانيين . إن قيام علاقات أوثق سوف يتوقف إلى حد كبير على اتجاه من اليابان يتسم بقدر أوفر من الدبلوماسية وبروح من العطف أكثر . ومرة أخرى نقول إن المشكلة ليست بسيطة .

العلاقات مع الكتلة الشيوعية

كانت علاقات اليابان مع الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية صعبة خلال الفترة التالية لانتهاء الحرب ، فقد دخـــل الاتحاد السوفيتى الحرب العالمية الثانية قبل استسلام اليابان بستة أيام فقط ، وأعطيت له سخالين الجنوبية وجزر كوريل . وطالبت الحكومة السوفيتية بتقسيم اليابان إلى عدة مناطق احتلال تشترك فيها الروسيا ، وبمحاكمة الامبراطور باعتباره مجرم حرب ، كما رفضت إعادة الجنود والمدنيين

اليابانيين فى ذلك الحين . ولقد كان من أوفر القرارات توفيقاً من من وجهة نظر اليابان رفض الولايات المتحدة المطلب السوفييتى الذى كان قمينا بتقسيم البلاد ، وخلق موقف شبيه بالموقف فى كوريا وألمانيا . لقد كانت السياسة السوفيتية بوجه عام سياسة جهد مستمر من أجل إضعاف اليابان وفصلها عن الغرب ، وعن الولايات المتحدة بوجه خاص . فلم توقع الحكومة السوفيتية على معاهدة صلح سان فرانسيسكو وظلت حتى عام ١٩٥٦ تعترض على انضمام اليابان إلى الأمم المتحدة . وأخيراً استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بعد فترة طويلة من المفاوضات ، ولكن لم يتم التوقيع بعد على معاهدة صلح رسمية . وشن الاتحاد السوفييتى والصين برنامج دعاية متصلا يمزج بين الوعود والتهديدات التجارة والحصانة من الحرب الذرية إذا قطعت اليابان صلاتها بالولايات المتحدة وتخلصت من جميع القواعد الأجنبية .

ولا تزال المشكلة الإقليمية بصدد الجزر الشمالية مشكلة كبرى بين البلدين . ويتلخص مركز الحكومة اليابانية فى أن جزر هابوماى وشيكوتان بوصفهما جزءاً من هوكايدو أرض يابانية ، وأن « جزر كوريل الجنوبية » ، وبخاصة جزر كوناشيرى وإيتوفورو هى أيضاً أرض يابانية وليست جزءاً من جزر كوريل التى تنازلت اليابان عن دعاواها فيها بمقتضى معاهدة صلح سان فرانسيسكو (التى لم يوقعها الاتحاد السوفييتى) وينبغى إعادتها إلى اليابان . واتخذ الاتحاد السوفييتى موقفاً قوامه أن جميع جزر كوريل تنتمى إليه ولن تعاد ، ولكن يجوز إعادة جزر هابوماى وشيكوتان بعد التوقيع على معاهدة صلح

رسمية بين اليابان والاتحاد السوفييتى . ومن غير المحتمل جداً فى ظل الظروف الحالية أن يعيد الاتحاد السوفييتى جزر كوريل الجنوبية إلى اليابان. وتظل إعادة هابوماى وشيكوتان مرتبطة بعقد معاهدة صلح. وهذه شروط لا يمكن قبولها على الأقل من جانب الحكومة اليابانية الحالية .

وسارت علاقات اليابان مع الصين الشيوعية على نمط علاقاتها العام مع الاتحاد السوفييتى ، أى الضغط على اليابان حتى تقطع تحالفها مع الولايات المتحدة ، وتشجيعها على انتهاج سياسة الحياد وإنشاء علاقات أوثق مع الصين . ومما يعقد العلاقات بين البلدين أيضاً مشكلة دولتى الصين ؛ فاليابان تعترف بحكومة الصين الوطنية وبينهما تجارة نشيطة . وأيد اليابانيون قرار « المسألة الهامة » فى الأمم المتحدة والذى يتطلب أغلبية الثلثين من أجل ضم الصين الشيوعية ، بدلا من الأغلبية البسيطة للأصوات . واتهم الاشتراكيون الحكومة بأنها تؤيد الحل القائم على وجود « دولتين صينيتين » . ومن الصعب أن نرى كيف تساند اليابان عملا يسفر عن طرد الصين الوطنية من الأمم المتحدة ، ولكن هناك فى الوقت نفسه رغبة عامة فى إنشاء علاقات أوثق مع الصين الشيوعية على الأقل لزيادة حجم التجارة .

العلاقات المستقبلة

وبنمو الأهمية السياسية والاقتصادية سوف تسعى اليابان إلى أن يكون لها صوت أعلى باطراد فى الشئون العالمية ، ويمكن أن يتوقع منها أن تتبع سياسة أكثر استقلالا فى علاقاتها مع الشعوب الأخرى

بما فيها الولايات المتحدة . وسوف تتصرف اليابان ، شأنها شأن جميع الشعوب ، طبقاً لما تعتبره أنه الأفضل للبلاد وأهلها . غير أنه بعد أن استعادت اليابان الثقة القومية بنفسها ، تزداد فيها الرغبة للتخفيف عما ربما أصبح ارتباطاً مقيداً مع الولايات المتحدة . هـــذا لا يعنى بالضرورة قطع الروابط ، وإنما الأحرى أن معناه توسيع الاتصالات الاقتصادية والسياسية والثقافية على نطاق دولى .

وبينما التجارة ليست إلا عاملا من العوامل الكثيرة التى تؤثر فى سياسة اليابان المستقبلة ، فربما تكون العامل الجوهرى . فاستمرار الصلات الراهنة مع الغرب دون الوصول المعقول إلى الأسواق والمواد الخام لن يكون محققاً لخير مصالح اليابان ، واستمرار فرض قيود غير معقولة على تجارتها مع مجتمع الغرب سوف يجعل استمرار السياسات الحالية مستحيلا من وجهة نظر اليابان .

١١
إستنتاجات

بينما لا يمكن أن يكون هناك تأكد فى التنبؤ بالتطورات والاتجاهات المستقبلة فى اليابان ، فى الإمكان أن نستخلص من إنجازاتها الماضية والحالية بعض أحكام عامة . فبرغم صغر مساحة الأرض وضآلة الموارد الطبيعية ، فاليابان قادرة تماماً على مواصلة النمو الاقتصادى وتستطيع تحقيق مستويات للمعيشة يمكن مقارنتها بمستويات الغرب إذا تمكنت من إيجاد المواد الخام والأسواق اللازمة . فباعتبارها ورشة عالمية ، إذا وضعنا فى الحساب التجارية العالمية الآخذة فى التوسع ، فليس من الضرورى أن تحد بيئة اليابان الطبيعية من مستقبلها . ولكن باستغلال تكنولوجيتها المتقدمة ومهارتها (وهى أهم مورد لدى أى شعب) فإن فى إمكانها الاحتفاظ بمركزها كأعظم شعب رخاء فى آسيا ، بل وربما كالدولة الصناعية الرئيسية على الأقل لفترة طويلة من الزمن فى المستقبل .

كذلك يشير استمرار الاتجاهات الحالية فى اليابان إلى مجتمع أكثر شبها بمجتمعات الغرب من الناحية الاقتصادية بالتأكيد ، وأيضاً فى الثقافة والقيم والأهداف .

وإذا استبعد حدوث أزمة سياسية أو اقتصادية لا يمكن التنبؤ بها ، ففى الإمكان أن نتوقع من اليابان أن تواصل سيرها السريع نحو النضج

التام كشعب صناعى وحضرى حديث . سوف يستمر فى الخروج من المزارع ، وسوف يواصل سكان المدن الزيادة إلى أن يتسنى الوصول إلى توازن اقتصادى أفضل بين المناطق الحضرية والريفية . وسوف تكون هناك مزارع أكبر مع توسع فى استخدام الآلات ومع أنماط متغيرة من المحصولات ، ولمواجهة أذواق الشعب اليابانى المتغيرة .

وسوف تزداد أهمية المنشآت الكبيرة فى التوظيف الكلى للعمال، وسوف يطرد النقص فى أهمية المشروعات الصغيرة والمحلات الضئيلة فى اقتصاد اليابان .

ليس من سبيل بطبيعة الحال لمعرفة هل ستواصل اليابان نمطها الحالى فى التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة وأوروبا . ومهما يكن من أمر ، فبعد خمسة عشر عاماً من انتهاء الحرب تظل اليابان تعيش فى ظل ديمقراطى، وطبقاً للدستور الجديد الصادر فى عام ١٩٥٦ . وبينما وقعت حالات من التطرف ، بل والعنف من جانب اليمين واليسار على حد سواء ، فإن معظم الناس يبدون راضين نسبياً عن الديمقراطية الجديدة ، ويبدو أن التأييد الشعبي لإجراء تغيير كبير هو تأييد يسير . وفى المشاركة مع الغرب يتمتع اليابانيون بأعظم رخاء عرفوه فى تاريخهم ، ويبدو أن استمرار هذا التعاون يخدم أفضل مصالح اليابان والشعب اليابانى . وبينما يظل الموقع الجغرافى عقبة فى وجه زيادة توثيق العلاقات مع الغرب ، فقد ساعدت الطائرة النفاثة والنظم الموسعة للاتصال بالجماهير ، فى تضييق المسافات . هذا وإن استمرار نمو وتطور غرب أمريكا الشمالية ، بما فى ذلك اندماج هاواى وألاسكا كولايتين من الولايات المتحدة الأمريكية ، يزيد بطبيعة الحال

من اتجاه مصالح أمريكا نحو المحيط الهادى . كذلك ساعد استمرار تطور اللغة الإنجليزية ، كلغة ثانية ، على اجتياز الفوارق الثقافية وأصبحت اللغة الإنجليزية وسيلة متزايدة الأهمية للاتصال، لا بين اليابان والولايات المتحدة فحسب ، بل بين اليابان وبقية العالم بما فى ذلك الشعوب الآسيوية الأخرى .

وعادت اليابان لتصبح القوة الصناعية بآسيا ، وبفضل أهميتها الاقتصادية تمسك بمفتاح توازن القوة فى أكثر قارة فى العالم سكاناً . لقد أظهرت اليابان أن فى الإمكان بناء صناعة قوية بموارد طبيعية قليلة ، وإقامة زراعة ناجحة بمساحة صغيرة جداً من الأرض . وهى أول بلد فى آسيا حقق مستويات للمعيشة تقرب من مستويات الشعوب الغربية . وتفرد نجاح اليابان بعد الحرب ذو أهمية بنوع خاص من ناحية أنه تحقق داخل مجتمع ديمقراطى وفى ظل اقتصاد حر . وأظهرت اليابان أن الفقر ليس ضرورة فى آسيا، وأن التقدم الاقتصادى لا يتطلب نظاماً دكتاتورياً للحكم . ومهارات اليابان فى الزراعة والصناعة والتجارة، وهى مهارات قام الدليل عليها ، تشتد الحاجة الملحة إليها فى جميع أرجاء آسيا ، بل ويمكن أن تكون أهم عامل فى تطور آسيا الاقتصادى فى المستقبل . وعن طريق المشاركة مع الشعوب المتقدمة الأخرى بالعالم ، تضطلع اليابان بدور هام فى برامج المعونة والمساعدة الاقتصادية للشعوب الأقل نمواً . إن التقدم ورخاء اليابان المستمر يتوقف إلى حد كبير على استمرار الوصول إلى الأسواق والخامات والتكنولوجيا الغربية . وبرغم موقعها فى المحيط الهادى فإن مصالحها الكبرى هى بلاد الغرب، وحيويتها ونشاطها مزايا كبرى لمجتمع الغرب .

شركة الطباعة الفنية المتحدة
١٠ و ١٦ شارع المستعلى بالله / الدراسة


Bibliotheca Alexandrina
0259098